الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

المركز الجامعي نور البشير البيض

معهدالعلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

مذكرة لإستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر

التخصص:إقتصاد نقدي وبنكي

تحت عنوان:

الجزائر تدخل السوق الافريقية عبر الصحراء
اتفاقية التبادل الحر

إعداد الطالبين:

-حميدي عبد المجيد

-ميلودي عبد الحق

تحت إشراف الدكتورة:

- بوران سمية

أعضاء لجنة المناقشة

الأستاذ	الصفة	الجامعة
.1	رئيس لجنة	المركز الجامعي نور البشير البيض
2. أ د بوران سمية	مشرف ومقررا	المركز الجامعي نور البشير البيض
.3	ممتحنا	المركز الجامعي نور البشير البيض

السنة الجامعية:2023/2022

الإهـــــداء

أهدي هذا العمل إلى روح سببي في الوجود، وسر المنطق بالنفوذ، وبهاء المنطلق أبي الغالي أسأل المولى جلّ وعلا أن يجعل ما خُط من أحرف في هذا العمل في ميزان حسناتك وحسنات جيرانك من المؤمنين والمؤمنات.

حميدي عبد المجيد

شكر

انطلاقا من قوله ﷺ "من لا يشكر الناس لا يشكر الله"

نتقدم بوافر الشكر وخالص التقدير والامتنان إلى السيدة المشرفة التي تجشمت عناء إخراج هذه المذكرة في صورة يانعة، وتشريفنا بقبولها الإشراف، وعملها الدؤوب معنا نصحا وتوجيها وإرشادا وتنقيحا وتحقيقاّ.

كما لا يفوتنا أن نتقدم بواسع الشكر، إلى لجنة التحكيم الموقرة على قبولها مناقشة هذه المذكرة كما أتقدم بخالص شكري إلى كل من مدّ لي يد العون في كتابتها أو تحريرها، أو تنقيحها أو تحقيقها.

الملخص:

إن لموضوع التجارية الخارجية وعلاقته بالتنمية الاقتصادية أهمية واسعة في العلاقات الاقتصادية الدولية ، بعدما أدركت الدول النامية والمتقدمة منها أهمية وضرورة التعاون والعمل على المستوى الإقليمي ، وتفعيل عمليات التكامل من اجل إزالة كافة القيود أمام حركة عوامل الإنتاج الدولي مما مكن من تحرير التجارة الخارجية وزيادة تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة والاستفادة من التخصص وتقسيم العمل الدولي للوصول إلى أقصى درجات الرفاهية الاقتصادية . فتعتبر مناطق التجارة الحرة بيئة مساعدة لجذب وتوطين الاستثمار الأجنبي المباشر وتحقيق التنمية الاقتصادية ولذلك أصبحت العلاقة بينهما علاقة تلازمية وثيقة أثبتها الواقع الاقتصادي.

و باعتبار منطقة التجارة الحرة الإفريقية، سوقا واعد بضمها لتعداد 1.2 مليار نسمة وبقيمة 3000 مليار دولار أميركي، وناتج محلي إجمالي يعادل 2500 مليار دولار، ما يحولها إلى فضاء مهم لأي دولة إفريقية تبحث عن تعزيز تواجدها الاقتصادي في ربوع القارة، وفي ظل منافسة قوية بين كبرى الاقتصاديات الدولية للتوغل فيها، كما أن الأرقام الرسمية في السنوات الأخيرة بلغت فيها نسبة المبادلات التجارية بين الجزائر خمسة % في 2020، وخلال سنة 2017 كانت نسبة المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية في حدود 3.7 % ثم ارتفعت إلى 4 % في 2018 و4.5 % في 2019

وهدا الارتفاع يعتبر مؤشرا إيجابيا في ظل المنافسة الدولية القوية ، والجزائر من خلال، ولوجها لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية تهدف إلى تدعيم التجارة الخارجية وإيجاد مكانة للمنتجات المحلية من المواد الغذائية، التحويلية ومواد شبه الطاقوية داخل أسواق القارة، كما أنه بإمكان الجزائر إفادة البلدان الإفريقية اقتصاديا بالنظر إلى إمكانياتها الزراعية الهائلة وتجربتها الفريدة من نوعها في تجارة المقايضة الحدودية، إضافة إلى شركاتها الناشئة، التي يمكن من خلالها تصدير الخدمات التكنولوجية والابتكار لتحقق أهدافها المسطرة والمتمثلة في للوصول إلى رقم 7 مليار دولار من الصادرات خارج المحروقات، وكذلك تهدف للخروج من 3 مليار دولار من المبادلات التجارية مع إفريقيا لبلوغ 6 أو 7 مليار دولار في آفاق 2023-2024 والعمل على جذب المزيد من الإستثمارات الإفريقية.

الكلمات المفتاحية:التجارة الخارجية، السياسة التجارية، الشراكة الأورو متوسطية، الحرية الاقتصادية و التبادل الحر.

Summary:

The issue of foreign trade and its relationship with economic development is of wide importance in international economic relations, after developing and developed countries realized the importance and necessity of cooperation and action at the regional level, and activating integration processes in order to remove all restrictions in front of the movement of factors of international production, which enabled the liberalization of foreign trade and the increase of investment flows. Direct foreign exchange and benefit from specialization and international division of labor to reach the highest levels of economic prosperity. Free trade zones are considered a conducive environment for attracting and localizing foreign direct investment and achieving economic development. Therefore, the relationship between them has become a close and inseparable relationship that has been proven by the economic reality.

Considering that the African Free Trade Zone is a market promising to include a population of 1.2 billion people with a value of 3000 billion US dollars, and a GDP equivalent to 2500 billion dollars, which turns it into an important space for any African country looking to strengthen its economic presence throughout the continent, and in light of strong competition between major In 2020, the percentage of trade exchanges with African countries was about 3.7 %, then it rose to 4 % in 2018 and 4.5 % in 2019.

This rise is considered a positive indicator in light of the strong international competition, and Algeria, through its access to the African Free Trade Area, aims to strengthen foreign trade and find a place for local products of foodstuffs, transformational and semi-energy materials within

the continent's markets, and Algeria can also benefit African countries economically by considering To its enormous agricultural potential and its unique experience in the border barter trade, in addition to its emerging companies, through which it can export technological services and innovation to achieve its ruling goals of reaching $7 billion in non-hydrocarbon exports, It also aims to get out of 3 billion dollars in trade exchange with Africa to reach 6 or 7 billion dollars in the 2023-2024 horizons and work to attract more African investments.

Keywords: foreign trade, trade policy, Euro-Mediterranean partnership, economic freedom and free exchange.

فهرس

المحتويات

فهرس المحتويات

الإهـــداء

شـكـر

الملخص

فهرس المحتويات

قائمة الجدول

قائمة الأشكال

مقدمة عامة

الفصل الأول : التجارة الخارجية و تطورها في الجزائر 23

المبحث الأول: ماهية التجارة الخارجية وأسباب قيامها 23

المطلب الأول : مفهوم التجارة الخارجية وأهميتها 23

المطلب الثاني : أسباب التجارة الخارجية 25

المطلب الثالث : أهداف التجارة الخارجية 26

المبحث الثاني : الجزائر قبل الدخول في التبادلالحر **27**

المطلب الاول :التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الرقابة (1962-1969) **28**

المطلب الثاني :التجارة الخارجية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي **32**

المطلب الثالث: الأثار الإيجابية و السلبية لإتفاق الشراكة الأورومتوسطية : **38**

المبحث الثالث : نموذج عن الشراكة الأورومغاربية **41**

المطلب الأول: ماهية الشراكة الأورومغاربية **41**

المطلب الثاني: الأثار الإيجابية والسلبية المترتبة عن الشراكة مع المغرب **43**

المطلب الثالث: إنعكاسات التعاون الأورومغاربي **44**

المبحث الرابع :تقييم تجارب الدول المغاربية في إطار الشراكة **45**

المطلب الأول:التجربة الجزائرية **46**

المطلب الثاني: التجربة المغربية **48**

المطلب الثالث :مستقبل العلاقات الاوروبية المغاربية **51**

خلاصة الفصل

الفصل الثاني : مستقبل الجزائر لدخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتنميةصادراتها: الفرص والتحديات

تمهيد

المبحث الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية **56**

المطلب الأول: مفهوم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية و الاتفاق المؤسس لها **56**

المطلب الثاني: أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومبادئها **58**

المطلب الثالث: أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وفوائدها **61**

المطلب الرابع: مهام ومعوقات منطقة التجارة الحرة في إفريقيا **63**

المبحث الثاني: المعاملات التجارية الجزائرية الإفريقية **66**

المطلب الأول: انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية **66**

المطلب الثاني: العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية **67**

المطلب الثالث: الاستثمارات بين الجزائر و افريقيا **77**

المبحث الثالث: استعدادات الجزائر لدخول منطقة التجارة الحرة القاريةالإفريقية، الفرص والتحديات **81**

المطلب الأول: استعدادات الجزائر لدخول منطقة التجارة القارية الإفريقية **82**

المطلب الثاني: فرص الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية **86**

المطلب الثالث: تحديات الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية **88**

خلاصة الفصل الثاني **91**

خاتمة **94**

قائمة المراجع

قـائمة
الجداول

قائمة الجدول

الجداول	الصفحة
الجدولرقم 01يمثل : تطور رصيد الميزان التجاري للفترة 1962–1969	29
الجدول رقم 02يمثل : التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية للفترة 1962–1969	30
الجدول رقم 03 يمثل الموردين الرئيسيين للجزائر للفترة (1963–1969)	31
الجدول رقم 04: الميزان التجاري الجزائري للفترة 2005–2014	34
الجدول رقم 05 : الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي للفترة 2005–2014	35
الجدول 06 :تطورالصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوروبي للفترة 2005–2014	37
الجدول 07: اهم الدول المصدر اليها سنة 2020	68
الجدول 08 :أهم الدول المستوردة منها لسنة 2020	72–71
الجدول 09 :تطور المبادلات التجارية بين الجزائر و إفريقيا من 2011 الى 2020	74
الجدول 10 :قيمة الصادرات خارج المحروقات للدول الإفريقية الأكثر استيرادا من الجزائر	75
الجدول 11 هيكل الصادرات خارج المحروقات للدول الإفريقية الأكثر استيرادا من الجزائر للفترة 2016–2017	76
الجدول 12 : الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر و إفريقيا	78
الجدول 13 : أهم الدول المستثمرة في الجزائر 2015–2019	80–79
الجدول 14: توزيع تكلفة الاستثمارت الواردة الى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة 2015–2019	81–80

قـائمة الأشكـال

قائمة الأشكال

الأشكـــال	الصفحة
الشكل رقم 01 يمثل رسم بياني لأهم شركاء الجزائر في الصادرات لسنة 2014 .	36
الشـــكل رقـــم 02 يمثـــل توزيـــع الصـــادرات حســـب المنـــاطق الجغرافيـــة لســـنة 2020	70
الشكل رقم 03 يمثل توزيع الواردات حسب المناطق الجغرافية لسنة 2020	73
الشكل رقم 04 : يمثل تصميم تخطيطي للطريق العابر للصحراء	85

مقدمة عامة

مقدمة

تعتبر التجارة الخارجية أحد المكونات الرئيسية للعلاقات الاقتصادية الدولية, فهي الشكل التقليدي الأقدم والأكثر تطورا لهذه العلاقات، إذ تشكل مقدمة وفي نفس الوقت نتيجة للتقسيم الدولي للعمل الذي تتمحور مختلف أشكاله حولها, فهي تربط العالم في منظومة اقتصادية دولية موحدة. وقد غدت عمليات تدويل و عولمة الانتاج ورأس المال و الجوانب الأساسية لحياة الانسان و المجتمع ,أهم العمليات التي تؤثر في الاقتصاد العالمي وتعمل على تغييره بصورة جذرية ، بحيث صار الترابط و التكامل المتزايد هو السمة الأساسية للتطور العالمي في الحقبة الراهنة.

كما تعتبر التجارة الخارجية أداةأساسية لتحقيق التنمية الشاملة ,فهي تساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي من خلال توزيع الأنشطة الصناعية للبلد وخلق قيم مضافة جديدة و التي يعبر عنها عادة بالصادرات من السلع والخدمات ،اضافة الى جلب الاستثمارات الاجنبية التي لها مساهمتها هي ايضا في التنمية ,من خلال عوامل الإنتاج المختلفة التي تتبعها، ما يعني تحسينا للهياكل و البنى القاعدية و دفعا اكبر لزيادة و رفع الإنتاجية خاصة عن طريق التكنولوجيات الحديثة التي هي في الغالب مملوكة من طرف أصحاب رؤوس الاموال الكبيرة المتمثلة أساسا في الشركات متعددة الجنسيات، و هو ما يعني المساهمة في زيادة دخول الحكومات و الافراد على حد سواء ،و خلق فرص عمل جديدة و بالتالي تقليص معدلات البطالة و تحسين مستويات المعيشة و زيادة رفاهية المجتمعات ,دون إغفال انعكاساتها على الجوانب البيئية سواء بالسلب او بالإيجاب ,وهو ما يعني في مجمل القول تأثيرها على مختلف الابعاد المكونة للتنمية المستدامة و تأثرها بتبني الدول لضوابط ومعايير هذه الاخيرة.

قررت الجزائر استحداث اربعة مناطق للتبادل الحر دفعة واحدة بمحافظات حدودية مع موريتانيا ومالي وتونس، ويعتبر الخيار استراتيجياً لمواجهة "الأزمة" مع الاتحاد الأوروبي بخصوص اتفاق الشراكة "المرفوض".

وصادق مجلس الوزراء الاستثنائي في الجزائر الذي انعقد، أخيراً، تحت إشراف الرئيس عبد المجيد تبون، على قرار إنشاء أربعة مناطق للتبادل الحر دفعة واحدة مع دول جوار هي موريتانيا بمنطقتي تيندوف تيمياوين ومالي وتونس، وأبرز بيان رئاسي أن الخطوة تهدف إلى تحقيق مرونة اقتصادية مع الترخيص للمصدرين في إطار التبادل الحر من أجل تصدير المواد غير الاستهلاكية المنتجة محلياً، بناء على قائمة تحددها وزارة التجارة، وكذلك تصدير الفائض من الإنتاج الصناعي المحلي مع التصريح الجمركي.

ويأتي القرار في الوقت الذي دخلت فيه منطقة التبادل الحر الأفريقية حيز التنفيذ مطلع 2021، التي انخرطت فيها الجزائر بعد المصادقة عليها في اوت 2020، حيث تم تسجيل نوع من الحركة في مجال التصدير لعدد من البلدان الأفريقية في 2021 و2022، إلا أن حجم المبادلات التجارية مع الدول الأفريقية لا يزال بعيداً عن المأمول، بعد أن فشلت سنة 2020 في تجاوز مستوى 3.3 % استيراداً و8.5 % تصديراً.

وتبعث الأرقام المتعلقة بمنطقة التبادل الحر الإفريقية بعض المخاوف من أن يلقى استحداث أربعة مناطق للتبادل الحر مع موريتانيا ومالي وتونس نفس المصير، خصوصاً أن الإحصاءات الرسمية قبل جائحة كورونا، تشير إلى أن حجم المبادلات التجارية بين الجزائر وتونس بلغ 1.7 مليار دولار، منها 1.3 مليار دولار صادرات جزائرية نحو تونس، و400 مليون دولار صادرات تونسية للجزائر، وفق أرقام السفارة التونسية في الجزائر، وقارب 87.3 مليون دولار مع موريتانيا في 2021،و منه صغنا الإشكالية التالية كمايلي:

الإشكالية:ماهو المتوقع من دخول الجزائر الى منطقة التبادل الحر على المدى القريب و البعيد ؟

للإجابة على السؤال الرئيسيي تعين الاجابة على الأسئلة الفرعية التالية ؟

- ✓ ماالمقصود بالتحرير التجاري ؟
- ✓ كيف كانت التجارة الخارجية الجزائرية منذ الاستقلال حتى الدخول في التبادل الحر؟ و كيف تطورت في ظل الإنفتاح ؟
- ✓ ماهو واقع التجارة الخارجية في ظل الشراكة الأورومتوسطية ؟
- ✓ ماهي أهم التغيرات المتوقعة على طبيعة العلاقات التجارية بين الجزائر و الدول الإفريقية؟
- ✓ ماهو مستقبل العلاقات الجزائرية الإفريقية في ظل منطقة التبادل الحر للقارة الإفريقية؟
- ✓ هل تحقق فرص أكبر في تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات؟

2-فرضيات البحث: انطلاقا من الإشكالية السابقة تمت صياغة الفرضيات التالية:

- ✓ تتيح منطقة التبادل الحر القارية الافريقية للجزائر فرص أكبر لتطوير وتنويع صادراتها.
- ✓ لنتساهم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في إيجاد حلول لاعتماد الإقتصاد الجزائري على النفط بشكل كبير.
- ✓ ستتطور العلاقات الاقتصادية بين الجزائر و دول منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية، لكن بوتيرة منخفضة.

أهمية وأهداف البحث : تعتمد أهمية البحث على النقاط التالية :

- ✓ تهدف الدراسة إلى تحديد الاطار المفاهيمي للتجارة الخارجية .
- ✓ تحديد اهمية مساهمة السياسة التجارية في حماية الاقتصاد الوطني.
- ✓ دراسة السياسة التجارية ومحاولة التعرف على واقعها و هيكلها في الجزائر وأهدافها .
- ✓ مدى نجاح سياسة التحرير على مستوى التجارة الخارجية ومنافسة المنتجات العالمية .
- ✓ دراسة واقع الشراكة الأورومتوسطية .
- ✓ جدوى اتفاقية التبادل الحر في النهوض بالصادرات و تقليل تكلفة الاستيراد.

دوافع اختيار الموضوع :

- ✓ حداثة الموضوع و اهميته من أجل ايجاد حلول للنهوض بالاقتصاد الوطني و تنويعه .
- ✓ الميولات الشخصية لدارسة المواضيع التي تعرف تغيرات كثيرة.
- ✓ ارادة البحث و المغامرة في موضوع جديد يلم بالتحولات الاقتصادية الحالية و التي لا تزال محل بحث كثير من الطلبة و الاساتذة الباحثين.

المنهج المتبع :

لمعالجة الاشكالية محل البحث معالجة علمية وموضوعية إعتمدنا علميا منهج يستجيب لبحثنا وهو المنهج الوصفي التحليلي بهدف تحديد الإطار النظري للموضوع بجانب الفكري والمفهومي نظرا لملائمة المنهج في ذلك والذي تستقي منه معطيات رقمية ، وبما أن المعطيات مئوية لاتفي بالمطلوب دون تحليلها فقد إستدعى منا الأمر الإعتماد على المنتج التحليلي لتحليل المعطيات المكتسبة بالإعتماد على الجداول لعرض هذه المعطيات .

الأدوات المستعملة :

- ❖ المسح المكتبي من أجل الاطلاع على الكتب والوثائق الرسمية المختلفة والإطلاع على بعض الدراسات السابقة ، وكذا بعض المجلات وكل ماله صلة بالموضوع .

❖ شبكة الانترنيت بهدف الحصول على المستجدات الصادرة على الهيئات الدولية التي لها علاقة بالوضوع .

هيكل الدراسة:

الإلمام بالموضوع من جوانب نواحيه قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين الفصل الأول لتقديم الجانب النظري وذلك بإعطاء المعلومات الكافية حول موضوع التجارة الخارجية مفاهيمها و اهميتها ، و السياسة التجارية التي إتبعتها الجزائر خلا الفترة الممتدة من الإستثمار إلى يومنا هذا بالإضافة إلى الشراكة الأورومتوسيطة و واقعها بالنسبة للجزائر تونس والمغرب كمثال ، اما الفصل الثاني تناولنا المناطق الحرة و دخول الجزائر فيها ، بالاضافة الى فرص الدخول و التحديات.

حدود الدراسة:

1. **الحدود المكانية:** الجزائر ، أوروبا ، افريقيا .
2. **الحدود الزمنية:** من 1962 الى 2022.

صعوبات البحث: واجهنا خلال بحثنا هذا عدة صعوبات أهمها:

- قلة المراجع التي تتناول موضوعنا
- صعوبة الحصول على المعلومات
- صعوبة فهم موضوعنا

الدراسات السابقة :

- دراسة عبد الوهاب رميدي : بعنوان "التكتلات الاقتصادية الاقليمية في عصر العولمة و تفعيل التكامل الاقليمي في الدول النامية "، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بجامعة الجزائر ،2007 : حيث اعتمدت على الاشكالية التالية : هل التكامل الاقتصادي ضروري بالنسبة للدول النامية لتنمية اقتصاداتها و مواجهة تحديات القرن الواحد و العشروين؟ و توصلت الدراسة الى :

- إن التكامل الذي يشهده العالم يختلف عن ذلك الذي يشهده العالم بعد الحرب العالمية الثانية ، كما أن التكامل الاقتصادي في الدول المتقدمة و النامية يختلف في متطلباته آلياته و ذلك لاخلاف الظروف السائدة في كل مجموعة.
- لن تستطيع الدول النامية بوضعها الراهن تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية و مواجهة تحديات القرن الواحد و العشرين الا بالمزيد من التعاون و التنسيق بينها.

- دراسة زخروف عامر ، دحو سليمان "مستقبل منطقة التجارة الحرة الافريقية و دورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو–جزائرية "عرض نماذج لتكتلات اقليمية اقتصادية افريقية ، مجلة البشائر الاقتصادية ،المجلد 08 العدد 01 بشار، الجزائر أفريل 2022 : تهدف هذه الدراسة الى تسليط الضوء للدور الذس يمكن أن تلعبه منطقة التجارة الحرة الافريقية في تعزيز التجارة البينية الافريقية و الأفرة–جزائرية ، إذ تلعب دورا كبيرا في هذا المجال رغم الكثير من التحديات ، و قد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي ، و توصلت الدراسة الى أن :
  - المجموعات الاقتصادية الافريقية لها دور كبير في تنشيط التجارة البينية ، و ما يعز هذا هو أن المبادلات التجارية البينية الأفرو–جزائرية كانت جلها في منطقة الاتحاد المغاربي ، و لكنها لم تَرْقَ للمستوى المطلوب مقارنة بالتكتلات و المناطق التجارية الحرة الأخرى في العالم ،الا أن الدراسات تتوقع أن تنفيذ اتفاقية منطقة التبادل الحر سوف يكون لها دورا بالغا في تنمية و تعزيز التجارة البينية مستقبلا.
- دراسة وليد حفاف ، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: المزايا و التحديات مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية ، المجلد 13 ، مسيلة ، الجزائر 2020 :هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أهم المزايا و الفرص التى يمكن أن توفرها إنشاء هذه المنطقة للدول الإفريقية ، و أهم التحديات و العقبات التى يمكن أن تقف أمام بناء هذا الفضاء التجاري القاري ، حيث تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية ، أحد المشاريع الرئيسة التى أطلقها الإتحاد الإفريقي و دخول الإتفاقية حيز النفاد ، و قد جاءت ضمن جدول أعمال "الأجندة الإفريقية لعام 2063"

وتوصلت الدراسة إلى جملة من النتائج نذكر منها :

- بالرغم من العقبات و التحديات المختلفة ، التى تعترض دخولمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية العمل فعليا ، إلا أنها تمثل فرصة تاريخية لبلدان القارة الإفريقية من أجل الخروج من الإقتصاد المتردي الذي أدى إلى تذيل قائمة العالم من حيث مستويات المعيشة و تصدرها لائحة البلدان الأكثر فقرا ، كما أن تحقيق تلك الفرص و المزايا شكليا فقط دون إتخاذ المزيد من الإجراءات الواقية ليس هو المطلوب ، إذ أن هذه الإتفاقية بدون خطة عكل لتعزيز التجارة البينية الإفريقية لمعالجة القيود الرئيسة أمام التجارة و التنويع داخل إفريقيا يشمل : السياية التجارية ، و تيسير التجارة، القدرة الإنتاجية ، البنية المتداولة ، التمويل التجاري .....الخ

الملتقيات العلمية الوطنية والدولية :

- الملتقى الوطني الموسوم ب"مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية و مدى إمكانية استفادة الجزائر منها – المعيقات الحالية والخيارات الإستراتيجية-" المنظم يوم 29 مارس 2022 من طرف كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة زيان عاشور الجلفة ،الجزائر .
- الملتقى الدولي الثاني بتقنية التحاضر عن بعد تحت عنوان :" أثر منطقة التجارة الحرة القارية الغفريقية على الإقتصاد الجزائري " المنظم يومي 29 -30 نوفمبر 2022 من طرف كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ،جامعة باتنة 1 الجزائر.
- الملتقى العلمي الوطني المعنون ب "دور المناطق الحرة التجارية في تحقيق التنمية الإقتصادية في الجزائر " المنظم يومي 12-13 ديسمبر 2022 من طرف مخبر التنمية الاقتصادية و البشرية في الجزائر ، جامعة البليدة2 الجزائر

الفصـل الأول

التجارة الخارجية:مفهومها وتطورها

تمهيد:

تعتبر التجارة الخارجية أهم محددات النمو الاقتصادي ، وأهم عامل لتحقيق رفاهية الشعوب لبلوغ مستويات متقدمة من التنمية الاقتصادية إذ تعتبر إحدى الدعامات الأساسية في الاقتصاد.

جاءت التجارة الخارجية بصفة خاصة لتقبل مكانها المؤثر الحيوي في دائرة النشاط الاقتصادي، وذلك بظهور التكتلات الاقتصادية الدولية الرامية إلى تحرير التجارة الدولية وإزالة العوائق التي تقف أمامها، وتحيق المكاسب منها والتي تزداد بسبب التخصص في إنتاج السلع والخدمات، مما يؤدي إلى توجيه الموارد الاقتصادية نحو الاستخدامات الأكثر إنتاجية في الدولة المشتركة في التجارة

وقد قمنا بتقسيم الفصل إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول : عموميات حول التجارة الخارجية

المبحث الثاني: نظريات التجارة الخارجية

المبحث الثالث : السياسات التجارية المتعلقة بالتجارة الخارجية

الفصل الأول: التجارة الخارجية وتطورها في الجزائر

المبحث الأول:ماهية التجارة الخارجية وأسباب قيامها

التجارة و التبادل الخارجي من القطاعات الحيوية لكل البلدان سواء المتقدمة أو النامية على حد سواء,فالتجارة الخارجية تربط بين الدول و المجتمعات ببعضها البعض ويعد التبادل التجاري بين الدول حقيقية لا يتصور العالم من غيره فلا يمكن لدولة ما أن تستقل باقتصادها عن بقية العالم,كما يمكن اعتبارها الجسر الذي يربط بين الدول وتسمح لها بتصريف الفائض من إنتاجها و استراد حاجياتها من فائض إنتاج الدول الأخرى

المطلب الأول:مفهوم التجارة الخارجية و أهميتها

التجارة الخارجية ذات أهمية بالغة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية و النهوض بها أولوية كل الدول,سواء المتقدمة والنامية على حد سواء من خلال هذا المطلب نبين مفهوم التجارة الخارجية و الفرق بينهما وبين التجارة الداخلية وكذا تبيان أهمية التجارة الخارجية في تحقيق التنمية

أولا/مفهوم التجارة الخارجية

1. عرفت تاريخيا بأنها تمثل أهم طور العلاقات الاقتصادية التي يجري بمقتضاها تبادل السلع و الخدمات في شكل صادرات وواردات الملاحظ من التعريف هو اقتصاره على توضيح العلاقات التاريخية المتمثلة بالجانب الاقتصادي متجاهلا مكونات التجارة الخارجية,حيث ركز على الإطار العام لمفهوم التجارة[1]
2. كما عرفت التجارة الخارجية على أنها عملية انتقال السلع والخدمات بين الدول التي تنظم من خلال مجموعة من السياسات والقوانين والأنظمة التي تعقد بين الدول بهدف تحقيق المنافع المتبادلة لأطراف التجارة [2]
3. يقصد بالتجارة الخارجية عملية التبادل التجاري في السلع والخدمات وغيرها من عناصر الإنتاج المختلفة بين عدة دول بهده تحقيق منافع متبادلة لأطراف التبادل .

---

[1]– حسام علي داود وأخرون ،اقتصاديات التجارة الخارجية ،دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة ،عمان ،2002 ،ص 13

[2]– عطا الله ،علي الزبون ، التجارة الخارجية، دار اليازوري للنشر والتوزيع،عمان،2006،ص 11

أما لتعريف الشامل للتجارة الخارجية: هو أنها تمثل المعاملات التجارية الدولية في صورها الثلاثة المتمثلة في انتقال السلع،والخدمات والأفراد ورؤوس الأموال ، تنشأ بين أفراد يقيمون في وحدات سياسية مختلفة، وبين حكومات أو بين منظمات اقتصادية تقطن وحدات سياسية مختلفة .[1]

ثانيا/ الفرق بين التجارة الداخلية والخارجية

على الرغم من أن كل من التجارة الخارجية والتجارة الداخلية تقومان على أساس الاعتماد المتبادل بين الأطراف التي يتم بينها التبادل،إلا أنه هناك اختلاف بينهما حيث يفرق الاقتصاديون بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية من خلال[2]:

1- **الاختلاف في قدرة عوامل الإنتاج على الانتقال**:يعتقد الكلاسيكيون أن عوامل الإنتاج قد تنتقل بسهولة نسبية داخل الدولة الواحدة,في حين يصعب حدوث ذلك عبر الحدود السياسية للدولة

2- **الإختلاف في طبيعة الأسواق**:يعتبر السوق عاملا كبير الأثر في التجارة الخارجية ، وعلى ذلك فان اختلاف الأسواق بين الدول يؤثر تأثيرا قويا في نشاطات التجارة الخارجية ،وذلك للأسباب التالية:

- ✓ الاختلاف في طبيعة المستهلكين المتواجدين في أسواق مختلفة.
- ✓ الاختلاف في مستوى الدخل
- ✓ الاختلاف في طريقة الإنفاق
- ✓ الاختلاف في العادات والتقاليد

3- **الاختلاف في مجموعة الحواجز الطبيعية والإدارية والسياسية**: التي تفصل الأسواق عن بعضها البعض.

4- **الاختلاف في الوحدات النقدية والمصرفية**: يتمثل الاختلاف الرئيسي بين التجارة الداخلية والخارجية في استخدام العملة الوطنية في التجارة الداخلية ، وفي استخدام عملات مختلفة في التجارة الخارجية، وهناك أيضا اختلاف في النظم المصرفية سواء بالنسبة لعملية الإصدار أو بالنسبة لعملية الودائع ومنح الائتمان

5- **اختلاف وتباين الوحدات السياسية**: تقوم التجارة الداخلية بين أفراد ووحدات لهم حدود سياسية واحدة ،ويخضعون لقانون داخلي واحد ولنظم تجارية واحدة، في حين أن التجارة الخارجية تقوم بين أفراد ووحدات تنتمي إلى دول مختلفة

---

[1]– زير مي نعيمة،التجارة الخارجية الجزائرية من الإقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، مذكرة مقدمة لنيل الماجستير في التسيير الدولي للمؤسسات ،جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان سنة 2011/2010ص1

[2] وليد عابي ،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتورة في علوم الإقتصادية جامعة سطيف سنة 2019/2018ص4

ثالثا / أهمية التجارة الخارجية

تبرز أهمية التجارة الخارجية في العناصر التالية:

- يشير المحللين أنه لولا وجود التجارة الخارجية لكانت الثورة الصناعية في أوروبا محدودة في آثارها ولما تضاعف في حجم السكان.
- زيادة معدل النمو الاقتصادي عن طريق تخصص في السلع التي للدولة ميزة نسبية وتنافسية وبالتالي زيادة الدخل القومي وزيادة الرفاهية.
- تعتبر التجارة الخارجية منفذ التعريف فائض الإنتاج عن حاجة السوق المحلية.
- القدرة على التمويل الكثير من المشروعات عن طريق الاستثمار المباشر واستيراد رؤوس الأموال الأجنبية خاصة بالنسبة للدول النامية .
- القدرة على الاستعانة بالأيدي العاملة والخبرات الأجنبية لأن تحقيق معدلات النمو الاقتصادي يحتاج إلى كوادر فنية ماهرة، فن الأيدي العاملة وقد تكون غير متوفرة فالبلد.
- القدرة على تحويل المدخرات المحلية إلى استثمارات وخاصة في الدول النامية التي تحتاج الى استيراد المعدات والآلات والسلع الاستثمارية التي لا ينتجها الاقتصاد المحلي .
- القدرة على الحصول على التقنية والتكنولوجيا الحديثة التي تؤدي إلى زيادة الإنتاجية,عن البلاد المتقدمة تكنولوجيا .
- إن الدول النامية اعتمادية على التجارة الخارجية .
- ,يعتبر اعتماد أساسي حيث أن تقدم هذه الدول يتطلب الكثير من استيراد رؤوس الأموال والخبرة والتقدم الفني من الخارج .
- إن التجارة الخارجية تقوم على أساس توفير سلع لا توجد في الدول التي تستوردها وتصدير سلع يحتاجها الآخرون (عوامل إنتاج رؤوس الأموال)، على أن تكون تلك السلع وغيرها يمكن شراؤها من الخارج بأسعار تقل بكثير مما يمكن أن يكون عليه سعرها لو اتجهت محليا .
- أن التجارة الخارجية تسمح للمجتمع بأن يجعل على المزيد من السلع والخدمات وبتكلفة أقل عن ما كان يحدث في غياب التجارة الخارجية أي أن مبدأ التخصص الدولي الذي تقوم عليه التجارة الخارجية، بين الدول يجب أن يؤدي إلى زيادة الدخل القومي للبلاد المشتركة في هذه العملية وهو مايعرف بالمكتسب الناجم عن التجاري الخارجية أو الدولية.

برزت التجارة الخارجية كحل لمشكلة عجز الدول عن القيام بمفردها بتحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع والخدمات لعدم فدرتها على إنتاج هذه السلع، إما لأسباب تعود لطبيعة السلع أو عدم توفر رؤوس الأموال أو التكنولوجيا ، أو الإدارة الحديثة لدى بعض الدول لإنتاجها بتكلفة أقل .

وتقاس أهمية التجارة الخارجية في الدولة بنسبة التجارة الخارجية بها إلى الناتج المحلي الإجمالي ,وذلك ما توضحه العلاقة التالية:

أهمية التجارة الخارجية في الدولة=(الصادرات +الواردات /الناتج المحلي الإجمالي)*100

كلما ارتفعت هذه النسبة، فأن هدا يدل على ارتفاع أهمية التجارة الخارجية في الدولة والعكس صحيح

المطلب الثاني:أسباب قيام التجارة الخارجية

يرجع تفسير أسباب قيام التجارة الخارجية إلى السبب الرئيسي المتمثل في جذور المشكلة الاقتصادية وذلك بسبب محدودية الموارد الإقتصادية قياسا بالاستخدامات المختلفة لها في إشباع الحاجات الإنسانية المتجددة والمتزايدة إلى جانب الاستغلال الأمثل للموارد الموجودة إضافة إلى أسباب أخرى أهمها:[1]

- عدم التوزيع المتكافئ لعناصر الإنتاج بين دول العالم المختلفة، مما ينتج عنه عدم قدرة الدولة على تحقيق الاكتفاء الذاتي من السلع المنتجة محليا
- تفاوت تكاليف وأسعار عوامل الإنتاج والأسعار المحلية لكل دولة مما يؤدي الى انخفاض تكاليف الإنتاج للسلعة في دولة ما,مقارنة بارتفاع هذه التكاليف لإنتاج نفس السلعة في دولة ما
- الفائض في الإنتاج المحلي,مما يتطلب البحث عن أسواق خارجية لتسويقه
- السعي إلى زيادة الدخل الوطني ,اعتماد على الدخل المحقق من التجارة الخارجية
- اختلال الميول و الأذواق الناتجة عن التفضيل النوعي للسلعة ذات المواصفات العالمية
- الأسباب الإستراتيجية و السياسية المتمثلة في تحقيق النفوذ السياسي من خلال الندرة النسبية للسلعة المنتجة و المتاجرة بها عالميا .
- اختلاف مستوى التكنولوجيا المستخدمة في الإنتاج من دولة لأخرى مما ينتج عنه تفاوت الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية[1]

[1] **حسام علي داود وأخرون مرجع سابق ذكره ص 17/16**

- التخصص الدولي في إنتاج السلع التي تتمتع في إنتاجها بميزة نسبية,واستبدالها بسلع أخرى من إنتاج الدول الأخرى,هذا التخصص ينجم عنه إنشاء المشروعات الكبيرة مما يؤدي إلى تقليل التكلفة نتيجة وفورات الحجم الكبيرة [2]

المطلب الثالث أهداف التجارة الخارجية

يمكن إبراز الأهداف التي تسعى إلى تحقيقها التجارة الخارجية في الآتي:

- الاستفادة القصوى من فائض الإنتاج,إذ التصدير يؤدي إلى زيادة الناتج الوطني,مما ينعكس على وضع العمالة ,وتوفير السلع الضرورية و الأساسية والعكس صحيح
- استيراد السلع الضرورية التي لا يمكن إنتاجها محليا لسبب ما
- إحلال الواردات وهذا يتوقف على عنصر التكلفة
- نقل التكنولوجيا و التقنية للبناء و إعادة هيكلة البني التحتية للدولة
- الإستفادة من تكنولوجيا المعلومات باعتبارها السبيل الوحيد أمام الدول النامية للعبور الآمن, وتضييق الفجوة القائمة بين البلدان المتقدمة و البلدان النامية
- دراسة موازين المدفوعات للدول, ونظم أسعار الصرف فيها ومعالجة الاختلاف في موازين المدفوعات
- دراسة التجارة الخارجية المتبعة من قبل تلك الدول في مجال التجارة الخارجية كسياسة الحماية أو الحرية وغير ذلك
- دراسة العلاقات الدولية في إطار التكتلات الدولية وسماتها المميزة [3]

---

[1] **عبد العزيز،عبد الرحمان سليمان: التبادل التجاري الأسس ، العولمة والتجارة الإلكترونية ،دار النشر والتوزيع عمان ، 2004 ص42 .**

[2] **نداء، مُحَمَّد الصوص، التجارة الخارجية، مكتبة المجتمع للنشر والتوزيع، عمان ، 2008 ص 11**

[3] **– شقيري نوري موسى وأخرون ، التمويل الدولي والنظريات التجارة الخارجية ،ط2 دار المسيرة للنشر والتوزيع عمان 2015ص 22/21**

المبحث الثاني :الجزائر قبل الدخول في التبادل الحر

المطلب الاول :التجارة الخارجية الجزائرية في ظل الرقابة (1962–1969)

امام الوضعية الصعبة التي ورثتها الجزائر بعد استقلالها سنة 1962,بادرت الجزائر الى اتخاذ جملة من الاصلاحات بهدف حماية الصناعة المحلية، وقد تمثلت هذه الاجراءات في اصدار قوانين ومراسيم تحوال من خلالها تنظيم قطاع التجارة الخارجية ومراقبتها، مستندة في ذلك على المواثيق التشريعية الاولى "كبرنامج طرابلس "والمنعقد في جوان 1962 والذي نص على "ضرورة قيام الدولة بتأميم كل من التجارة الخارجية وتجارة الجملة والاشراف على تنظيمها

نفس الاتجاه مع ميثاق طرابلس 1964 حيث اكد على "مبدا تحكم الدولة ذات الطابع الاشتراكي في التجارة الخارجية وذلك بالتركيز على تأميم قطاع التجارة وتحديد طبيعة السلع التي يجب تصديرها وتلك التي يجب استيرادها"

أولا: اليات الرقابة على التجارة الخارجية الجزائرية خلال الفترة 1962-1969

لأجل فرض الدولة رقابتها على قطاع التجارة الخارجية، وتحقيق التنمية المنشودة ,لجات الجزائر الى استخدام اليات الرقابة على قطاع التجارة الخارجية وهو ما نوجزه في الاتي :

- الرقابة على الصرف
- التعريف الجمركية
- نظام الحصص و التجمعات المهنية للشراء

ثانيا: تطور التجارة الجزائرية في مرحلة الرقابة1962-1969

اهتمت الجزائر بعد الاستقلال بقطاع التجارة الخارجية عللا حساب التجارة الداخلية وهو مايفسر إدارة السلطة الجزائرية حماية الاقتصاد الوطني الذي هو في مرحلة الانطلاق، وبتالي فقد أوكلاحتكار واردات بعض السلع إلى بعض المؤسسات الوطنية، وكذا مجموعات الشراء المهنيين التي تعمل وفق مجموعة من فروع النشاط الاقتصادي، سنتطرق إلى تطور رصيد الميزان التجاري خلال مرحلة الرقابة وكذا هيكل المبادلات وتوزيعها الجغرافي.

1-2 تطور الميزان التجاري خلال مرحلة الرقابة 1962–1969: من خلال رصد تطور الصادرات والواردات خلال مرحلة الرقابة للفترة 1962-1969، فالملاحظ هو تذبذب في رصيد الميزان التجاري بين تحقيق رصيد موجب في سنوات ورصيد سالب في سنوات أخرى ، وهذا مايوضحه الجدول الموالي الذي يبين تطور بين الصادرات وكذا رصيد الميزان التجاري.

الجدول رقم 01 يمثل : تطور رصيد الميزان التجاري للفترة 1962-1969

الوحدة : مليون دج

	1962	1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
الصادرات	3781	3610	3589	3146	3070	3572	4098	4611
الواردات	3602	3437	3471	3314	3154	3154	4023	4981
الرصيد	179	173	118	-168	-84	418	7	-370
نسبة التغطية	104.**96**	105.03	103.39	94.39	97.33	113.25	101.86	92.57

المصدر من الديوان الوطني للإحصاء حوصلة حول إحصائية 1992-1996 متاح على الموقع .www.ons.dz[1]

من خلال تحليل بيانات الجدول نلاحظ الإنخفاض المستمر للصادرات الجزائري من سنة1962إلى غاية 1966، وذلك راجع إلى خروج الجزائر من منطقة الفرنك وكذا شغور المؤسسات لانها كانت تابعة للمستعمر الفرنسي، لترتفع الصادرات سنة1967 أين بلغت حوالي 3572 مليون دج.، لتواصل الإرتفاع سنتي 1968و1969 حيث بلغت على التوالي 4098و4611 مليون دج، وهذا راجع إلى إعادة بناء الاقتصاد الوطني.

أما من جانب الواردات فالملاحظ هو الإنخفاض المستمر خلال الفترة1962-1967، حيث بلغ سنة1962 حوالي 3602 مليون دج ليصل إلى 3154 مليون دج سنة 1967، وهذا راجع إلى الإجراءات التي إتخذتها الدولة من خلال مراقبتها على التجارة الخارجية ومن سنة1968 إرتفاع حجم الواردات حيث بلغ 4023 مليون دج ، ليواصل الإرتفاع سنة 1969 حيث بلغ حجم الواردات 4891 مليون دج وهذا راجع إلى زيادة الإستثمارات

أما من حيث الميزان التجاري عرفت تذبذبا بين تحقيق رصيد موجب في فترات وسالب في فترات أخرى ، ففي سنوات 1962-1963-1964 حقق رصيد موجب بلغ على التوالي 179 مليون دج و118173 مليون دج و مليون دج

ليقف بعد ذلك رصيدا سالبا خلال سنتي 1665-1966 حيث بلغ 168 مليون دج ، ليحقق أكبر رصيد موجب خلال الفترة 1967 بلغ 418 مليون لينخفض بعدها رصيد الميوان التجاري سنة 1968 ليبلغ 57 مليون دج وذلك راجع لزيادة حجم الواردات ، وأهم مايمكن ملاحظته على واقع التجارة للفترة 1962-1969 هو فعالية أليات

[1]– **المصدر من الديوان الوطني للإحصاء حوصلة حول إحصائية 1992-1996 متاح على الموقع .www.ons.dz**

الرقابة مما سمح بتحقيق فوائض في الميزان التجاري ولكن مع متطلبات التنمية وإرساء قاعدة صناعية أستلزم زيادة الواردات خاصة سلع التجهيزمما نجم عنه تحيق في الميزان التجاري .

2-2 التركيبة السلعية للمبادلات التجارية خلال الفترة 1962-1969 :

الجدول الموالي يوضح تركيبة الصادرات والواردات خلال مرحلة الرقابة على التجارة الخارجية خلال الفترة (1962-1969)

الجدول رقم 02 يمثل : التركيبة السلعية للصادرات والواردات الجزائرية للفترة 1962-1969

		1963	1964	1965	1966	1967	1968	1969
المواد الغذائية	الصادرات	1151	1394	1138	931	579	643	929
	الواردات	766	915	781	713	827	712	654
الطاقة والمحروقات	الصادرات	2168	1933	1690	1819	260	2902	3291
	الواردات	249	35	25	33	50	62	78
المنتجات الخام	الصادرات	312	148	188	151	108	235	203
	الواردات	213	226	253	212	214	242	308
سلع التجهيز	الصادرات	42	50	57	91	57	74	68
	الواردات	609	548	537	615	691	1245	1515
منتجات نصف مصنعة	الصادرات	54	51	52	73	192	202	70
	الواردات	431	562	581	523	595	922	1361
السلع الإستهلاكية	الصادرات	20	12	20	15	30	41	49
	الواردات	1109	1186	1135	1057	807	841	1065
سلع اخرى	الصادرات	01	-	-	-	-	-	-
	الواردات	60	-	-	-	-	-	-
المجموع	الصادرات	3748	3588	3145	3080	3571	4097	4610
	الواردات	3737	3472	3312	3153	3154	4024	4981

المصدر:من الديوان الوطني للإحصاء حوصلة حول إحصائية 1992-1996 متاح على الموقع www.ons.dz.[1]

[1]- المصدر من الديوان الوطني للإحصاء حوصلة حول إحصائية 1992-1996 متاح على الموقع .www.ons.dz

من خلال الجدول نلاحظ أن صادرات الجزائرية من المواد الغذائية والمشروبات قد عرفت تذبذبا واضحا، لكن في الغالب في تراجع مستمر، حيث بلغت 1963 حوالي 1151 مليون دج لتنخفض في سنة 1969 الى 929 مليون دج، وهذا راجع إلى انخفاض الصادرات الفلاحية الناتج من جهة عن العجز الغذائي في الجزائر، ومن جهة إلى ضعف المنافسة سواء بالنسبة للسعر أو الجودة .

اما من جهة الصادرات للمحروقات فالملاحظ هو الإرتفاع التدريجي لصادراتها حيث تشكل في الغالب نسبة تفوق 50% من إجمالي الصادرات، أما من جهة الواردات فالملاحظ خلال الفترة (1962-1969) هو الإرتفاع المتزايد في واردات سلع التجهيز، وتزامن الإرتفاع الكبير للواردات المجهز والمنتج نصف مصنع، أما الواردات من السلع الغذائية فقد شهدت لفترة انخفاضا من 799 مليون دج إلى 654 مليون دج سنة 1969[1]

2-3 التوزيع الجغرافي لهيكل المبادلات التجارية للفترة (1962- 1969) : الملاحظ على هيكل الواردات الجزائرية خلال (1962-1969) أن مانسبته60 % من الإحتياجات الوطنية تم تغطيتها من السوق الفرنسية وهو مايوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم 03 يمثل الموردين الرئيسيين للجزائر للفترة (1963-1969)

الفترة	1963-1969
فرنسا	60%
ألمانيا	20%
دول أخرى	20%

المصدر:من الديوان الوطني للإحصاء حوصلة حول إحصائية 1992-1996 متاح على الموقعwww.ons.dz[2].

من خلال الجدول نلاحظ أن فرنسا تستحوذ على حصة الأسد بنسبة بلغت حوالب 60 بالمئة خلال فترة (1963-1969) وألمانيا بنسبة 20 بالمئة خلال نفس الفترة، ويبرز بعض الكتاب الهيمنة الفرنسية على واردات الجزائر بطبيعة خظ القرض، وكذا حجم المساعدات المقدمة للجزائر، حيث كانت تنظر السلطة إلى هذه المساعدات كتعويض عن حرب التحرير ، وليس كهبة من دولة فرنسا[3]

[1] وليد عابي ،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مرجع سابق ذكره ص240-244

[2] المصدر من الديوان الوطني للإحصاء حوصلة حول إحصائية 1992-1996 متاح على الموقع .www.ons.dz

[3] وليد عابي ،حماية البيئة وتحرير التجارة الخارجية في إطار المنظمة العالمية للتجارة مرجع سابق ذكره ص243

المطلب الثاني:التجارة الخارجية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروبي

أولا: مفاهيم عامة حول الشراكة الاوروجزائرية أسباب قيامها وأهدافها

1- تعريف الشراكة الأوروجزائرية :

يعتبر هذا الإتفاق من أبرز التحولات التي عرفها الإقتصاد الجزائري، إذ يعزز التحول نحو الإقتصاد السوق ويؤكد إنفتاحالإقتصاد الوطني نحو الخارج، كما أنه يقطع شوطا معتبرا نحو الإنضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، إذ عملت الجزائر على إستقطاب الشركاء الأجانب بتهيئة الظروف الملائمة وإتخاذ التدابير اللازمة لجعل المستثمرين الأوروربين يقبلون على الإستثمار كمنح التسهيلات الإدارية، من خلال بعض الهيئات التي تتكفل بمساعدة المستثمرين الأجانب، وضمانالسير الحسن لاستثماراتهم والقيام باصلاحاتجبائية بغية توفير مناخ جبائي وجمركي ملائم يكفل السير الحسن لعملية الشراكة إضافة إلى وضع قوانين تنظم الإستثمار، واصبح من الممكن للمستوردين الحصول على النقد الأجنبي بحرية لتمويل وارداتهم باستثناء قائمة معينة من السلع التي فرض عليها حضر مؤقت من السلطات .

بعد أن وقعت كل من فلسطين ، الأدرن، تونس ، المغرب، مصر إتفاق الشراكة مع الإتحادالأوروربي جاء دور الجزائر حيث بدأ التحدث عن موضوع الشركة بالنسبة للجزائر في 12 أكتوبر 1993،أما المفاوضات الفعلية فقد بدأت 1997 لتشهد إنقطاعا بين ماي من نفس السنة وأفريل 2000، بسبب الأوضاع السياسة والإقتصاديةوالإجتماعية للجزائر ، ثم تستأنف من جديد مسجلة 03 جولات إنتهت خلال سنة2000 بالتوقيع المبدئي على عقد الشراكة في 12/05/ 2001بالعاصمة البلجيكية ، ليثمن في 19 ديسمبر من نفس السنة بعد 4 سنوات من المفاوضات ثم عقد إتفاق الشراكة بين الجزائر والغتحاد الأوروبي أخيرا في 22 أفريل 2002 في مدينة فالنس والذي يقضي بدخول الجزائر إلى منطقة النبادل الحر لبحر الأبيض المتوسط 2010.

تتسم هذه الإتفاقية بكونها تمنح قدرة إنتقالية من 12 سنة وصولا إلى مستوى الصفر جمركيا، وهي تميز بين 03 قوائم (المواد الخام، المنتجات الوسيطية، حيث تفكك عليها الرسوم ابتداء من 2008 ، على مدى 07 سنوات والنتجات النهائية التي تمتد تخفيضات الرسوم عليها10 سنوات) وستكون سنة 2017 نهاية الفترة الإنتقالية لإزالة الرسوم الجمركية .

1-أسباب الشراكة الجزائرية مع الإتحادالأوروربي

- طموح الجزائر في التوصل إلى شروط تجارية أفضل مع الإتحاد الأوروبي من أجل تنمية صادراتها والدخول إلى أسواق دول الإتحاد الأوروبي.

- ❖ دخول الجزائر في إتفاقية الشراكة يساعدها على تعزيز موقفها ضمن المجموعة المتوسطية، ويمكنها من دعم برانامج الإصلاح الإقتصادي، والإستفادة من المساعدات المالية التي تمنحها أطراف الشراكة .
- ❖ إدراك الجزائر أن إتفاق الشراكة يعد إطار مناسبا يساعدها على جذب المزيد من الإستثمارات الأوروبية المباشرة في صورها المختلفة، ويساهم في رفع الكفاءة الإنتاجية والتشغيل، ورفع مستوى النمو.
- ❖ توفير إطار مناسب للحوار السياسي بين الطرفين يحسن العلاقات والتعاون في كل الميادين
- ❖ توسيع المبادلات وضمان تنمية العلاقات الاجتماعية والاقتصادية المتوازنة بين الطرفين
- ❖ تشجيع الاندماج المغاربي من خلال تشجيع المبادلات والتعاون داخل المجموعة المغاربية [1]

2-أهداف الجزائر من الشراكة الأورومتوسيطية

- ➢ الإرتباط بواحد من أكبر القوى الإقتصادية حتى تتمكن من التسريع في إندماجها في الإقتصاد العالمي، ورفع مستوى التنمية الإقتصادية إلى المستويات الأوروبية
- ➢ الإستفادة من الأسواق الأوروربية والمساعدات والقروضالماليةوالإستثمارات الأجنبية ومن برامج التأهيل للعمالة والمؤسسات، إضافة إلى تسهيل نقل التكنولوجيا وثقافة الخدمات
- ➢ خلق مناخ مناسب لتطوير العلاقات الإقتصادية والتجارية، وتشجيع الإستثمار في الجزائر[2]

ثانيا: تطور التجارة الخارجية للجزائر مع الإتحاد الأوروبي:

أفرزت الشراكة مع الاتحاد الأوروبي إنعكاسات على الميزان التجاري خلال هذه الفترة وعلى هيكل الصادرات والواردات والجدول التالي يبين حجم التبادلات التجارية خلال الفترة 2005-2014 :

[1] فيصل لوصيف أثر سياسات التجارة الخارجية على التنمية الاقتصادية المستدامة في الجزائر خلال الفترة 1970-2012، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير في اطار مدرسة الدكتورة في علوم التسيير تخصصالاقتصد الدولي جامعة سطيف سنة 2013-2014 ص 161

[2] دراسات اقتصادية ، مجلة دورية فصلية تصدر عن مركز البصيرة، دار الخلدونية للنشر والتوزيع العدد 10، السنة 2008، ص 51

1-الميزان التجاري في إطار اتفاقية الشراكة الأوروجزائرية:

الجدول رقم 04: الميزان التجاري الجزائري للفترة 2005-2014

الوحدة: مليار دولار أمريكي

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
الواردات	2.11	11.7	14.4	21	20.7	20.7	24.6	26.3	28.7	29.6
الصادرات	25.5	28.7	26.8	41.2	23.1	28	37.3	39.7	41.2	40.3
الميزان التجاري	14.3	17	12.4	20.2	2.4	7.3	12.7	13.4	12.5	10.7

المصدر: المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الألي للجمارك

من خلال الجدول نلاحظ بداية إرتفاع الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي منذ سنة 2005 وانخفض عام 2007 ب1.9 مليار دولار عام 2008، حيث سجلت أعلى قيمة ب41.2 مليار دولار 21 مليار دولار من الواردات نتيجة إرتفاع أسعار المحروقات في السوق الدولية وإنخفاضها تارة أخرى بسبب تقلب أسعار المحروقات وهذا ما نلاحظه عام 2009 حيث إنخفضت قيمة الصادرات نحو الإتحاد الأوروبي 18.1 مليار دولار ثم عاد للإرتفاع مرة أخرى من 2010 إلى 2013 ووصلت إلى 41.2 دولار وهي نفس القيمة المسجلة عام 2008 لتسجل عام 2014 ما قيمته 40.3 مليار دولار .

أما واردات الجزائر من الإتحاد الأوروبي سجلت ارتفاعا من 11.2 مليار دولار عام 2005 إلى 29.6 مليار دولار عام 2014، وهذا راجع للرفع التدريجي للقيود الجمركية من طرف الجزائر ما يعني أن الجزائر بقيت تعتمد في صادراتها نحو الإتحاد الاوروبي على المحروقات، وتشكيل ميزان المدفوعات من غير محروقات ضعيف جدا في ظل التحدي المتمثل في انفتاح المتزايد للإقتصاد الوطني، فبالرغم من عملية التفكيك الجمركي وتسجيل ارتفاع في الميزان التجاري لصالح الجزائر لكنها لم تتفيد من رفع القيود الجمركية بسبب عدم وجود إنتاج وطني خارج المحروقات التي تمثل أكثر من 97 % من مداخيل الجزائر.

2- الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي في إطار إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية

الجدول رقم 05 : الهيكل السلعي للواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي للفترة 2005-2014

الوحدة مليون دولار

	المحروقات	منتجات غذائية	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	منتجات التجهيز الزراعية	منتجات التجهيز الزراعية	منتجات إستهلاكية أخرى	المجموع مليار دولار
2005	115	1447	329	2111	120	5228	1988	11.33
2006	107	1553	439	2968	81	4798	1874	11.82
2007	202	2042	690	3634	97	5597	2165	14.42
2008	451	3188	748	6447	111	7795	2421	21.16
2010	731	274	731	5786	213	8297	2201	20.70
2011	935	4601	792	6832	221	8675	2560	24.16
2012	3349	3413	1059	7082	18	8451	2817	26.33
2013	2696	4138	1137	7530	235	9653	3334	28.72
2014	1617	4820	1171	7963	313	10.145	3466	29.50

المصدر :معطيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات 2014

من خلال الجدول نلاحظ الإرتفاع الكبير الذي عرفته الواردات الجزائرية منالإتحاد الأوروبي خلال الفترة 2005-2014، حيث إنتقلت من قيمة 11.33 مليار دولار عام 2005 إلى 29.5 مليار دولار عام 2014، محققة بذلك درجة نمو بلغت 18.2 مليار دولار، وارتفعت عام 2007 إلى 14.42 مليار دولار وبلغت عام 2008 أكبر قيمة قدرت ب 21.16 مليار دولار، ثم سجلت عام 2010 انخفاضا ضئيلا لتعود للارتفاع عام 2011 إلى 24.6 مليار دولار، ثم ارتفعت عام 2012و 2013 2014 إلى 29.5 مليار دولار، أما أكبر نسبة من الواردات الجزائرية من الإتحاد الأوروبي هي عبارة عن منتجات التجهيز الصناعية حيث انتقلت من 5.22 مليار دولار عام 2005 إلى 10.14 مليار دولار عام 2014، أي زيادة بنسبة 100% تقريبا، ثم تأتي بعدها النتجات نصف مصنعة حيث إنتقلت من 2.11 مليار دولار عام 2005 إلى 7.96 مليار دولار عام 2014، أي زيادة بنسبة 380 %ثم تأتي المنتجات الغذائية بعدها، حيث انتقلت من قيمة 1.44 ملليار دولار عام 2005 إلى 4.82 مليار دولار عام

2014، أي زيادة بنسبة 334% من معدل النمو وتمثل حوالي 20 بالمئة من إجمالي الواردات أما بالنسبة لموردي الجزائر بمختلف المنتجات فيما يخص عملية الإستيراد من دول الاتحاد الأوروبي لعام 2014، نعبر عنه بالدائرة النسبية التالية:

الشكل رقم01: رسم بياني لأهم شركاء الجزائر في الإستيراد لسنة 2014

الوحدة : مليون دولار

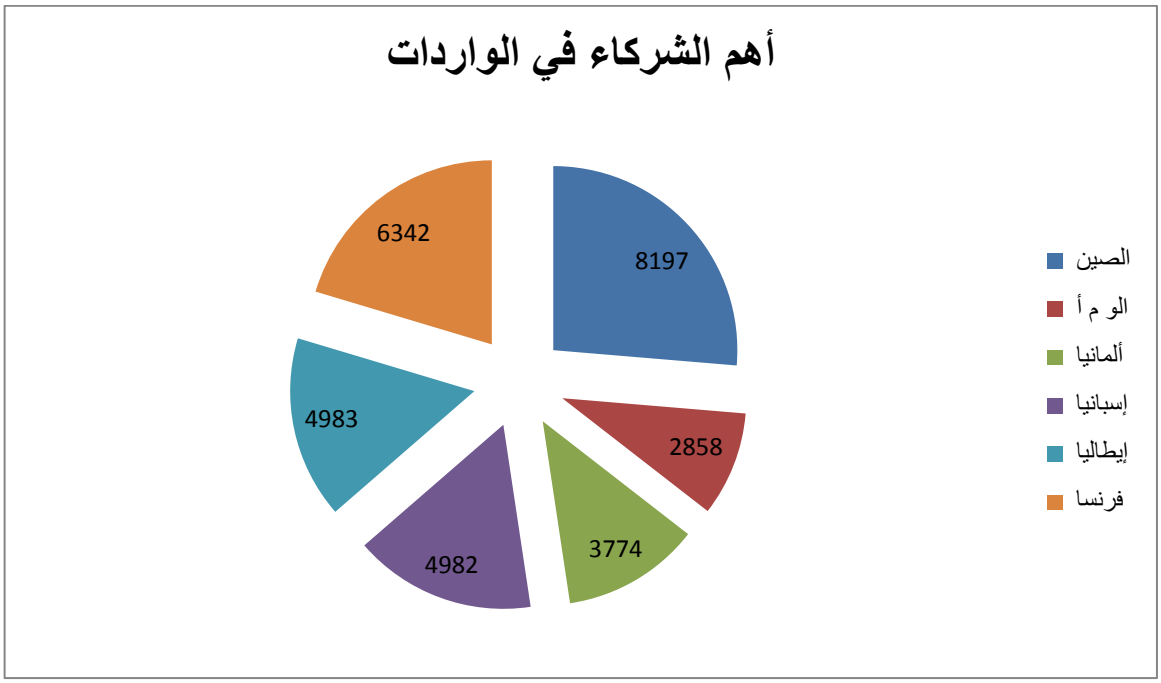

المصدر : المركز الوطني للإعلام الألي والإحصاء التابع للجمارك

نلاحظ من خلال الرسم البياني للدول الستة التي تعتمد عليها الجزائر في وارداتها تصدر أربع دول أوروبية لقيمة الواردات، حيث نجد فرنسا في المرتبة الثانية ب6.34 مالیار دولار، ثم إيطاليا ب4.98 مليار دولار، إسبانيا 4.98مليار دولار ' ثم ألمانيا ب3.77 مليار دولار، وعليه يمكن القول بأن دول الإتحاد الأوروبي المذكورة في الرسم البياني تسيطر على واردات الجزائر، مما جعل الاتحاد الأوروبي الشريك التجاري الأول للجزائر بحكم الموقع الجغرافي والروابط التاريخية التي تؤثر بشكل كبير في علاقاتها التجارية مع الجزائر [1]

[1] **د بمراح محمد جواد ،مجلة بعنوان تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروربي2005–2014 العدد رقم 20 جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ص347**

3- الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي في إطار الشراكة الأوروجزائرية.

تتمثل أغلب الصادرات الجزائرية نحو الإتحاد الأوروبي في المحروقات، غير أننا سنتطرق لهيكل السلع الكلي للصادرات نحو الإتحاد الأوروبي لتبيان نسبة الصادرات خارج المحروقات وإضهار مدى إستفادة الجزائر من إتفاقية الشراكة الأوروجزائرية التي من المفترض أن تعمل على تطوير صادرات الجزائر خارج قطاع المحروقات نحو دول الإتحاد الأوروبي، والجدول التالي يبين لنا قيمة المنتجات من مجموع الصادرات

الجدول 06 تطورالصادرات الجزائرية خارج المحروقات نحو الإتحاد الأوروبي للفترة 2005-2014 [1]

الوحدة : مليون دولار

	المحروقات	منتجات غذائية	مواد أولية	منتجات نصف مصنعة	منتجات التجهيز الزراعية	منتجات التجهيز الزراعية	منتجات إستهلاكية أخرى	المجموع مليار دولار
2005	24989	48	35	503	0	11	6	25592
2006	28004	49	45	622	0.04	18	13	28751
2007	25924	47	47	789	0.25	20	12	26836
2008	40334	55	80	1042	0.40	34	6	41551
2009	22555	45	36	523	0.07	19	4	23182
2010	27097	45	27	918	0.20	14	5	28106
2011	35760	126	74	1302	0.11	8	8	37272
2012	39760	122	60	1314	0.05	15	3	41274
2013	39760	122	60	1314	0.05	15	3	41274
2014	38216	88	60	2142	0.34	4	2.4	40512

المصدر: من اعداد الطالبين بالاعتماد على معطيات المركز الوطني للإحصائيات والإعلام الألي

نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الصادرات من المحروقات عرفت ارتفاعا مستمرا منذ عام 2005 بقيمة 25.59 مليار دولار إلى غاية عام 2008 بقيمة 41.55 مليار دولار، أي بقيمة 15.96 مليار دولار وهي بأعلى قيمة مسجلة للفترة 2005-2014، لتسجل عام 2009 تراجعا إلى 23.18 مليار دولار، أي سجلت انخفاضا

[1] **المصدر معطيات المركز الوطني للإعلام والإحصائيات 2014**

بقيمة 18.37 مليار دولار، أي بزيادة بقيمة 9.17 مليار دولار، ثم إرتفعت عام 2012و 2013 إلى قيمة 41.27مليار دولار على التوالي بزيادة قدرت بقيمة 4 مليار دولار مقارنة بسنة 2011، لتسجل تراجعا طفيفا عام 2014 إلى قيمة 40.51 مليار دولار، أي تراجعا بقيمة 0.76 مليار دولار [1]

مما سبق يتضح لنا أن السمة الأساسية لهيكل التجارة الخارجية الجزائرية هي التبعية المفرطة لصادرات المحروقات نحو دول الإتحاد الأوروبي وعد وجود تنوع اقتصادي، وبتالي عدم إستفادة الجزائر من إسقاط التعريفات الجمركية على الواردات لعدم وجود صادرات خارج المحروقات المحروقات التي تعتبر ثروة قابلة للنضوب وخاضعة لتحكم الأسواق العالمية في أسعارها، وهذا مايؤثر على الإقتصاد الجزائري، أما فيما يخص الواردات فهي تأتي من عدد محدود من الموردين المتمثلة في دول الإتحاد الأوروبي والتبعية المفرطة خاصة فيما يتعلق باستيراد المواد الغذائية وسلع التجهيز والسلع الإستهلاكية، وهذا مايبرز وجود عدم التكافؤ بين الجزائر ودول الإتحاد الاوروبي في ظل إتفاقية الشراكة الأورو جزائرية[2]

المطلب الثالث: الأثار الإيجابية والسلبية لإتفاق الشراكة الأورو متوسطية :

اولا / الأثار الإيجابية لإتفاق الشراكة الأورو متوسطية

- ان مضمون هذا الإتفاق في صيغته النظرية يهدف إلى جعل السوق الجزائرية منفذا لتصريف المنتجات الأوربية كما يسمح للمنتجات الجزائرية أن تؤهل المؤسسات الجزائرية للتأهب لمنافسة المنتجات الأوروبية ذات الجودة العالية، كما تكون له أبعاد مهمةمؤثرة على العلاقات التجارية، والتي أجيد صياغتها ستكون بمثابة فرصة للجزائر للتواصل إلى معدلات عالية للإستثمار والنمو الإقتصادي[3]، وهو مايعكس جملة من الأثار الإيجابية على المؤسسات الجزائرية بصفة خاصة ، وعلىالإقتصاد الوطني .
- بصفة عامة حيث:
- **في المجال الفلاحي**: يضمن الإتفاقمايقارب 80000 منتوج فلاحي ، حيث إستفادت الجزائر من بعض المزايا لاسيما المتعلقة بالمواد الزراعية التي يمكن تصديرها نحو الدول الأخرى ، وفي المقابل اعتماد نظام الحصص للمواد الأوروبية.

---

[1] **د بمراح محمد جواد ،مجلة بعنوان تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروربي2005–2014 العدد رقم 20 جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ص344**

[2] **د بمراح محمد جواد ،مجلة بعنوان تحرير التجارة الخارجية الجزائرية في إطار الشراكة مع الإتحاد الأوروربي2005–2014 العدد رقم 20 جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان ص 348**

[3] **يوسف سعداوي ، رفيق باشوندة، واقع وافاق الشراكة الاوروومتوسطية الجزائرية ، مجلة الاقتصاد والمناجمنت،السياسات الاقتصادية منشورات كلية العلوم الاقتصادية جامعة تلمسان رقم 4 مارس 2005 ص 403**

❖ **أما في المجال الصناعي** : فقد سمح تخفيض نسب الرسوم الجمركية للعديد من المواد الأولية والمواد نصف المصنعة التي تدخل في إطار الصناعة التركيبية وهذت من شأنه في تخفيض تكلفة الإنتاج بالنسبة للمنتوج الجزائري الذي يعتمد بدرجة كبيرة على المواد الأولية المستوردة من دول الإتحادالأوروربي، ومن أجل تعجيل حركة الصناعة الجزائرية وتأهيل القطاع الصناعي، تم وضع برامج شاملة أساسها المساعدات المالية والفنية .

❖ يتم التفكيك الجمركي على مدى 12 سنة كاملة ، ابتداء من سنة 2004 وخلال هذه المدة التي تعتبر كافية بالنسة للمؤسسات الصناعية الوطنية كي تتأقلم وتستطيع منافسة مثليتها الأوروبية فعلى عكس الواردات التي ترد إلى الجزائر من الإتحادالأوروربي، والتي تنخفض تدريجيا إلى التفكيك الجمركي ، فالصادرات الجزائرية تستفيد من الإعفاء الجمركي الكامل على سلعها التي ترد إلى السوق الأوروبية

❖ أكتساب دعم دول الإتحاد الأوروربي في مجال التأهيل والخبرة والاستثمار المباشر بالإضافة إلى دعم الخوصصة عن طريق تقديم مساعدات مالية محدودة للجزائر

ثانيا / الأثار السلبية لاتفاق الشراكة الأورو متوسيطية :

➢ ان تفكيك الرسوم الجمركية له إنعكاسات سلبية على المؤسسات الجزائرية (العمومية والخاصة)التي ليس لها القدرة على منافسة المنتجات الأوروبية، حيث أن النسيج الصناعي الهش والذي سيتم القضاء عليهولو جزئيا بدخول المنتجات الأوروبية [1]ذات الجودة العالية والأسعار المنخفضة إلى السوق الجزائرية بكميات كبيرة، بعد هذا التفكيك على الصادرات مما يخلق تحديات كبرى.

➢ الخسارة في ايرادات خزينة الدولة المتأتية من الرسوم الجمركية والتي تقدر ب01.5 مليار دولا.

➢ من مكاسب الشراكة أيضا إقامة منظمة تبادل حرة، إضافة إلى تحقيق التعاون الإقتصادي في مختلف المجالات، والتسهيلات المالية المحصل عليها، إلا هذا لايعني بالضرورة تحقيق نمو إقتصادي متوازن لجميع القطاعات بل غن خطر غلق عدد جديد من المؤسسات الإنتاجية وارتفاع معدل البطالة، وتفكك النسيج الصناعي الداخلي، وتدهور القدرة الشرائية للمواطن وإرتفاع معدلات الفقر، كلها مؤشرات نزاد تأكدا يوما بعد يوم من خلال الوضع الحالي للبلاد.

➢ زيادة العجز في الميزان التجاري حيث أن التفكك الجمركي الذي يحدث من طرف واحد سيمارس ضغط على الميزان التجاري بسبب زيادة الواردات من سلع اوروبا ،فقد بلغت فاتورة الإستيراد 40 مليار دولار ممثلة بذلك نصف عائدات المحروقات في سنة 2008 ، مما دفع الحكومة إلى إنشاء لجنة لمتابعة التجارة الخارجية

---

[1]جلطي غانم التجارة الخارجية للجزائر كمتغير استراتيجي في رسم السياسة الاقتصادية في ظل الانفتاح الاقتصادي مجلة الإقتصادوالمناجمنت،السياسات الاقتصادية، واقع وافاق ، منشورات كلية العلوم الاقتصادية، جامعة تلمسان، رقم افريل 2007ص 106

- كم أن تحرير التبادل لن يعطي صادرات الجزائر أي ميزة في السوق الأوروبية نظرا لأن :
- الرسوم المفروضة على الواردات في الدولة الاوروبية متدنية في الأصل وليس لها تأثير كبير على تقليص الواردات في أوروبا
- أما في القطاع الفلاحي فيمكن بصورة مباشرة، حيث أن أوروبا تضمن 48% من حاجياتنا من المواد الزراعية وأن العجز الموجود يقدر بين 01.3و 01.5 مليار دولار، ذلك أن القطاع الفلاحي الجزائري لا يستفيد من الدعم الكافي مقارنة ب بالقطاع الفلاحي الأوروبي، حيث أن 04.5% كدعم فقط في الجزائر مقابل 70 % كدعم في أوروبا .
- بالنسبة لصرف العملة ، فإن العملة الموحدة لدول الإتحاد الأوروبي " الأورو" التي تتنافس في قوتها الدولار الأمريكي، بسبب الإستقرار السياسي والإقتصادي والأمني لدول الإتحاد الأوروبي، هذا ما اثر ايجابا بالإيجاب على العملة الأوروبية الموحد لهذا فالمنتج الجزائري وإن تحسنت نوعيته وإنخفضت تكلفته فإنه يبقى يعاني من عامل الصرف بسبب ضعف العملة الوطنية مقابل الأورو.
- فضلا عن ذلك يتوقع الكثير من الخبراء أنه من بين الانعكاسات السلبية المحتملة لهذا العقد هو تحول النسيج الصناعي الوطني والهزيل أصلا من اقتصاد منتج إلى اقتصاد بزار، بسبب تفضيل المنتجين الجزائريين لقطاع الاستيراد وتراجع ثقة المستهلك في الإنتاج المحلي، مما يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه.[1]

إن انفتاح الاقتصاد الجزائري الذي بقي _ولمدة طويلة _ محميا عن طريق احتكار الدولة للتجارة الخارجية _ كما تم التوضيح سابقا _ والذي جاء بطريقة استعجاليه وبدون اتخاذ إجراءات من أجل حماية المنتوج المحلي، سوف يكون له سلبيات على الاقتصاد، وذلك بإجماع العديد من الخبراء الاقتصاديين من خلال انخفاض الموارد الجمركية، وانخفاض حصص المؤسسات الاقتصادية من السوق، إضافة إلى تراجع حماية السوق من التفكيك المتتالي للتعريفة الجمركية وإنخفاض الإنتاج المحلي، وانتشار السوق الغير رسمية والتزوير والتقليد للمنتجات الأصلية عن الواردات المتدفقة من كل الجهات مست جميع منتجات تقريبا من الغزل، النسيج، قطع غيار المواد الإلكترونية والكهرومنزلية ..... الخ وقد تطورت هذه الظاهرة لانعدام أجهزة الرقابة من طرف إدارة الضرائب والضمان الاجتماعي .[2]

---

[1] **دريس رشيد، انعكاس الانفتاح التجاري في الجزائر على هيكل ميزان المدفوعات خلال 2000–2012 ،الأكاديمية للدراسات الاجتماعية و الانسانية ، العدد11،جامعة الجزائر 03، جانفي 2014، ص 25.**

[2] **ساحل فاتح، شعباني لطفي، آثار و انعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري ،الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الاصلاحات الاقتصادية ، ايام 04و 05 ديسمبر ،قسم العلوم الاقتصادية ،جامعة بومرداس،الجزائر 2006 ص 04.**

المبحث الثالث : نموذج عن الشراكة الأورو مغاربية

بعد حصول المغرب على الاستقلال سنة 1956 اعتمد إستراتيجية التنمية في قطاعيين وهما الصناعة والزراعة وثم دعم هذه الإستراتيجية من الموارد المالية المتأتية من صادرات الفوسفات والمحاصيل الزرراعية، وأصبحت فيما بعد السياحة تشكل قطاعا هاما للمداخل المغربية وفي هذا الإطار قررت السلطات المغربية ابتداء من 1973 إلى غاية 1988 تغيير الخطة الإقتصادية واعتماد برنامج استثماري طموح يمول عن طريق واردات الفوسفات المتزايدة والتي تشكل أهم مورد معدني للمغرب .

لكن سرعان ما أنخفض سعر الفوسفات 1978-1979 وبالتالي ظهر عجز كبير على مستوى التوازنات الإقتصادية فتم اللجوء إلى الإستدانة الخارجية واضطرت السلطات المغربية طلب إعادة الجدولة للديون بموافقة من الصندوق النقد الدولي وذلك بموجب إتفاقيتين للتمويل إمتدتا إلى غاية سنة 1985 وتبعنهما إجراءات التصحيح الهيكلي وكان الهدف منه إعادة التوازن لميزان المدفوعات

وتجدر الإشارة أن السلطات المغربية أقرت الطابع الإنفتاحي لسياستها في مجال المبادرات الخارجية .[1]

لقد عرف الاقتصاد المغربي في نهاية الثمانينات وبداية التسعينات تحسنا كبيرا أما فيما يخص التجارة الخارجية فقد عرفت الصادرات المغربية ارتفاعا كبيرا.

أما فيما يخص الاستثمار الأجنبي المباشر في المغرب، فقد سمحت السلطات المغربية بدخول جميع أنواع الاستثمار دون تفويض أو ترخيص مسبق من طرف الهيئات المعنية وخلاصة القول أن الاقتصاد المغربي يصنف ضمن الدول ذات الأداء الضعيف ويظهر ذلك من خلال ارتفاع معدلات البطالة وانخفاض مستويات المعيشة وتفشي ظاهرة الفقر.

المطلب الأول: ماهية الشراكة الأورومغربية

أولا / مفهوم الشراكة الأورومغربي

لقد مرت الاتفاقية المتعلقة بتونس والمغرب في ظل اتفاقية الشراكة الاورو متوسطية بالعديد من المراحل، حيث انشات الاتفاقية المعروفة باسم مؤتمر برشلونة في عام 1995 نتيجة لمؤتمر وزراء الأورو متوسطية للشؤون الخارجية الذي يهدف الى القيام بسلسلة من المحاولات من طرف الدول الاوروبية لتوضيح علاقتها مع شمال افريقيا والدول المجاورة في الشرق الاوسط فيما يخص اتفاقية السياسة العالمية للبحر الابيض المتوسط (1972-1992)و السياسة المتوسطية المجددة

[1] **هاني الشمليطي " أوروبا والمتوسط " تاريخ العلاقات ومشروع الاتحاد من أجل المتوسط المجلة العربية للعلوم السياسية جويلية 2008، ص 145.**

(1992-1995),ولقد تضمن الاعلان ثلاث اجزاء رئيسية وهي :المشاركة السياسية والامنية، المشاركة الاقتصادية والمالية، والمشاركة الاجتماعية والثقافية والانسانية، بالإضافة الى برنامج عمل يتضمن تحديد كيفية تنفيذ ومتابعة ما جاء بالإعلان وبالنسبة للمجال الاقتصادي الذي يتضمنه البند الثاني، فيهدف الى اقامة منطقة تجارة حرة اوروبية حوض متوسطية، بحلول عام 2010، وذلك من خلال عدة مراحل،في المرحلة الاولى يتم تحرير التبادل التجاري في اطار علاقات الاتحاد الاوروبي مع كل شريك على حدى، هذا التحرير للمبادلات التجارية يكون مطابقا للالتزامات التي تفرضها المنظمة العالمية للتجارة، وفي خلال فترة انتقالية اقصاها 12 سنة يتم الغاء التعريفات الجمركية من قبل الشركاء ابتداء من تاريخ الدخول في تطبيق اتفاقية الشراكة ,اما بالنسبة للمرحلة الثانية فتهتم بدخول الدول المتوسطية في حوار شامل فيما بينها، من اجل عقد اتفاقيات تجارة حرة[1]

ومنذ إعلان برشلونة 1995 ساهم البنك في تمويل عدة مشاريع هامة في المنطقة (الطاقة، الاتصالات، البيئة) حيث خصص في إطار برنامج ميدا ماقيمته 7.4 مليار أورو كقروض ميسرة و1 مليار لتمويل الأنشطة الإقتصادية [2]

ثانيا / أهداف المغرب من هذه الشراكة :

- ✓ تنمية المبادلات وضمان الإرتقاء بالعلاقات الاقتصادية والاجتماعية المتوازنة بالنسبة لجميع الأطراف من خلال تحديد شروط التحرير المتنامي لحركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال
- ✓ تسهيل التكامل والاندماج بين المغرب وبين هذه الأخيرة والاتحاد الأوروبي
- ✓ الاستفادة من التعاون في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمالية .

ثالثا / مجالات التعاون الإقتصادي المغربي الأوروبي:

لقد حددت مجالات التعاون الاقتصادي في إطار الشراكة الأوروبية مع المغرب

- ➢ تنمية التجارة بين الشركاء من خلال دعم وتنشيط التعاون الإقليمي والحث على الرفع من معدلات التجارة باعتبارها عاملا هاما قويا وحاسما في بناء منطقة التجارة الحرة التي تعتبر ركيزة وهدفا نهائيا للشراكة الأوروبية المغربية

---

[1] حسينة محزم تقدير تأثير الأساليب الحمائية المقنعة في ظل إتفاقية الشراكة الأورو متوسطية ، دراسة حالة تونس والمغرب ، مجلة الباحث عدد 15 سنة 2015 كلية العلوم الإقتصادية جامعة قسنطينة ص 295

[2] مُحَمَّد، بوعزة " تحليل الجوانب المالية لاتفاقيات الشراكة الأورو متوسطية " مداخلةضمن الملتقى الدولي حول : الشراكة الأورو متوسطية جامعة سطيف 2004، ص 6-11

- تشجيع المؤسسات الإنتاجية على الدخول في إتفاقيات مع بعضها البعض والعمل على خلق بيئة إدراية مشجعة على هذا التعاون، وما يترتب عليه من تحديث للصناعة مع ضرورة وضع برامج للدعم الفني للمشروعات المتوسطية والصغيرة .
- العمل على التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة، وتشجيع البرامج متعددة الأطراف القائمة، ومراعاة النواحي البيئية في السياسات الاقتصادية المختلفة بما يخفف من أثارها السلبية.
- تعزيز طاقة البحث والتطوير، وإعطاء الاهمية القصوى للعلم والتكنولوجيا باعتباره القاطرة التي تحرك التنمية الاقتصادية والإجتماعية.
- التعاون في تحديث الزراعة وإعادة هيكلتها وتعزيز التنمية الريفية المتكاملة
- تشجيع التعاون بين السلطات المحلية وتعزيز التخطيط الإقليمي.
- تعزيز التعاون وتكثيف الحوار في مجال سياسات الطاقة، والاعتراف بالدور المحوري لقطاع الطاقة في إطار الشراكة الأورو مغربية .

المطلب الثاني: الأثار الإيجابية والسلبية المترتبة عن الشراكة مع المغرب

تحمل الاتفاقية في مضمونها ماهو إيجابي والأخر سلبي يمكن تلخيصها في مايلي:

1- الأثار الإيجابية :

- تعزيز العلاقات السياسية والدبلوماسية وإقامة حوار سياسي منتظم بين دول الاتحاد والمغرب.
- خلق مناخ ملائم لمعالجة مشاكل المنطقة المتمثلة في تحقيق الاستقرار السياسي والأمني وحل العديد من القضايا العالقة في المنطقة .
- التحرير التدريجي للسلع والخدمات ورؤوس الأموال وجلب الإستثمارات وخلق فرص العمل وبالتالي التقليل من البطالة .
- تقديم العون التقني في مجالات التعليم والتدريب المهني وتدعيم البحث العلمي والتطوير.
- الاستفادة من اكتساب الخبرات والمهارات والقدرات التكنولوجية في العدد من القطاعات الاقتصادية.
- تنمية وتشجيع القطاع الصناعي ورفع القدرة التنافسية .
- تحديث وإعادة هيكلة القطاع الصناعي .

❖ المساهمة في تدعيم وإعادة هيكلة العديد من القطاعات الهامة في المغرب [1]

2- الأثار السلبية:

❖ إنها إتفاقيات تمت بين إقتصاديات تقليدية تعتمد أساسا على المواد الاولية والزراعية واقتصاديات تتميز بالتنوع وكثافة التكنولوجيا .

❖ وجود فراق كبير بين مستوى التنمية بين الدول الاوروبية والمغرب مما جعل بلوغ هذه الاخيرة مستوى المنافسة التي تتمتع بها الدول الأوروبية أمرا صعبا .

❖ ضعف المساعدات المالية والمعونات الفنية المقدمة للدول المغربية.

❖ ضعف اسثمارات الاتحاد الأوروبي في المغرب مقارنة بدول أخرى .

❖ عدم قدرة الجهاز الإنتاجي للمغرب للتكييف السريع مع ما تقتضيه هذه الشراكة من إلغاء للحواجز الجمركية وتحرير المبادلات، ومايترتب عنها من أثار سلبية على هذه الإقتصاديات .

❖ لم يمس التعاون في المجالات الحيوية للنمو الاقتصادي والمتمثلة أساسا في الصناعة بالاضافة إلى ان الاهمية التي تم إعطاؤها لقطاع الطاقة هو في صالح الدول الاوروبية [2].

3-الميادين الأساسية للتعاون الإقتصادي

- الإصلاحات الهيكلية .
- الإستثمار الأجنبي المباشر .
- تدعيم القطاع الخاص .

المطلب الثالث: إنعكاسات التعاون الأورو مغربي

اولا / إنعكاسات التعاون الإقتصادي

تعتبر الأثار المتوقعة من التقارب الاقتصادي بين المغرب والاتحاد الأوروبي تخضع لمجموعة من السياسات المرافقة التي يجب تبنيها من طرف الدول المغاربية، وأهم هذه السياسات تلك المتعلقة بالتقويم الهيكلي والتي تبرز أثارها على المستوى الاقتصادي وبعض الأنشطة الانتاجية الأخرى.

---

[1] سلوى محمد مرسي، الشراكة الأورو عربية مالها وماعليها وسبل تفعيلها، الندوة العلمية الدولية حول التكامل الاقتصادي العربي كألية لتحسين وتفعيل الشراكة الأوروبية العربية" جامعة فرحات عباس سطيف 8-9 ماي 2004 ، ص 5و7

[2] سلوىمحمدمرسي، مرجع سبق ذكره ص 8-10

إن سياسة إعادة التأهيل للقطاع الصناعي المعتمدة من طرف المغرب ترمي إلى تحسين كفاءة أداء المؤسسات سواء تعلق الأمر بتحسين الانتاجية أو المنافسة على مستوى السوق المحلي، هذه السياسة تعتبر قضية إستراتيجية هامة تتطلب شروطا لنجاحها، ويمثل الشرط المالي أهمها، زيادة على وجود موارد بشرية ذات كفاءة والتحكم في التكنولوجيا، وهياكل دعم التأهيل ويبقى مشكل التمويل الهاجس القوي لإنجاح سياسة التأهيل الصناعي ويمكن للشراكة الاورو مغربية أن تتضمن جزء من هذا التمويل.

كما ان كل الدراسات تؤكد على أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المرافقة للتوقيع على اتفاقيات الشراكة عامل مهم لنجاحها، وذلك لتعويض عدم التوازن في ميزان المدفوعات، ولتحفيز العرض والسماح بتحويلات مهمة للتكنولوجيا.

ثانيا / انعكاسات التعاون المالي

يعتبر التعاون المالي أحد المجالات التي تنص عليها اتفاقيات الشراكة بهدف تحقيق التوازن بين عمليتي التنمية الاقتصادية والاجتماعي وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الاوروبي قد خصص مبالغ هامة في صورة منح ومساعدات للدول المغاربية ، وفقا لما نصت عليه بنود الاتفاقية وذلك بغية مساعدة هذه الدول على الاستعداد لتحمل الأعباء الناجمة عن عملية إنشاء منطقة للتبادل التجاري، وقد استحدث الاتحاد الأوروبي آلية خاصة لتخصيص وصرف مبالغ المساعدات تعتمد على معيار القدرة الاستيعابية لكل دولة مغاربية، وعلى مدى كفاءة استخدام هذه الدول للمساعدات .

كما أن عملية الاندماج الاقتصادي للمغرب سيصاحبها تحقيق فائدة كبيرة بالنسبة للاتحاد الاوروربي من خلال فتح أسواق الأورو مغاربية و توسيع صناعاته وشركاته من خلال تحرير التجارة .

تعتبر اتفاقية الشراكة بكل جوانبها المالية والتجارية والنقدية لا تكون لديها فائدة إن لم تؤدي إلى الرفع من التنمية والقضاء على الفقر ورفع مستوى المعيشة للأفراد، و هذا بإدراك الدول الأوروبية حاجة الدول المغاربية للمساعدات المالية باعتبار أن الجانب المالي هو المتحرك الرئيسي لكل هذه العمليات الإصلاحية التي تقوم بها الدول المغاربية .[1]

المبحث الثالث:تقييم تجارب الدول المغاربية في إطار الشراكة

من خلال دراستنا للعلاقات الأورومغربية في إطار الشراكة الأورومتوسطية، أمكن دلك من التعرف على القدرة التنافسية لدول المغرب العربي على المستوى العالمي، من خلال دراسة خصائص إقتصاديات هده الدول، أدى دلك إلى

[1]–شريط عابد .دراسة تحليلية لواقع و اخلف الشراكة الاقتصادية الاورو متوسطية –حالة المغرب العربي –اطروحة الدوكتوراه, جامعة الجزائر, كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير سنة2004ص 190

الخروج بمجموعة من الملاحظات تعكس في جانبها الإيجابي أوجه القوة وفي جانبها السلبي نقاط الضعف التي تعاني منها هذه الدول .

المطلب الأول التجربة الجزائرية

تعتبر الجزائر ثالث دولة مغاربية وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي، بعد تونس و المغرب. ومهما يكن فإن تقييم نتائج هذه التجربة تنطلق من المرتكزات الاقتصادية لهذه الشراكة التي تعتبر مؤشرات نجاحها او فشلها انطلاقا من وضعية التجارة الخارجية ,ثم وضعية تدفق رؤوس الاموال الاجنبية و أخيرا التطرق الى اوجه القوة و الضعف لدى الجزائر

اولا / تقييم المؤشرات الاقتصادية الجزائرية:

ما يميز التجارة الخارجية الجزائرية هو المساهمة الكبيرة في الصادرات من المحروقات ،بحيث 97%من مجموع الصادرات الجزائرية للعالم الخارجي وخاصة خلال السنوات الاخيرة التي عرفت ارتفاعا محسوسا في اسعار البترول ,ساهم بقدر كبير في رفع قيمة حجم المبادلات التجارية .اما فيما يخص الواردات فتعتمد الواردات الجزائرية على استيراد السلع التجهيزية بنسبة 39%من مجموع الواردات وتحتوي على السيارات ،المحركات ،آلات كهربائية، معدات مختلفة .بينما تتمثل السلع الوسيطية في مواد البناء و معدات الاشغال العمومية .وتبقى المنتجات الغذائية محصورة في الحبوب،الحليب والزيوت ...[1]

بالرغم من ايجابيات ارصدة الميزان التجاري الجزائري ،يبقى الجهاز الانتاجي الصناعي ضعيف جدا ،وغير متنوع ،حيث تعتمد الحكومة على سياسة لتطوير و عصرنة القطاع الصناعي.

ان الخروج من وضعية الركود الصناعي تتطلب العمل الكثير ،ويبقى من الاولويات التي يمكن اعتمادها كحل للخروج من هذه الوضعية تطبيق برنامج لعصرنة المؤسسات الصناعية و تأهيلها، و احداث تسيير فعال وناجح يعتمد على تحسين نوعية المنتوج وتشجيع الشراكة الصناعية بكل اساليبها وتحسين مستوى منافسة المؤسسات ،وتطبيق برامج التأهيل للمؤسسات العمومية في اطاره المالي و التنظيمي و الاداري وأخيرا تشيع وتطوير الصادرات خارج المحروقات.

كما ان الشراكة الجزائرية مع الاتحاد الاوروبي يجب ان تعطي الاولوية في اهدافها الى خلق الشروط التي تؤمن استيعاب الاموال الاوروبية بمعدلات معقولة ,وبوتيرة لا تستهلك جزءا من فاعلية التدفقات ،بالإضافة الى شروط تأخذ بعين الاعتبار الهدف التنموي لها بالنسبة لتكاليف و اجال التدفقات .

[1]–شريط عابد .مرجع سبق ذكره ,ص215.

يقتضي دخول الجزائر في الشراكة مع الاتحاد الاوروبي تكييف الاقتصاد الوطني مع متطلبات اقتصاد السوق،وذلك بإعادة النظر في الهياكل و التشريعات و القوانين و مقاربتها مع الدول المتعاملة معها . وعلى هذا الاساس اصدرت الجزائر جملة من التشريعات و العديد من التعديلات مست جوانب عدة من بينها اصدار اطر قانونية تتعلق بتشجيع الاستثمار ،وذلك بمنح امتيازات و تسهيلات و ضمانات من شأنها ان تؤدي الى جلب المستثمر الاجنبي و الوطني على حد سواء.

غير انه يجب القول ان نجاح اتفاقية الشراكة المتوقعة بين الجزائر و الاتحاد الاوروبي يتوقف الى حد كبير على زيادة الدعم المالي و التقني المخصص من طرف الاتحاد الاوروبي في اطار برنامج "meda"للجزائر ،وهذا قصد تكييف و اعادة تأهيل المؤسسات و الاقتصاد ,وتحمل تكاليف الانتقال ,هذا بالإضافة الى ضرورة جلب المزيد من الاستثمارات الاجنبية وكذا توسيع نطاق الحكم الراشد و إضفاء طالع الشفافية في تسيير شؤون الدولة.

ثانيا / تحديد نقاط القوة و الضعف لاقتصاد الجزائر

يتميز الاقتصاد الجزائري بجملة من الخصائص تتجلى في نقاط قوته و ضعفه وتعكس ترتيبه على المستوى العالمي.

أ–نقاط القوة: على الرغم من تراجع ترتيب الجزائر من مجموعة الدول التنافسية فإن له نقاط قوة ،من اهمها توفر بيئة اقتصاد كلي ممتازة تتميز بالاستقرار و تجعل من الجزائر في صدارة الترتيب على المستوى العالمي بعد الكويت مباشرة ,وهي ناتجة عن الزيادة في صادرات المحروقات التي شهدت ارتفاعا في اسعارها في الاسواق الدولية, بالإضافة الى ذلك تتميز الجزائر بارتفاع حجم السوق وبرجة اقل وبنوعية حسنة لبيئة المؤسسات العامة خاصة اذا تعلق الامر بالمحسوبية في قرارات المسؤولين الحكوميين .

فضلا عن ذلك يستفيد السكان من الخدمات الحسنة في مجال الرعاية الصحية و التعليم ,أضف الى ذلك تتميز الجزائر بميزة تنافسية في ركن الابتكار وبالتجديد في متغير توافر العلماء و المهندسين .

لكن رغم هذه المزايا ،فالأهمية النسبية للمتغيرات ليست نفسها ،و إنما ترتكز على عوامل الفعالية و التطور التكنولوجي بالدرجة الاولى [1]

ب–نقاط الضعف:

[1] **كلثوم كبابي " التنافسية وإشكالية الإندماج في الإقتصاد العالمي دراسة حالة الجزائر والمغرب وتونس رسالة ماجستير في الإقتصاد الدولي جامعة باتنة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير 2008 ص 161**

توجد عوائق تحول دون تحسين تنافسية الاقتصاد الجزائري تتمثل اساسا في ضعف اداء اسواق السلع و اسواق العمل و الاسواق المالية .

فبالنسبة لسوق السلع لازالت الجزائر تتبنى سياسات احصائية في انتشار الحواجز الجمركية ،اما عن انتشار الملكية الاجنبية فهي تتميز بوضع القيود امام الاجنبي وهو احد اهم العوائق التي تقف امام جلب الاستثمارات الاجنبية المباشرة، ويشتكي سوق العمل من ضعف الكفاءة في الاداء ،وكذا ضعف الانتاجية و الاجور بالإضافة الى مرونة تحديد الاجور ،وتعد هجرة الاطارات و الادمغة من اهم المشاكل التي تعاني منها الجزائر ،ويكمن السبب في ذلك الى عدم توفر المناخ الملائم لهذه الفئة للبحث عن دول توفر لها الظروف اللازمة وكل المغريات التي تشمل متطلبات الحياة وتعتبر الدول الاوروبية الوجهة الاساسية لها حيث تعمل هذه الاخيرة على جلب اليد العاملة المؤهلة لتستفيد من كفاءتها و تساهم في رفع انتاجياتها المحلية وتدعم قدرتها على تطوير نشاط البحث و التطوير و الانتاج .

كما ان الجزائر تحتل مراتب متأخرة في متغيرات العامل التكنولوجي ما يفضي بان قدرة الاقتصاد على استيعاب التكنولوجيا جد محدود .

الملاحظ ان القطاعات الرئيسية التي تفرض ان تحدد مستوى القدرات التنافسية تعاني من عدة صعوبات أثرت سلبا على المناخ التنافسي و التجاري في الجزائر .

و بمشاركة الجزائر في مشروع الشراكة الاورو متوسطية تحاول بذلك تعزيز سياستها الاصلاحية التي التزمت بها في مسعى التحرير و التعديل الهيكلي و بالتالي فان الاندماج في الاطار الاورو متوسطي يعتبر فرصة جديدة لتعميق اندماج الاقتصاد الوطني في الاقتصاد العالمي[1]

المطلب الثاني :التجربة المغربية.

المملكة المغربية هي ثاني بلدان المغرب المركزية التي وقعت على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الاوروبي بعد تونس ,لتدخ هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في مارس 2000 تمهيدا لإنشاء منطقة للتجارة الحرة ,وتدعيم تطوير الاقتصاد المغربي واندماجه في الاقتصاد العالمي .وعملا بهذا الاتجاه ،تمكن المغرب من توفير مجموعة من العوامل لاستخدام رؤوس الاموال الاجنبية فالمجهودات التي بذلها المغرب من اجل تنمية الاقتصاد الوطني و اللجوء المتزايد الى التمويل الخارجي يستلزمان

[1] **كلثوم كبابي مرجع سابق ذكره ص 163**

توطيد الاستقرار الاجتماعي و السياسي وعصرنة النظام المالي والتشريع التجاري بالإضافة الى التسيير المحكم و المنتج للقطاع العام و المؤسسات الخاصة[1].

اولا / تقييم المؤشرات الاقتصادية المغربية:

تشمل صادرات المغرب ثلاثة مجموعات سلعية تمثل حوالي 80%من المبيعات الكلية للخارج وهي :المجموعة الاولى المتمثلة في السلع الاستهلاكية تتميز بوجود منتجات لصناعة النسيج و الملابس لها مكانة عالية من حيث المنافسة في السوق الاوروبية .

اما المجموعة الثانية المتمثلة في المنتجات نصف المصنعة من خلال صناعة المكونات الالكترونية ,وحامض الفوسفوريك والتي تستحوذ على مكانة لا بأس بها في السوق الاوروبية .

اما المجموعة الثالثة الممثلة في المواد الغذائية التي تقوم المغرب بتصديرها الى السوق الاوروبية فهي تشمل :منتجات البحر ،السمك، الفواكه، عصير الفواكه الخضراوات ،و المصبرات وهي ذات جودة عالية ومكانة تنافسية يعتمد عليها المغرب في تحسين نسب العجز المسجلة على ميزانه التجاري .

وتتمثل واردات المغرب من هذه الموارد في زيت البترول الخام ،وبترول البيوت ولغاز ،زيادة على استيرادها بكميات كبيرة لمنتجات الطاقة اما فيما يخص المنتجات نصف المصنعة فاستيرادها نتيجة للديناميكية التي يشهدها القطاع الانتاجي المغربي ،وتتمثل واردات المغرب اساسا في الحديد ،النحاس، خيوط الكهرباء ،الاسمدة الطبيعية و الكيماوية، والخيوط النسيجية .

اما فيما يخص تدفق رؤوس الاموال الاجنبية فقد قامت المغرب بتحضير مجموعة عوامل لجلب رؤوس الاموال الاجنبية ،واحداث نظام بنكي متطور ,وبورصة للقيم ،ونظام جبائي تشجيعي لتحفيز المستثمرين الاجانب ،وتعزيز الضمانات الممنوحة لهم ,زيادة مع اجراءات مالية و ادارية .

و المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد المغربي ايضا ارتفاع العجز في الميزان التجاري نتيجة للزيادة في تكلفة واردات النفط الخام ،وانخفاض صادرات الفوسفات،وارتفاع فاتورة ايرادات الحبوب [2]

---

[1] **شريط عابد . مرجع سابق ذكره ص 07**

[2] **كلثوم كبابي مرجع سابق ذكره ص 208**

ثانيا / نقاط القوة و الضعف لاقتصاد المغرب

يعد المغرب ثاني اقتصاد من حيث قدرته التنافسية في شمال افريقيا ,ولديه ايضا نقاط القوة التي تعزز من تنافسيته وفي الوقت نفسه يواجه صعوبات وعراقيل تعيق النهوض بقدرته التنافسية،ويمكن تلخيصها فيما يلي:

أ–نقاط القوة:

شهد المغرب مؤشرات ومتغيرات للتنافسية ,فبالنسبة لركن المؤسسات سجل الاقتصاد المغربي تحسنا في اداء المؤسسات العامة خاصة في القضايا المتعلقة بالفساد و الرشوة ،بالإضافة الى تحسين في الكفاءة الحكومية و المحسوبية في قرارات المسؤولين ، بالإضافة الى ذلك يعرف المغرب مزايا في ركن الصحة و التعليم ،وكذلك الشأن بالنسبة للأسواق ,فمن حيث كفاءة سوق السلع يتميز المغرب بتوفر مناخ ملائم لإقامة الاعمال اما عن سوق العمل فهو يتميز بمرونة نسبية لتحديد الأجور .

وعلى الرغم من ان معدلات انتشار التقنيات الاكثر تطورا لا تزال عند مستويات متدنية ,الا ان الشركات تسعى بشكل جيد الاستيعاب التقنيات من الخارج وتقل التكنولوجيا الذي يندرج ضمن ركن الاستيعاد التكنولوجي

ب–نقاط الضعف: من جملة الامور التي تفسر تدني موقع الاقتصاد المغربي على المستوى العالمي هو وجود عدد من العقبات التي تحول دون تحسين قدرته التنافسية .

على الرغم من ان المؤسسات العامة عرفت التحسن ,فالمؤسسات الخاصة تحظى بعلامات سيئة وبترتيب متدني في مجالات تشمل كفاءة مجالس ادارة الشركات اضف الى ذلك يعاني المغرب من ضعف حماية الملكية الفكرية،ومن جانب اخر يعاني الاقتصاد من هشاشة بناه التحتية

اما بخصوص الاستعداد التكنولوجي يعاني المغرب من التخلف في مؤشر الحواسيب الشخصية وكذلك في القوانين المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات وبالتالي فذلك يؤثر في القدرة على الابتكار[1]

ثالثا / تحديات اقتصاد المغرب في اطار الشراكة :

فيما يخص تحديات المغرب في اطار الشراكة نذكر مايلي :

1–تحسين مستوى تنافسية الجهاز الانتاجي :

[1] **كلثوم كبابي مرجع سابق ذكره ص 164**

يتمثل اول تحدي للمغرب هو رفع التحدي الاقتصادي على مستوى الاسواق الدولية وفي السوق المحلية ،وبالتالي يعتبر تحسين مردودية ومستوى المؤسسات الانتاجية المغربية ذات اهمية كبرى

2-تكييف الانظمة الجبائية و التوازنات المالية الكلية :

تحدي الثاني يكمن في اقامة التوازنات المالية على المستوى الداخلي و الخارجي للمغرب من اجل الوصول الى الالغاء التدريجي للحواجز التعريفية المرتفعة ,حيث ان التخفيض في الايرادات الجمركية للمغرب التي تمثل ربع ايرادات الميزانية المغربية من شأنها ان تؤدي الى تقليص هام في ميزانية الدولة التي تعاني من صعوبات عدة.

3-جلب الاستثمارات الاجنبية:

ان التموين لمشروع التبادل الاورو مغربي يتمثل في جذب الاستثمارات الاجنبية خاصة الاوروبية ,وبالتالي يتطلب من الحكومة المغربية انشاء شروط مشجعة للاستثمار ,من خلال التبسيط الجذري للاجراءات الجمركية ,وتعزيز فعالية النظام البنكي, وتعزيز الهياكل القاعدية ,ودعم النظام التربوي والتكوين المهني

4-تقارب القوانين :

يتمثل التحدي الرابع في تقارب التشريع المغربي (خاصة في الميدان الاقتصادي)مع التشريعات الدولية و الاوروبية .

المطلب الثالث :مستقبل العلاقات الاوروبية المغاربية

تمثل المشكلات التي تواجه الاقتصاد المغربي المهام او العناصر المطلوب التصدي لها عند دراسة مستقبل اقتصاديات الدول المغاربية ,وان اولويات المشكلات التي تواجه البلدان المغاربية تختلف عن اولويات المشكلات التي تواجه بلدان الاتحاد الاوروبي ,ففي الوقت الذي تعد مشكلات التلوث البيئي وحقوق الانسان والانتاج النووي ونزع السلاح في قائمة أولويات الدول الاوروبية ,تكون أولويات الدول المغربية تخص التنمية بمفهومها الواسع في كل مجالاتها الاقتصادية و التجارية و الإستثمارية و التوظيفية و التعليمية و التكنولوجية و الزراعية و الغذائية و السكانية ,زيادة على اولويات تخص الديمقراطية وحقوق الانسان

فالمطلوب مغاربيا ليس نظاما اقتصاديا جديدا يرهن أسواقها لسوق اوروبية عظيمة بل الأفضل ان يكون نظام تكنولوجي يؤدي الى النهوض بالاقتصاد المغاربي نهوضا حقيقيا في مجالات الزراعة و الصناعة و السياحة و يسمح بتدفق كثيف للتكنولوجيا و تطوير بنيويا و نوعيا لمؤسسات التعليم و التأهيل العمالة و سيولة دائمة للتنمية

ويبقى السؤال مطروحا كيف يمكن للدول المغاربية بناء كيان سياسي اجتماعي و ديمقراطي حديث ,واقتصادا ديناميكيا قادرا على المنافسة الدولية في اطار العولمة المتزايدة .

فلتشق الشراكة الاورو مغاربية طريقها بنجاح ,فإنها بحاجة الى ان تكمل الدول المغاربية اصلاحاتها الاقتصادية ,خاصة في مجال الاصلاح الضريبي استمرار التوسع في اساس الضريبة على القيمة المضافة ,واعادة تحديد الضريبة على الدخل و استغلال الاحتياطات الضريبية في القطاعات الزراعية ,وفي العقارات في كل بلدان المغرب العربي و الموازنة ,فالمواد الجمركية التي تمول ميزانيات الدول المغاربية تختلف من بلد الى اخر.[1]

خلاصة

إن معرفة التجارة الدولية و أهميتها الاقتصادية و إظهار خصائصها و كيفية لعمل بها و إبراز العوامل التي تؤثر فيها ، حيث أن للتجارة الدولية عدة تغيرات أثرت على تطورها و أدت إلى ظهور تقنيات وأساليب جديدة في مزاولة عمليتي التصدير والاستيراد ، ونجد في هذا الإطار من الدول من يستعمل الحماية بنسب متفاوتة، ومنها من يُغَلِبْ تحرير التعامل التجاري على الحماية، برسم معالم لبعض القيود ذات الصلة بالتعريفة الجمركية والضرائب الا في حالات الدول التي تنضم للتكتلات الاقتصادية والتي تحرر التعامل بينها بشكل يسمح بالقيام بعمليتي الاستيراد والتصدير بإلغاء للحواجز الجمركية مع تنوع الصادرات نحو العالم الخارجي و إتباع سياسة تجارية أكثر تفتحا و اندماجا في السوق العالمية.

و قد أبدت الدولة الجزائرية مجهودات جبارة لتحسين أوضاعها الاقتصادية والسياسية من أجل مواكبة التطورات العالمية، وذلك منذ بداية التسعينات حيث باشرت الدولة برامج تقويمية ترمي إلى استعادة التوازنات المالية والتحكم في معدلات

[1] **زكري مريم ، البعد الاقتصادي للعلاقات الأوروبية المغاربية لنيل شهادة الماجيستير في العلوم السياسية و العلاقات الدولية ، جامعة ابو بكر بلقايد تلمسان 2010-2011 ص 131 – 132**

التضخم وأعقب هذه العملية تطبيق إصلاحات مؤسسية وتنظيمية سعت وأفضت إلى تهج خيارات تقوم على تحرير التجارة الخارجية بشكل نسبي.

و من هذه الخيارات استحداث مناطق للتبادل الحر في عدة نقاط من ربوع الجزائر تهدف الى تحرير التجارة الخارجية و تسهيل تنقل السلع و الاشخاص و هذا ما سنتكلم عليه في الفصل الثاني .

الفصل الثاني

تمهيد

اعتمدت خطة الاتحاد الإفريقي على ضرورة إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تعزيز التجارة البينية الإفريقية وتحقيق التنمية الشاملة، وتعتبر الجزائر من الدول والمدافعة عن وحدة وتكامل القارة الإفريقية، حيث كان لها دور في دعم وتطوير الاقتصاد الإفريقي من خلال المشاريع الاستثمارية التي بادرت بها الجزائر في ظل شراكة التنمية الإفريقية وتنوعت في عديد القطاعات من بينها البنى التحتية، الطاقة والاتصالات.

ويقول خبراء اقتصاديون ان دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لها دور كبير في تنمية الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات ويحسن التبادل التجاري البيني بين الجزائر والدول الإفريقية، إلا أنه بالمقابل ستكون هناك تحديات كبيرة ستوجهها الجزائر في إطار هذا الانضمام.

المبحث الأول: ماهية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

يمكن اعتبار اتفاقية التجارة الحرة القارية كأحد أعظم الانجازات الإفريقية في القرن الواحد والعشرين إذا ما أحسن تنفيذها، كما أن بدء العمل تحت مظلة منطقة التجارة الحرة القارية سيؤدي بجولات المفاوضات التي سيشهدها مقر الاتحاد الإفريقي.

المطلب الثالث: مفهوم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والاتفاق المؤسس لها

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الاتحاد الإفريقي، وهذا بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ.

أولا: مفهوم منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية عبارة عن منطقة تجارة حرة تضم في عضويتها كافة دول الاتحاد الإفريقي (55دولة)، تهدف إلى إزالة الضرائب الجمركية وغير الجمركية أمام حركة التجارة الإفريقية، وبالتالي خلق سوق قاري لكافة السلع والخدمات داخلة القارة الإفريقية يضم أكثر من مليار نسمة ويفوق خلاله تعريفة جمركية موحدة اتجاه واردات القارة الإفريقية من الخارج.[1]

ثانيا: الاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية .

هذا الاتفاق دولي متعدد الأطراف مؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بين الدول الأعضاء، وتم توقيعه في كيجالي، حيث يتكون الاتفاق المنشئ لها من النصوص العامة الحاكمة للاتفاق وعددها (31مادة)، إلى جانب عدد (ثلاثة بروتوكولات) مرفقة بالاتفاق، تشكل هي وملحقاتها جزءا لا يتجزأ من الاتفاق، ويشمل مضمون الاتفاق فيما يلي: تتماشى أهداف هذا الاتفاق مع الأهداف والمبادئ المنصوص عليها في معاهدة أبوجا (المعاهدة المؤسسة للجامعة الاقتصادية الإفريقية، 3 يونيو 1991)، بشكل من شأنه أن يسهل الاندماج بين الأسواق الإفريقية.

ويتضمن هذا الاتفاق أيضا بروتوكول التجارة في السلع وبروتوكول التجارة في الخدمات وبروتوكول قواعد واجراءات تسوية المنازعات، ويتألف الإطار المؤسسي لتنفيذ منطقة التجارة الحرة الإفريقية وإدارتها وتسهيلها ومتابعتها وتقييمها من المؤتمر ومجلس الوزراء، ولجنة كبار المسؤولين المكلفين بالتجارة والأمانة.

[1] – وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية والإفريقية، المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 13، العدد03، 2020، ص601.

وطبقا لمقتضيات المادة 8 من هذا الاتفاق، تشكل بروتوكولات حول التجارة في السلع، والتجارة في الخدمات، والاستثمار، وحقوق الملكية الفكرية، وسياسة المنافسة، وقواعد وإجراءات آلية تسوية النزاعات، والملاحق والمرفقات المرتبطة بها، جزء لا يتجزأ من هذا الاتفاق بعد اعتماده من قبل المؤتمر، وتعهدا وحيدا عند دخولها حيز التنفيذ، كما أن كل الصكوك الإضافية في نطاق هذا الاتفاق تعتبر ضرورية ويتم إبرامها تعزيزا لأهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والتي فور اعتمادها تشكل جزءا لا يتجزأ من هذا الاتفاق.

وينص هذا الاتفاق على إدارة آلية تسوية النزاعات المنشأة طبقا للمادة (20) منه والتي تهدف إلى ضمان سير عملية تسوية النزاعات بطريقة شفافة وخاضعة للمساءلة وعادلة ويمكن التنبؤ فيما يخص نظام التجارة وكذلك توضيح الأحكام السارية وفقا للقواعد العرفية في تفسير أحكام القانون الدولي العام.

وتتخذ قرارات مؤسسات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، بشأن المسائل الجوهرية بتوافق الآراء، كما تنشر كل دولة طرق قوانينها وإجراءاتها والقرارات الإدارية ذات التطبيق العام.

فضلا عن التزامات أخرى بموجب اتفاق دولي يتعلق بأي مسألة تجارية يشملها هذا الاتفاق جناح السرعة أو تجعلها في متناول عامة الناس من خلال مختلف الوسائط ولا يبطل هذا الاتفاق ولا يعدل ولا يلغي الحقوق والواجبات بمقتضى الاتفاقيات التجارية القائمة مسبقا والتي أبرمتها الدول الأطراف مع أطراف الثلاثة.[1]

ويفتح هذا الاتفاق للتوقيع والتصديق أو للانضمام أمام جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي لإجراءاتها الدستورية، ويدخل الاتفاق وبروتوكول التجارة في السلع، وبروتوكول التجارة في الخدمات وبروتوكول قواعد وإجراءات تسوية المنازعات حيز التنفيذ بعد ثلاثين (30) يوما من إيداع وثيقة التصديق الثانية والعشرين (22) لدى رئيس المفوضية، بصفته وديعا لهذا الاتفاق.

---

[1] – **وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص ص 601–602.**

المطلب الثاني: أهداف منظمة التجارة الحرة القارية الإفريقية ومبادئها

سيتم في هذا العنصر التطرق إلى أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، والمبادئ التي تقوم عليها.

أولا: أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

تتمثل أهداف منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فما يلي:

– إنشاء سوق قارية موحد للسلع والخدمات، مع حرية تنقل رجال الأعمال والاستثمارات، فهو ما يسهل ويسرع إنشاء الاتحاد الجمركي الإفريقي القاري[1].

– توسيع التجارة البينية الأفريقية من خلال تنسيق أفضل الأنظمة وأدوات تحرير التجارة وتنظيم التسهيلات الملحة عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية، ومن خلال المنظمات التجارية في جميع أنحاء إفريقيا.

– تعزيز القدرة التنافسية على مستوى الصناعة والمؤسسات من خلال استغلال فرص الإنتاج واسعة النطاق[2].

– تسهيل الاستثمارات المبنية على المبادرات والتطورات في الدول الأطراف والمجموعات الإقليمية.

– إرساء الأسس لإقامة اتحاد جمركي وسوق مشتركة قارية موحدة في مرحلة لاحقة.

– تشجيع وتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة والشاملة والمساواة بين الجنسين والتحول الهيكلي للدول الأطراف[3].

– تحسين القدرة التنافسية لاقتصاديات الدول الأطراف داخل القارة في السوق العالمية.

---

[1]– حكيم ألادي نجم الدين، منطقة التجارة الحرة القارية الافريقية: فرصة أخرى للشركات الناشئة وتوفير الإقامة الرقمية، قراءات إفريقية، 21 يناير 2021، الموقع.
https://studies.aljazeera.net/ar/article/4904

[2]– حكيمألادي نجم الدين، مرجع سبق ذكره، الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/article/4904.

[3]– وليد فاف، مرجع سبق ذكره، ص602.

- تشجيع التنمية الصناعية من خلال التنويع وتنمية سلاسل القيمة الإقليمية والتنمية الزراعية والأمن الغذائي.

- تيسير الوصول إلى الأسواق القارية وإعادة تخصيص الموارد وتوزيعها بشكل أفضل[1].

- حل تحديات تعدد وتداخل العضوية داخل المجموعات الاقتصادية الإقليمية وتسريع عمليات التكامل الإقليمي والقاري.

- وطبقا للمادة (4) ولأغراض تنفيذ وتحقيق الأهداف المنصوص عليها في المادة (3) من هذا الاتفاق تتمثل الأهداف المحددة فيما يلي[2]:

- ✓ الإلغاء التدريجي للحواجز الجمركية وغير الجمركية التي تعترض التجارة في السلع.
- ✓ التحرير التدريجي للتجارة في الخدمات.
- ✓ التعاون بشأن الاستثمار وحقوق الملكية الفكرية وسياسة المنافسة.
- ✓ التعاون في جميع المجالات المتصلة بالتجارة.
- ✓ التعاون في المسائل الجمركية وفي تنفيذ تدابير تيسير التجارة.
- ✓ إنشاء آلية لتسوية المنازعات فيما يتعلق بالحقوق والواجبات.
- ✓ إنشاء إطار مؤسسي لتنفيذ وإدارة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وضمان إستمراريته.

ثانيا: مبادئ منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية : تخضع منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للمبادئ الآتية[3]:

1-تقودها الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي:

---

[1]- حكيم ألادي نجم الدين، مرجع سبق ذكره، الموقع. https://studies.aljazeera.net/ar/article/4904

- وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص 603.[2]

[3]- القانون رقم 11-19، المؤرخ في 21 مارس، 2018، المتعلق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الجريدة الرسمية، المملكة المغربية، مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، رقم نبيل 19، الموافق ل 24 يونيو 2020، المادة 06.

أي أن هذه المنطقة تقودها مجموعة من الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي وتتحكم في إدارتها هذه الدول وتضع القوانين الخاصة بها فيما يتعلق بالسياسات التجارية بين الدول الأعضاء داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية.

2- المرونة والمعاملة الخاصة والتفاضلية:

وتعني إعطاء الدول الأقل نموا داخل المنطقة مرونة كبيرة فيما يتعلق بتنفيذ الالتزامات ومن جانب آخر تعطي الحق للدول الأكثر نموا في معاملة الدول الأقل نموا بصورة تفضيلية وإعطاء وقت أكثر وإعفاءات جمركية أقل للدول أقل نموا.

3- الشفافية والكشف على المكتسبات

4- الحفاظ على المكتسبات

5- معاملة الدولة الأولى بالرعاية

أي أن تمنح الدول المستقبلة للسلع جميع المزايا التجارية المذكورة والمتفق عليها بين الدول داخل منطقة التبادل الحر الإفريقية على حساب الدول الأخرى الموجودة خارج التكامل مثل: التعريفات الجمركية المنخفضة.

6- المعاملة الوطنية :

الذي يمنح المنتجات والخدمات الأجنبية المستوردة من الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية حق المساواة في النفاذ للأسواق مع مثيلاتها الوطنية أي معاملة المنتجات مثل: المنتجات المحلية في السوق المحلية.

7- مبدأ المعاملة بالمثل:

هو أداة توازن بين أطراف العلاقات القانونية الدولية باعتباره يهدف إلى إقامة علاقة بين الحقوق والالتزامات أي أنه يجب على الدول داخل منطقة التبادل الحر القارية المحافظة على حقوقها والتزاماتها اتجاه الدول الأعضاء فيما يخص السياسات التجارية خاصة تلك المتعلقة بالتعريفات الجمركية وغير جمركية.

8- توافق الآراء في صنع القرار: أي توافق إرادات الدول وصناع القرار داخل التكامل من أجل إنجاح سير التكامل والبحث عن هذا الاندماج ليصبح أكثر تكاملا وتجانسا وتماسكا.

المطلب الثالث: أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وفوائدها

لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أهمية تسعى إلى بلوغها، وكذا الفوائد المرجوة منها.

أولا: أهمية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية:

لا شك أن إقامة منطقة التجارة الحرة الإفريقية فإنها سوف تسهو بتطوير البنية التحتية للقارة وكذلك تحقيق التنمية الصناعية بين دولها، كما أنها سوف تسهم في تسهيل وحرية حركة الأشخاص ونقل الخبرات الفنية والخدمات الأخرى المتصلة بالتجارة بين دول القارة وخارجها، ومن المتوقع أن تساهم الاتفاقية في تطوير خدمات الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين دول القارة الإفريقية.[1]

ثانيا: الفوائد المحتملة لمنطقة التجارة القارية الإفريقية

يتضمن إنشاء منطقة التجارة الحرة الإفريقية مجموعة من الفوائد (الإفريقي، مشروع الإطار، خارطة الطريق، والمنظومة) للتعجيل بإنشاء منطقة التجارة الحرة القارية كما يلي:[2]

– يقضي إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية إلى نمو كبير في التجارة البينية الإفريقية ويساعد إفريقيا على استخدام التجارة بمزيد من الفاعلية باعتبارها محركا للنمو والتنمية المستدامة، ومن المتوقع أن يؤدي تحقيق منطقة التجارة الحرة الإفريقية من هذه النجاحات القائمة وتمكن إفريقيا من المشاركة في التجارة العالمية باعتبارها شريكا فعالا ومحترما.

[1]– خليل عمر ، اتفاقية التجارة الحرة الإفريقية، خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي، المركز العربي للبحوث والدراسات، 11 جويلية 2019، ، الموقع:http://www.avrseg.org/41269.

[2]– سهيلة مصطفى، التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، مجلة النمو الاقتصادي و المقاولاتية، المجلد5، العدد1، جامعة الجزائر3، 2022، ص160.

– إن إقامة منطقة تجارة حرة بين المجموعات المتكاملة في المنطقة بذات الوقت من شأنه أن يقلل من الحماية العالمية في افريقيا بواقع 68.7% ، ومن ثم يقلص حماية التجارة البينية الإفريقية من 8.7 % إلى 2.7% في المتوسط وفي ضوء ما تقدم يكون لمنطقة التجارة الحرة القارية فائدة أكبر.

– زيادة الأمن الغذائي من خلال خفض معدل الحماية على التجارة في المنتجات الزراعية بين البلدان الإفريقية.

– زيادة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية لإفريقيا من خلال استغلال وفورات الحجم لسوق قارية واسعة تضم نحو مليار شخص.

– زيادة معدل تنويع وتحول اقتصاد إفريقيا وقدرة القارة على توفير احتياجاتها من الواردات من مواردها الذاتية.

– تحسين تخصيص الموارد و المنافسة وخفض الأسعار التفضيلية بين البلدان الإفريقية.

– نمو التجارة البينية في قطاع صناعة وتطوير التخصص القائم على أساس جغرافي في إفريقيا.

– الحد من تعرض إفريقيا لصدمات التجارة الخارجية.

– تعزيز مشاركة إفريقيا في التجارة العالمية وتقليل اعتماد القارة على المساعدات والقروض الخارجية.

المطلب الرابع: مهام ومعوقات منطقة التجارة الحرة في إفريقيا

سنعرض مهام منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وكذا بعض المعوقات والقيود التي تقف حاجزا في وجه التكامل الاقتصادي الإفريقي.

أولا: مهام منطقة التجارة الحرة في افريقيا: يمكن حصر أهم مهام منطقة التجارة الحرة الإفريقية فيما يلي:[1]

– تحرير التجارة بين الدول الإفريقية.

– رفع القيود الجمركية بين الدول المتبادلة ضمانا لانسيابية التجارة بينهما.

[1]– **حيدوسي أحمد، مرجع سبق ذكره، ص193**.

- تنمية الاقتصاد الإفريقي على جميع الأصعدة.

- تعزيز الوحدة والتضامن بين الدول الإفريقية على الصعيد الاقتصادي.

- الارتقاء بآليات تنفيذ عملية الإصلاح المؤسسي والهيكلي للاتحاد الإفريقي.

- وقف تهميش القارة اقتصاديا.

ثانيا: معوقات منطقة التجارة الحرة في إفريقيا

يمكن القول أنه بعد مرور وقت طويل من التفاوض الصعب لانطلاق المرحلة التشغيلية لمنطقة التجارة الحرة في إفريقيا، إلا أن المشروع يواجه العديد من العقبات حيث أعلنت مدير مركز "أترالاك" القانوني في جنوب إفريقيا "ترودي هارتزنبرغ" ان المفاوضات حول بعض النقاط البالغة الأهمية لم تنجز بعد وذكرت أن من بين هذه النقاط الجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية المرتقب في منتصف 2020 والقواعد التي تحكم تصنيف السلع على أنها صنعت في إفريقيا وكذلك قوانين المنافسة بين وآليات التحكيم في الخلافات، هذا فيما يخص الجانب الفني أو التقني لمنطقة التجارة الحرة الإفريقية.

أما عن باقي المعوقات فنحصرها فيما يلي:[1]

- عدم وجود إرادة سياسية كافية لدعم ومساندة التكامل ومن ثم فإن الالتزامات التي يتم التعهد بها على المستوى الإقليمي لا يتم تنفيذها من جانب الدول.

-تفاوت الأحجام الاقتصادية للدول الأعضاء وموقف القطاع الخاص (حالة نيجيريا التي ماطلت في انضمامها إلى منطقة التجارة الحرة الإفريقية).

[1]- **حيدوسي أحمد، مرجع سبق ذكره، صص 194-195**.

-ضعف البنية التحتية الكافية لتسيير المبادلات والتي تنعكس في نقص شبكات الطرقات، والسكك الحديدية والمنشآت القاعدية التي تسهل نقل البضائع.

-عدم وجود تنوع في مصادر الدخل التي ترجع إلى اعتماد أغلب دول إفريقيا أساسا في صادراتها على المواد الأولية والخام كالمواد البترولية والحديد والفوسفات وغياب صناعات رائدة أخرى.

-تفشي ظاهرة البيروقراطية والرشوة وسوء التسيير الإداري يشكل تحديا حقيقيا يهدد أي تكامل اقتصادي.

-الاضطرابات السياسية التي تعيشها الكثير من الدول بالإضافة لعدم استقلالية القرار السياسي حيث تعد إفريقيا من أكثر المناطق التي تحصل فيها الانقلابات العسكرية وما يعقبها عادة من انقلاب أمني وتدخل أجنبي وانتشار الجماعات الإرهابية المسلحة العابرة للحدود.

-عدم اعتراف مفوضية الاتحاد الإفريقي إلا بثمانية من التكاملات الاقتصادية فقط، في حين أن القارة يوجد بها ما لا يقل عن 14 مجموعة إقليمية والتي نذكر منها: اتحاد المغرب العربي (UMA)، السوق المشتركة لشرق وجنوب إفريقيا (COMESA)، تجمع دول الساحل والصحراء (SEN-SAD)الجماعة الاقتصادية لدول شرق إفريقيا (EAC)الهيئة الحكومية لتنمية دول شرق إفريقيا (IGAD) ، المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)، الشراكة الجديدة لتطير إفريقيا (NEPAD) ، مجموعة التنمية لإفريقيا الجنوبية (SADC) ، الاتحاد الجمركي لإفريقيا الجنوبية(SACU) ، المجموعة الاقتصادية والنقدية لوسط إفريقيا(CEMAC) إلخ.

-عدم وضع شروط ومعايير مسبقة ضمن التجمعات الإفريقية والتي ينبغي على الدول الوفاء بها قبل الانضمام إلى هذه التكاملات ونتيجة لذلك تتمتع أغلبية دول إفريقيا بعضوية في أكثر من تكامل إقليمي مما يخلق تداخلا وتشابكا كبيرا بين معظم التجمعات القائمة، فتتعدد التزامات الدولة وقد تتضارب في بعض الأحيان حيث تصبح مضطرة لتبني أكثر من سياسة وحاصل القول أن التشابك والتداخل بين التكاملات الإقليمية يقود التكامل الإقليمي ويجعله أكثر صعوبة.

انتهاج معظم الدول سياسة حمائية، وهذا بسبب عدم الاستقرار في الشؤون الإفريقية وجود خطر نشوب حروب تجعل معظم البلدان تميل إلى الانغلاق وعدم الاعتماد على الخارج بالإضافة إلى سياسة دعم المنتوج المحلي وتشجيع الصناعات المحلية الناشئة وخوف بعض معارضي مشروع المنطقة الحرة أن يتضرر بعض صغار المنتجين الزراعيين والصناعيين جراء تدفق بضائع مستوردة متدنية السعر.

– ضعف مستوى التنسيق وازدواجية الجهود مما يجهض معظم تجارب التكامل الإفريقي على المستوى القاري أو الإقليمي.

–تجاوز الأهداف والغايات المنشودة للقدرات والمقومات الفعلية التي تؤدي إلى الإخفاق في تحقيقها وأحسن مثال على ذلك هو ما سعت إليه "نيباد" وأثبتت فشلها.

– تردد الدول في الالتزام ببرامج التكامل بسبب مخاوفها من الخسائر أو المكاسب غير المتساوية وإتباع سياسات اقتصادية كلية متباينة وغير مستقرة.[1]

المبحث الثاني: المعاملات التجارية الجزائرية الإفريقية

تعتبر الجزائر من الدول الداعمة والمدافعة عن الوحدة وتكامل القارة الإفريقية، وذلك مواصلة لإيمان الرعيل الأول من القادة الأفارقة غداة الاستقلال بأن توجه التكامل هو الحل الأمثل للبقاء في ظل المتغيرات والتوازنات الدولية وتحقيق التنمية المنشودة.

المطلب الأول: انضمام الجزائر لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

[1]- وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص 607.

وقعت الجزائر في 21 مارس 2018 على الاتفاق المؤسس للمنطقة التجارية الحرة القارية الإفريقية، وعلى بروتوكول استحداث المجموعة الاقتصادية الإفريقية المتعلقة بالتنقل الحر للأشخاص الذي سيضمن سيولة أكبر لنقل الاستثمارات عبر الفضاء الإفريقي لرفع مستوى المبادلات في مجال الخبرة والثقافة والعلوم، وتكون الجزائر بذلك قد انضمت إلى 44 دولة إفريقية ممن وقعوا على هذه المعاهدة التاريخية، ويأتي هذا التوقيع انطلاقا من التزام الجزائر بتحقيق التكامل الإفريقي، ولإدراك صانع القرار في الجزائر أن ذلك سيعود ايجابا على اقتصادها الذي سيشهد مرحلة من التدعيم والتنويع، وإيجاد بدائل اقتصادية خارج قطاع المحروقات[1].

ووضعت الجزائر الخطوات الأولى نحو اقتحام السوق الإفريقية تجاريا عبر بوابة " السوق الحرة "في محاولة لتنويع صادراتها والبحث عن ملاذ قد يكون أمنا من " ألغام الربح المتبادل"، حيث وضعت الحكومة الجزائرية خارطة طريق جديدة للرفع من قيمة صادراتها خارج المحروقات لتصل إلى نحو 5مليارات دولار، معولة في ذلك على الأسواق الإفريقية، وصادقت الجزائر في ديسمبر كانون الأول الماضي على اتفاقية منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ضمن الدول المصادقة على الاتفاقية، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من شهر يناير2021 .وحددت أهدافها في إنشاء سوق موحدة للسلع والخدمات داخل القارة ترتكز على حرية الاستثمارات ونقل البضائع دون قيود بين الدول الأعضاء في الاتفاقية، وأعطى الرئيس الجزائري عبد المجيد تبون تعليمات لحكومته عقب اجتماع لمجلس الوزراء للاستفادة من تجارب التبادل الحر التي عرفتها الجزائر مع المجموعات الإقليمية الأخرى، كما طالب الوزراء المختصين (التجارة، الصناعة والمالية) بالتأكد من المنشأ الأصلي الإفريقي للسلع والبضائع المتداولة في منطقة التبادل الحر، والتي لا يجب أن تقل نسبة إدماجها عن 50 %حتى لا تسرب إلى السوق الوطنية مواد مصنوعة من خارج القارة الإفريقية على حساب الإنتاج المحلي [2].

---

[1]– ياسين شكيمة، دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا AFTAZ: رؤية مستقبلية، ورقة بحثية مقدمة في اليوم الدراسية حول: دور الجزائر في الإقليمي: اتحاد المغرب العربي–الاتحاد الإفريقي، جامعة الوادي، يوم 11 ديسمبر 2018، ص ص 6–7.

[2]– يونس بورنان، العين الإخبارية، السوق الافريقية ملاذ الجزائر الجديد من "ألغام الربح المتبادل"، تاريخ الاطلاع:2023/05/29، الساعة 01:19، الموقع: https://al-ain.com

ودعا المشاركون في الطبعة 7 لملتقى إفريقيا للاستثمار والإنتاج يوم الاثنين بالعاصمة الجزائر إلى قيادة الدول الإفريقية نحو تجسيد سوقهم الموحد المنشودة في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، حيث قال مستشار رئيس الجمهورية المكلف بالشؤون الاقتصادية والمالية عبد العزيز خلاف، الذي شارك في هذا الملتقى الذي جمع أزيد من 350 متعاملا اقتصاديا وأكثر من 49 دولة إفريقية تحت شعار " الإنتاج الإفريقي " عن الجزائر توجد على رأس القاطرة الاقتصادية الإفريقية وأن هدفها الأسمى هو الخروج بالقارة من مستو ى الدول النامية إلى مستوى الدول المتقدمة من خلال تشجيع التعاون البيني، مؤكدا أن الجزائر ستلعب دور رائد لتحقيق التنمية المستدامة بالقارة وأن إفريقيا ستشهد خلال السنوات العشر المقبلة نهضة اقتصادية كبيرة بفضل الموارد والخبرات التي تزخر بها.[1]

المطلب الثاني: العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية : عرفت العلاقات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا تطورا كبيرا مع مرور السنوات وهذا راجع إلى زيادة الترابط بين الدول الإفريقية خاصة بعد الإعلان عن إنشاء الاتحاد الإفريقي وفيما يلي نوضح تطور العلاقات التجارية بين الجزائر ودول إفريقيا.

أولا: المبادلات التجارية للجزائر (تصدير ، استيراد)

1- أهم الدول المصدرة وأهم الشركاء التجاريين حسب المناطق:

جدول رقم (07) : أهم الدول المصدرة إليها لسنة 2020 (حصص نسبية %، القيمة : مليون دولار أمريكي)

أهم الدول المصدر إليها	القيمة	الحصة النسبية%	الحصة التراكمية%

[1] **– ملتقى إفريقيا للاستثمار، دعوة الجزائر لقيادة الدول الإفريقية نحو تجسيد سوقهم الموحد، وكالة الأنباء الجزائرية، الاثنين 24 ماي 2022، تاريخ الإطلاع 2023/5/13 على الساعة 16:35، الموقع**
https://www.aps.dz/ar/economie/106997-202-05-24-17-54-233

إيطاليا	3444.18	14.47%	%14.47
فرنسا	3257.06	%13.69	%28.16
إسبانيا	2341.37	%9.84	%38.00
تركيا	2121.44	%8.91	%46.91
الصين	1164.82	%4.89	%51.81
تونس	1032.74	%4.34	%56.15
هولندا	1025.93	%3.30	%60.46
اليونان	821.34	%3.27	%63.91
ماليزيا	778.66	%3.05	%67.18
بلجيكا	680.46	%2.86	70.24%%
الهند	656.42	%2.76	%73.10
المملكة المتحدة	636.78	%2.68	%78.55
مالطا	627.03	%2.63	%81.17
كوريا الجنوبية	573.35	%2.41	%83.17
المجموع الجزئي	1988.57	%83.58	-
بقية العالم (115دولة)	3888.57	%16.42	%100
المجموع الكلي	23796.60	%100	

المصدر: المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستشراف إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، تاريخ الاطلاع 2023/05/13، على الساعة: 16:35، الموقع : www.douane.gov.dz/statistiques

من خلال الجدول رقم (01) الذي يمثل أهم الدول المصدر إليها خلال سنة 2020 نلاحظ أن إيطاليا تحتل المرتبة الأولى وهي الزبون الرئيسي للجزائر بحصة نسبتها 14.74 % تليها كل من فرنسا بحصة نسبتها 13.69 %واسبانيا بنسبة 9.48 %وتركيا بنسبة 08.91%والصين بنسبة 04.89%وتونس بنسبة 04.34%وتليها كل من هولندا، اليونان، ماليزيا، البرازيل، بلجيكا، الهند، المملكة المتحدة، مالطا وكوريا الجنوبية على التوالي بنسب التالية 4.31%، 3.30 % ،3.27 % ،3.05% ،2.76% ،2.68% ،2.63% ،2.41%.

ومن هنا نستنتج أنه لا توجد أي دولة إفريقية من الدول العشرة الأوائل التي نصدر إليها ما عدا تونس الدولة الإفريقية الوحيدة التي نتعامل معها، وتحتل المرتبة السادسة بحصة نسبتها 04.34%بقيمة 1032.74مليوندولار سنة 2020 وهي أكثر الدول المتعامل معها إفريقيا وذلك بحكم الاتفاق التجاري بينها وبين الجزائر[1].

الشكل رقم (02): توزيع الصادرات حسب المناطق الجغرافية لسنة 2020.

[1]– **المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستشراف احصائيات التجارة الخارجية للجزائر، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، تاريخ الاطلاع 2023/05/13، على الساعة: 16:35، الموقع : www.douane.gov.dz/statistiques**

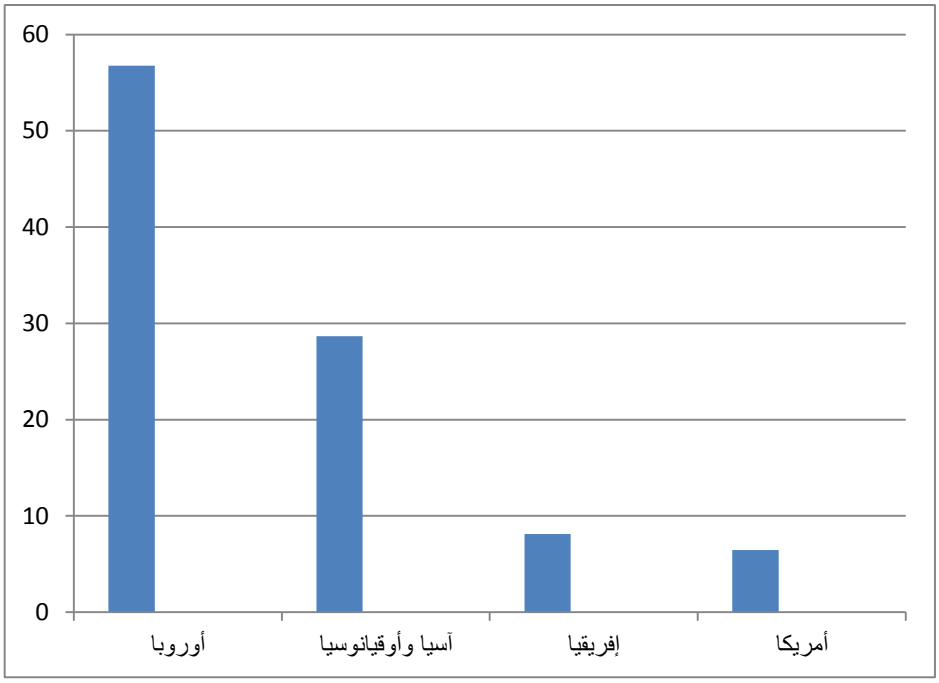

المصدر: المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستشراف احصائيات التجارة الخارجية للجزائر، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية، تاريخ الاطلاع 2023/05/13، على الساعة: 16:35، الموقع : www.douane.gov.dz/statistiques

نلاحظ من خلال الشكل رقم (01) أن أهم الشركاء التجاريين حسب المناطق المصدر إليها بالنسبة للجزائر أن دول أوروبا هم أهم الشركاء التجاريين مع الجزائر، حيث تمثل نسبة الصادرات 56.76% بقيمة 13507.70 مليون دولار الموجهة للدول الأوروبية منها الاتحاد الأوروبي حيث تحتل المرتبة الأولى في التبادل مع الجزائر، تليها بلدان أسيا وأوقيانوسيا في المرتبة الثانية بنسبة 28.67 % بقيمة 6822.94 مليون دولار من الصادرات الموجهة إليها خاصة الصين، تركيا، ماليزيا وكوريا الجنوبية، أما بالنسبة لدول أمريكا فتكون نسبة التبادل منخفضة جدا تقدر بنسبة 6.46 %بقيمة 1537.39 مليون دولار من الصادرات، في حين يكون التبادل مع الدول الإفريقية قليل جدا ويقدر بنسبة ضئيلة 08.10 %بقيمة 1928.57 مليون دولار من الصادرات الجزائرية الموجهة لدول إفريقيا خاصة تونس، المغرب ومصر، ومن هنا نستنتج أن حجم التبادل مع الدول الإفريقية قليل جدا مقارنة مع الدول الأوروبية ودول أسيا.

2- أهم الدول المستورد منها وأهم الشركاء التجاريين حسب المناطق:

سيتم من خلال الجدول رقم (02) يوضح أهم الدول المستورد منها وأهم الشركاء التجاريين حسب المناطق

الجدول رقم (08): أهم الدول المستورد منها لسنة 2020 (حصص نسبية %، القيمة : مليون دولار أمريكي)

أهم الدول المستورد منها	القيمة	الحصة النسبية%	الحصة التراكمية%
الصين	5782.35	%16.81	%16.81
فرنسا	3546.30	%10.60	%27.42
إيطاليا	2424.79	%7.05	%34.47
ألمانيا	2228.59	%6.48	%40.95
اسبانيا	2139.20	%6.22	%47.17
تركيا	1478.43	%4.30	%51.47
الولايات المتحدة	1400.98	%4.07	%55.54
الأرجنتين	1384.04	%4.02	%59.56
البرازيل	1336.36	%3.89	%63.45
روسيا	857.99	%2.49	%65.94
الهند	751.88	%2.13	%68.07
بولندا	579.86	%1.69	%69.76
مصر	559.55	%1.63	%71.38
السعودية	552.57	%1.61	%72.99

كندا	494.52	%1.44	%74.43
المجموع الجزئي	57597.40	%74.43	-
بقية العالم (166دولة)	8794.24	%25.57	%100
المجموع الكلي	34391.64	%100	

المصدر: المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستشراف إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تاريخ الاطلاع 2023/05/13، على الساعة: 16:35، الموقع : www.douane.gov.dz/statistiques

يوضح الجدول رقم (02.03) أهم الدول المستورد منها لسنة 2020 حيث لاحظنا من خلاله أن الصين برزت كمورد رئيسي للجزائر حيث ساهمت بنسبة 16.81% وتقدر بقيمة 5782.35 مليون دولار أمريكي من إجمالي واردات الجزائر وتليها على التوالي كل من فرنسا، إيطاليا، ألمانيا، اسبانيا، تركيا، الولايات المتحدة، الأرجنتين، البرازيل وروسيا بالنسبة التالية: 10.60% % 07.05 % ،06.48%، 06.22%، 04.30% ، 04.07%، 04.02% ، 03.89% ، 02.49%، وهم من أهم الدول العشرة الأوائل التي تتعامل معهم كشركاء تجاريين وكدولة مستوردة منهم، تليهم الهند بنسبة 02.13% وبولندا بنسبة 01.69% ومصر بنسبة 01.63% والسعودية بنسبة 01.61% وكندا بنسبة 01.44%.

أما بالنسبة للدول الإفريقية لا توجد أي دولة إفريقية من العشرة الأوائل كشركاء تجاريين فيما يتعلق بسلع المستوردة أو بدول المستوردة منها ما عدا مصر التي تحتل المرتبة الثالثة عشر بقيمة تقدر ب 599.55 مليون دولار، وتعتبر من أكثر الدول تعاملا معها من الدول الإفريقية. ومن هنا يتبين لنا أن حجم التبادل التجاري بين الجزائر وإفريقيا قليل جدا.

الشكل رقم (03) : توزيع الواردات حسب المناطق الجغرافية لسنة 2020

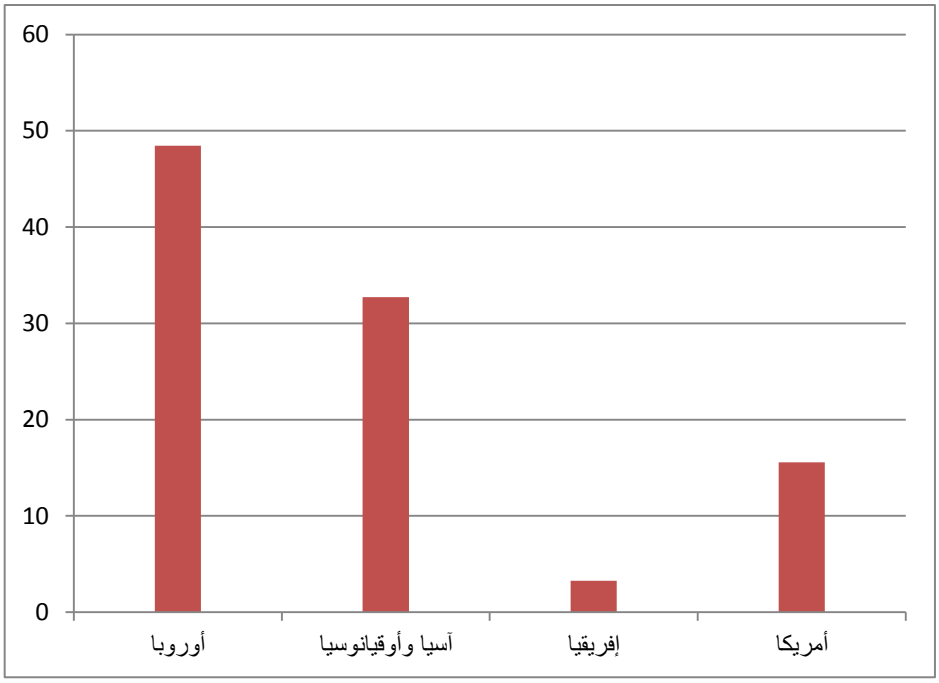

المصدر: المديرية العامة للجمارك، مديرية الدراسات والاستشراف إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تاريخ الاطلاع 2023/05/13، على الساعة: 16:35، الموقع : www.douane.gov.dz/statistiques

نلاحظ من خلال الشكل رقم (02) أن واردات الجزائر معظمها تكون من أوروبا حيث سجلت نسبة الواردات سنة 2020 48.45%بقيمة 16663.65 مليون دولار فهي تحتل الصدارة، وتأتي بعدها أسيا و أوقيانوسيا بنسبة تقدر بت 32.73 % بقيمة 11255.27 مليون دولار من واردات الآتية من دول أسيا عامة والصين، تركيا والهند خاصة، تليها أمريكا بحصة نسبتها 15.55 %بقيمة 5348.33 مليون دولار من الواردات الآتية من دولها خاصة البرازيل والأوليات المتحدة. أما مع دول إفريقيا فحجم التبادل جد ضئيل وقليل جدا حيث يقدر بنسبة 03.27 % بقيمة 1124.39 مليون دولار حيث تكون هذه النسبة من الواردات آتية من مصر وتونس وهذا راجع إلى ضعف العالقات التجارية الجزائرية الإفريقية.

ثالثا: تطور حجم المبادلات الجزائرية الإفريقية (2011-2020)

الجدول رقم (09): تطور المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا من 2011 إلى 2020 الوحدة (مليار دولار)

	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020
الصادرات	6.08	3.13	2.07	1.67	1.48	1.51	1.20	1.72	1.26	0.65
الواردات	3.11	3.36	3	3.28	2.19	1.79	1.8	2.26	2.63	0.64
الرصيد	-2.97	0.23	0.93	1.6	0.71	0.28	0.6	0.54	1.37	-0.01

المصدر: من إعداد الطالبين اعتمادا على الموقع: www.trademap.org: تاريخ الاطلاع: 2022/05/16 على الساعة: 1:30،

يوضح الجدول رقم (09) تطور المبادلات التجارية بين الجزائر وإفريقيا خلال سنوات من 2011 إلى 2020 ، حيث يمكن ملاحظة أن قيمة الصادرات الجزائرية إلى دول إفريقيا عرفت تفاوت مع مرور السنوات سواء بالانخفاض أو الارتفاع ، حيث قدرت قيمة الصادرات سنة 2011 ب 3.11 مليار دولار بينما ارتفعت سنة 2012إلى 3.36 مليار دولار لتبدأ في الانخفاض سنة 2013 إلى قيمة 3 مليار دولار لتصل سنة 2020 إلى قيمة 0.64 مليار دولار وهذا الانخفاض والتفاوت راجع إلى اعتماد الجزائر بشكل كبير في صادراتها على المواد الأولية خاصة المحروقات التي يشهد سوقها نوعا من عدم الاستقرار في السعر والعرض والطلب.

أما بالنسبة للواردات الجزائرية من إفريقيا عرفت انخفاض وتراجع تدريجيا مع مرور السنوات حيث سجلت في سنة 2011 بقيمة 6.08 مليار دولار إلى غاية سنة 2015 بقيمة 1.48مليار دولار، أما من سنة 2016 إلى غاية 2020 نلاحظ أن حجم الواردات في تذبذب مستمر من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى دخول دولة الجزائر لعدة اتفاقيات تجارية مع دول الاتحاد الأوروبي والصين وضعف العلاقات التجارية الجزائرية الإفريقية وكان هذا متزامنا مع جائحة كورونا.

ثالثا: قيمة وهيكل الصادرات الجزائرية خارج قطاع المحروقات إلى الدول الإفريقية في الفترة 2016 –2020

في هذا الجزء يمكن عرض قيمة الصادرات خارج قطاع المحروقات وهيكلها وأبرز الدول المستوردة من الجزائر في هذا المجال في الفترة 2016 -2020 كما يبينه الجدولين رقم (04.03) و(05.03).

جدول رقم (10): قيمة الصادرات خارج المحروقات للدول الإفريقية الأكثر استيرادا من الجزائر

السنوات	تونس	موريتانيا	المغرب	ليبيا	مصر	ساحل العاج
2016	1.47	10.62	3.16	15.03	4.39	0.10
2017	9.88	14.11	4.79	0.83	1.96	0.27
2018	26.23	1.02	15.03	2.65	4.27	7.78
2019	124.71	24.51	36.81	28.65	12.20	22.60
2020	84.85	28.38	41.52	34.08	11.35	16.69
المجموع	247.14	78.63	101.32	81.24	34.17	74.44

المصدر: زخروف عامر، دحو سليمان، مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو-جزائرية: عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية إفريقية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد08، العدد01، بشار، الجزائر، أفريل 2022، ص747.

من خلال الجدول رقم (09-10) يتبين لنا أن دول الاتحاد المغاربي بالإضافة إلى مصر وساحل العاج تعتبر أكبر الدول المستوردة من الجزائر في الفترة 2016-2020 ، حيث بلغت نسبة صادرات الجزائر غير النفطية إلى دول المغرب العربي أكثر من 60 % من إجمالي الصادرات غير النفطية إلى الدول الإفريقية، كما أنه لوحظ ارتفاع ملموس لها في السنتين الأخيرتين، وهذا بسبب سياسة الدولة للخروج من تبعية المحروقات، في حين أن أبرز الصادرات غير النفطية تتمثل في مواد غذائية بنسبة أكثر من 51 % من إجمالي الصادرات خارج المحروقات كما يبينه الجدول رقم (05).

الجدول رقم (11):هيكل الصادرات خارج المحروقات للدول الإفريقية الأكثر استيرادا من الجزائر للفترة 2016-2017 مليون

نوع المنتجات	تونس	موريتانيا	المغرب	ليبيا	مصر	ساحل العاج
المواد الغذائية	130.77	66.53	28.99	70.23	4.40	0.92
سلع التجهيزات الزراعية	0.49	0.15	0.00	0.00	0.03	0.03
سلع التجهيزات الصناعية	16.78	0.60	1.83	2.03	5.01	0.66
السلع الاستهلاكية غير الغذائية	36.62	2.08	4.65	5.91	0.82	0.91
منتوجات نصف مصنعة	50.20	9.15	65.74	3.05	21.66	44.90
المواد الخام	12.27	0.11	0.11	0.00	2.24	0.02
المجموع	247.14	78.63	100.32	81.24	34.17	74.44

المصدر: زخروف عامر، دحو سليمان، مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو-جزائرية: عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية إفريقية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد08، العدد01، بشار، الجزائر، أفريل 2022، ص747.

وبحكم أن الجزائر تنتمي إلى تكامل واحد في إفريقيا يمكن أن نستنتج بصفة عامة أن التجارة البينية الأفرو-جزائرية تتمركز في دول المغرب العربي بالإضافة إلى مصر، وهذا ما يبرز أهمية التكامل الاقتصادي والمناطق الحرة في تفعيل التجارة البينية.

المطلب الثالث: الاستثمارات بين الجزائر وإفريقيا

كانت ولا زالت إفريقيا شريك اقتصادي مهم للجزائر، لذلك تبحث الجزائر دائما على الاستثمار داخل القارة الإفريقية كذلك الحال بالنسبة للدول الإفريقية التي تبحث عن فرص ومناخ للاستثمار في الجزائر بسبب موقعها الجغرافي المساعد والقريب من الأسواق الدولية لتسهيل المبادلات مع الدول الكبرى،رغم ذلك ما تزال استثمارات الجزائر وإفريقيا ضعيفة.

أولا: واقع الإستثمار في إفريقيا بالنسبة للمؤسسات الجزائرية :

إن تنمية العلاقات الاقتصادية والعمل على رفع التبادل التجاري وتنويعه وتشجيع الاستثمار يساهم بصفة حيوية في خلق أرضية لتحقيق الأمن، لهذا ساهمت وعملت الجزائر على تطوير وتأسيس عملية التنمية في إفريقيا من خلال دعم البنية التحتية للدول الإفريقية وهي الأرضية التي ترتكز عليها عملية الاستثمار حيث تؤكد الجزائر دورها القاري في إطار عدة مشاريع استثمارية تنموية في مختلف المجالات الاقتصادية، كما تملك الجزائر ثالث أكبر اقتصاد في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا ونيجيريا وأقوى اقتصاد في شمال إفريقيا، وتعتبر الثروات التي تتمتع بها الجزائر هو ما أهلها لإنشاء مشاريع استثمارية في إفريقيا مرهون بالاستثمارات الحقيقية والمشاريع الضخمة وليس مجرد تبادل سلع معتبرة، وأن هذه الاستثمارات تحتاج إلى ميزانيات ضخمة لتغطيتها [1].

كما تعمل الحكومة مؤخرا على تغيير وجهة بوصلتها الاقتصادية من الشمال إلى الجنوب بعدما تجاهلت إمكانياته الكبيرة لسنوات عديدة، في خضم انشغالها بإقامة عالقات اقتصادية جيدة مع دول الشمال كالدول الأوروبية، الأمريكية والأسيوية، بحثا عن المشاريع الاستثمارية الرابحة واستقطابا للعملة الصعبة، ويظهر ذلك جليا من خلال المجودات التي تبذلها الحكومة لربط الاقتصاد الوطني باقتصادات القارة السمراء هادفة بذلك إلى فتح المجال للمصنع الجزائري لتسويق وترويج منتجاته ببلدان إفريقيا، حيث يأتي توجه الجزائر لفتح أسواق استثمارية بدول إفريقيا الوسطى والساحل، تجسيدا للمخطط الجديد الذي توجهت إليه الحكومة في الفترة الأخيرة من خلال سعيها للخروج " مبدئيا " من الاعتماد على

[1] – يوسف سائحي، عبد الهادي خمقاني، سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المجلد09، العدد04، المركز الجامعي لتمنراست، 2020، ص132.

إرادات المحروقات كمصدر أول لإيرادات الدولة المالية، وفي تمويل مشاريعها الاقتصادية، بالتركيز أكثر على القطاع الصناعي كونه المساهم الفعال في خلق الثروة وتنمية الصادرات خارج المحروقات، وعملها على تعزيز البنية التقنية والصناعية للمؤسسات الجزائرية داخل وخارج الوطن.[1]

ثانيا: الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وإفريقيا

الجدول رقم (12): الاستثمار الأجنبي المباشر بين الجزائر وإفريقيا مليون دولار

(المتوسط السنوي)	2007-2005	2016	2017	2018	2019
الاستثمارات الخارجة من الجزائر	55	46	09	880	83
الاستثمارات الداخلة إلى إفريقيا	38323	46023	41535	50577	45368
الاستثمارات الخارجة من الجزائر بالنسبة للاستثمارات الداخلة إلى إفريقيا (النسب المئوية)	0.14	0.1	0.021	0.017	0.18

المصدر: من اعداد الطالبين اعتمادا على الموقع https://unctad.org/ : تاريخ الاطلاع: 2023/05/15، على 17:35

نلاحظ من الجدول رقم (12) أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة الخارجة من الجزائر قيمتها ضعيفة جدا حيث أن سنة 2018 سجلت قيمة قدرها 880 مليون دولار كأعلى قيمة في السنوات الماضية، وإذا تمت مقارنة هذه القيمة مع قيمة الاستثمارات الأجنبية المباشرة الداخلة إلى إفريقيا في نفس السنة نجد أنها لا تتعدا نسبة 0.1% وهذا إذا اعتبرنا أن جميع الاستثمارات الجزائرية موجهة إلى الدول الإفريقية، فهذه النسبة تعتبر منخفضة جدا، ما يدل على ضعف

[1]– **يوسف سائحي، مرجع سبق ذكره، ص ص 132–133.**

الاستثمار الجزائري في العام بصفة عامة والقارة الإفريقية بشكل خاص، وعدم قدرة الجزائر على منافسة الدول الأكثر استثمارا في القارة كدول الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية والصين.

ومن بين الاستثمارات الجزائرية في القارة نجد استثمار شركة سوناطراك في كل من ليبيا، النيجر ومالي فقط وهذا ما يدل على أن الجزائر لا تمتلك مؤهلات الاستثمارية الكبيرة التي تسمح لها بالتوغل داخل القارة خاصة في المجال الاستثماري واستغلال الفرص الموجودة داخل بالقارة .كذلك الحال بالنسبة لاستثمار الدول الأفريقية في الجزائر إذ نجد بعض الاستثمارات من دولتي مصر وجنوب إفريقيا، لكن تبقى بقيم ضعيفة وهذا راجع لضعف المناخ الاستثماري في الجزائر من غياب الاستقرار السياسي والأمني وكذلك ضعف الاقتصاد المحلي وضعف البنوك، والبيئة المصرفية كلها عوامل لا تساعد على جذب الاستثمار.

الجدول رقم (13): أهم الدول المستثمرة في الجزائر (اجمالي الفترة ما بين جانفي 2015- ديسمبر 2019)

الدولة	التكلفة (مليون دولار)	عدد المشاريع	عدد الشركات
هونغ كونغ	6.000	1	1
الصين	3.827	12	7
سنغافورة	3.151	3	1
فرنسا	2.266	16	15
مصر	1.533	3	3
تركيا	714	2	2
قطر	666	1	1
اسبانيا	517	7	7

سويسرا	400	6	5
اليابان	385	3	2
أخرى	1.576	134	108
الإجمالي	21.056	188	152

المصدر: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات

من خلال الجدول رقم (13) غياب الدول الإفريقية عن قائمة الدول الأكثر استثمارا في الجزائر ما عدا مصر التي تمتلك حوالي 3 شركات مستثمرة بقيمة إجمالية تقدر ب: 1.5 مليار دولار سنة 2019 وتعتبر دول الإتحاد الأوروبي من أكثر الدول استثمارا في الجزائر وكذلك بالنسبة للصين بقيمة تقدر بـ: 3.1 مليار دولار وهونغ كونغ بقيمة 6 مليار دولار.

الجدول رقم (14): توزيع تكلفة الاستثمارات الواردة إلى الجزائر حسب الأقاليم المستثمرة (يناير 2015-ديسمبر2019)

الأقاليم المستثمرة	التكلفة (مليون دولار)	النسبة %
آسيا والمحيط الهادي	13.606	%65
أوربا الغربية	4.019	%19
إفريقيا	1581	%8
الشرق الأوسط	882	%4
الدول الأوروبية الناشئة	714	%3
أمريكا الشمالية	254	%1

المصدر: المنظمة العربية لضمان الاستثمار وانتماء الصادرات

كما نلاحظ من خلال الجدول رقم (14)ومع فتح الإستثمارات مع الدول الإفريقية من خلال منطقة التبادل الحر ستواجه الجزائر منافسة كبيرة مع الدول الكبرى المستثمرة في القارة باعتبار هذه الدول تمتلك التكنولوجيا الحديثة التي تساعدها في الرفع من قدراتها الاستثمارية عكس الجزائر التي حاليا لا تمتلك قدرات تنافسية استثمارية تسمح لها بمنافسة هذه الدول على مستوى القارة.[1]

كذلك الحال بالنسبة للدول الإفريقية في استثمارها داخل الجزائر، لذلك وجب على الجزائر توفير مناخ استثماري يسمح لها بالمنافسة الخارجية.

المبحث الثالث: استعدادات الجزائر لدخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية لتنمية صادراتها وأهم الفرص والتحديات

لقد أثبتت الجزائر مرة أخرى وفاءها بالتزاماتها تجاه القارة الإفريقية المكرس في دستورها، وإيمانا منها بأن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية ستحقق لها منافع اقتصادية كبيرة على المدى المتوسط والبعيد وفي هذا المبحث سنتناول استعدادات الجزائر لدخول منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية وأهم الفرص والتحديات التي تواجهها .

المطلب الأول: استعدادات الجزائر لدخول منطقة التجارة القارية الإفريقية

حققت الجزائر حاليا مؤشرات قوية عبر المجهودات التي بذلتها من أجل ترقية المبادلات التجارية مع البلدان الإفريقية، والرفع من قيمة الصادرات خارج المحروقات وتنويعها والترويج لمنتجاتها نحو إفريقيا، لتصبح قادرة على أن تكون منطقة عبور للبضائع بامتياز نحو دول الساحل الإفريقي باتخاذها جملة من التسهيلات مست عمليات التصدير[2]، وسطرت

---

[1]– **يوسف سائحي، مرجع سبق ذكره، ص 139.**

[2]– **منال البتول، توغل الساحل الإفريقي، تاريخ الاطلاع: 2022/05/24، الساعة: 23:15، الموقع: www.sahm-madia.dz**

الجزائر عددا من التسهيلات لفائدة المتعاملين الاقتصاديين لتصدير منتجاتهم نحو الأسواق الإفريقية والرفع من قيمة الصادرات وتنويعها خارج المحروقات، حيث باشرت بتوقيع المجمع العمومي للنقل البري للبضائع واللوجستيك " في وقت سابق على اتفاقية إطار من أجل مرافقة تصدير المنتجات الجزائرية نحو البلدان الإفريقية وتأتي هذه الاتفاقية حسب ما أوردته وكالة الأنباء الجزائرية في إطار الشراكة بين القطاعين العمومي والخاص لتعزيز العلاقات التجارية في مجال النقل واللوجستيك وبشكل خاص في مرافقة تصدير المنتجات الوطنية نحو تونس وبلدان الساحل التي تضم النيجر ومالي وموريتانيا والسنغال.

كما أشار المجمع العمومي " لوجيسترانس " أن المصدرين الذين يلجؤون لهذه الصيغة لا يتحملون إلا 50 %من تكاليف النقل، فيما يتم دفع 50 %المتبقية مباشرة للوجيسترانس من قبل وزارة التجارة عبر الصندوق الخاص لترقية الصادرات، وأوضحت في هذا الشأن، " راضية سلماني " مديرة التطوير بمجمع لوجيسترانس في تصريح للإذاعة الوطنية مؤخرا أنه تماشيا مع دخول منطقة التبادل الحر الإفريقية حيز التنفيذ، حيث شرع في مخطط لإنجاز مناطق عبور على مستوى الواليات الحدودية بدءا من تندوف تمنراست وإليزي، هدفه تسهيل ولوج المتعاملين والاقتصاديين إلى الأسواق الإفريقية والتسويق للمنتجات الجزائرية، وبالخصوص الإجراءات اللازمة لتسهيل ولوج المنتجات الجزائرية إلى الدول الإفريقية.[1]

وأكد " مصطفى روباين " رئيس المنظمة الوطنية للمؤسسات والحرف في تصريح خص به مؤخرا على تصدير المنتجات التي تشهد فائضا في الجزائر كالمنتوجات ذات الاستهلاك الواسع نحو إفريقيا ووضع مخطط استعجالي لتسهيل الإجراءات الجمركية والمأمورية أمام المنتجين لتصد ير منتجاتهم إلى الدول المجاورة، ناهيك عن تحسين المنظومة البنكية وفتح الطرقات والمعابر التجارية خاصة مع موريتانيا، ليبيا، النيجر ومالي، وأضاف " روباين " في سياق تصريحه أن الحكومية مدعوة إلى فتح خطوط جوية تجارية نحو دول الساحل الإفريقي وتخفيض أسعار النقل على المنتجين والمصدرين لتوسيع منطقة

[1]–منال البتول، توغل الساحل الإفريقي، تاريخ الاطلاع: 2024/05/24، الساعة: 23:15، الموقع: www.sahm–madia.dz .

التسويق، وتابع ذات المتحدث أن تسهيل الحركة التجارية بين الجزائر ودول الساحل ستعكس إيجابا على الاقتصاد الوطني [1].

كما تم الاعتماد الفعلي على مشروع الطريق العابر للصحراء الكبرى بات أمرا ضروريا لولوج السوق الإفريقية وتحديد إمكانيات التجارة بين البلدان المعنية به مباشرة من المقاطع الرئيسية للشبكة التي تربط عواصم ستة دول: الجزائر، تونس، النيجر، مالي، تشاد ونيجيريا، ويعد أكبر خط بري للتجارة البينية في إفريقيا.

حيث يغطي مشروع الطريق العابر للصحراء في الجزائر مسافة 3405 كلم أكثر من 85 %منها في حالة طريق معبدة فيما يبقى 15 %من المحور الرئيسي ترابيا غير معبدا بين إن قزام والحدود الجزائرية النيجرية.

وتغطي شبكة الطرقات الوطنية في الجزائر 11025 كلم من الطرقات بما في ذلك أكثر من 8100كلم من الطرقات المعبدة، يهدف برنامج تطوير شبكة الطرقات على النحو المنصوص عليه في المخطط التسييري للطرقات 2005 – 2025 على الحفاظ على التراث .[2]ويشمل توسيع نطاقه:[3]

-الانتهاء من بناء طريق سريع بطول 1200 كلم شمال البلاد (من الشرق إلى الغرب).

-تحقيق 17 طرق إختراقية شمال-جنوب تربط منطقة المرتفعات بالموانئ الرئيسة.

- تشييد 3700 كلم من طرق العبور.

---

[1]– مرجع نفسه، تاريخ الاطلاع: 2023/05/24، الساعة: 23:15، الموقع: www.sahm-madia.dz

[2]– لجنة الربط الطريق العابر للصحراء الأمانة العامة، دراسة لتحديد الإمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء، سنة 2009، ص15. تاريخ الاطلاع : 2023/05/05، على الساعة: 02:35، الموقع http://www.clrtafrique.com

[3]– مرجع نفسه، 2023/05/05، على الساعة: 02:35، الموقع http://www.clrtafrique.com

الشكل رقم (04): تصميم تخطيطي للطريق العابر للصحراء

المصدر: تاريخ الاطلاع

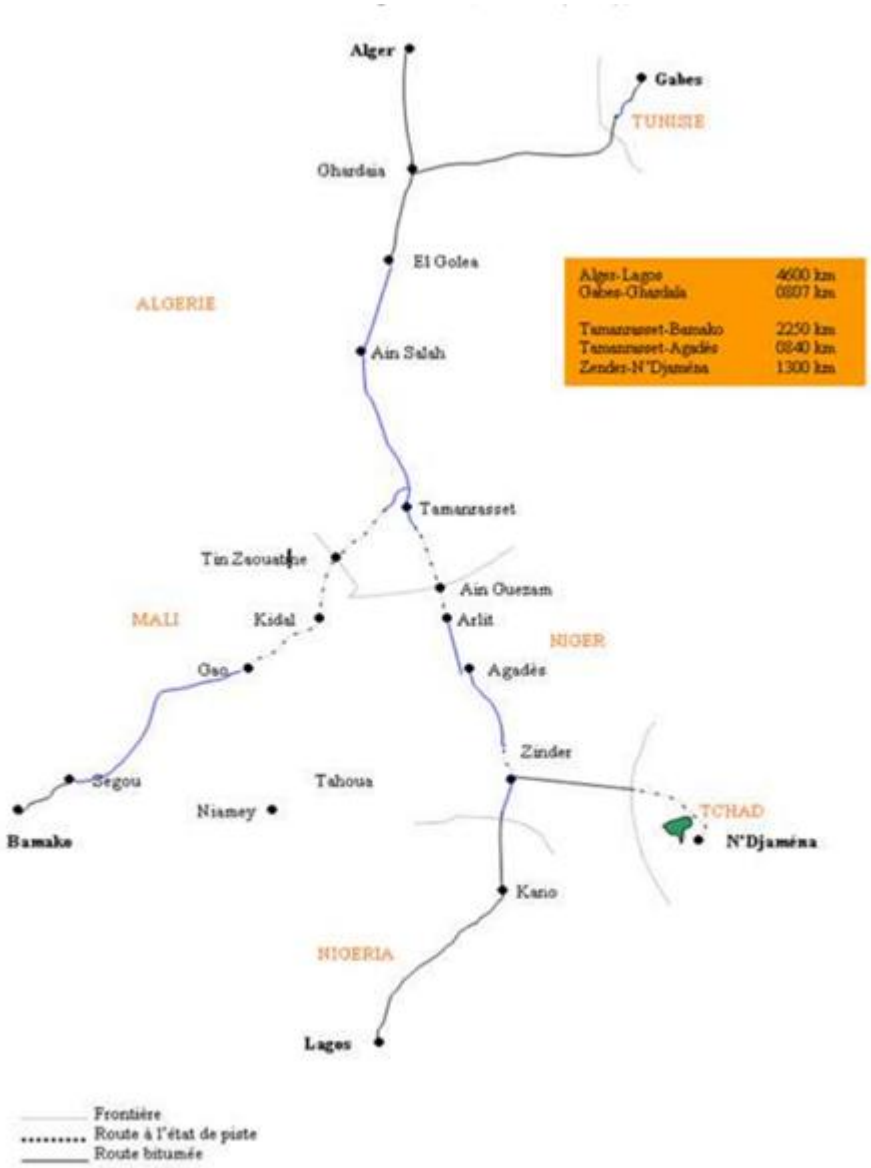

2023/5/5، على الساعة 02:35، الموقع http://www.clrtafrique.com.

وكذلك تغطي شبكة خطوط السكك الحديدية مسافة 4696 كلم وتتكون من الخط الرئيسي بين الشرق والغرب الذي يربط بين المدن الرئيسية للشمال من الحدود التونسية إلى الحدود المغربية، وثلاثة طرق اختراقية شمال –جنوب، وأما فيما

يخص النقل البحري فالبلد مجهزة على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط بـ: 36 ميناء، 11 ميناء مختلط، ميناءين مخصصين للنفط، 22 ميناء وملجئ للصيد ومارينا.

بالإضافة إلى النقل الجوي تمتلك الجزائر إجمالا 55 مطارا من مختلف الفئات بما في ذلك 12 مطارا دوليا، 10 مطارات وطنية و 14 مطارا جهويا.

وبالعودة إلى كيفية اقتحام الجزائر للسوق الإفريقية عبر الولايات الجنوبية، كان قد دعا وزير التجارة وترقية الصادرات " كمال رزيق " التجار والمصدرين بالولايات الجنوبية للاستعداد لاقتحام السوق الإفريقية عبر مناطق التبادل الحر بمنتجات محلية أو عن طريق المقايضة في إطار سياسة "رابح- رابح".

واعتبر الوزير أن عملية المقايضة لن تكون إلا بداية لتحريك عجلة التصدير نحو إفريقيا، مشددا على أن تكون رهانا كبيرا لإعطاء ديناميكية للتجارة الخارجية، وفي هذا الخصوص شرعت الجزائر في جني ثمار سياسة إعادة الحياة لتجارة المقايضة (سلع مقابل سلع) في أربع ولايات جنوب البلاد ممثلة في أدرار، إيليزي، تمنراست وتند وف الحدودية مع دولتي مالي والنيجر، وشملت الصادرات الجزائرية عبر تجارة المقايضة :التمور، الملح المنزلي، منتجات بلاستيكية، الألمونيوم، الحديد والفولاذ، منتجات صناعات تقليدية وبطانيات، أما الواردات فقد شملت: المواشي من إبل وأنعام وأبقار، منتجات الحناء، الشاي الأخضر، التوابل، اللحوم المجففة، إلى جانب الذرة البيضاء، الأرز، البقول الجافة وبعض الأقمشة.[1]

ونقلة وكالة الأنباء الجزائرية عن مصالح مديرية التجارة بأدرار أنه تم تصدير بضائع محلية نحو السوق الإفريقية بقيمة تفوق 170 مليون دينار جزائري أي أكثر من مليون و 270 ألف دولار في إطار تجارة المقايضة الحدودية خلال السنة الفارطة.

[1]– منال البتول، مرجع سبق ذكره، 2023/05/05، على الساعة: 02:35، الموقع http://www.clrtafrique.com

وصدرت تلك البضائع نحو مالي والنيجر وبلدان إفريقية أخرى مقابل ما قيمته 100 مليون دينار جزائري (نحو 750 ألف دولار) من الواردات، كما تم تصدير 20 طنا من التمور من محافظة إيليزي بأقصى شرق الجزائر نحو مالي في إطار تجارة المقايضة الحدودية.

وفيما يتعلق بالمواد الممكن تصديرها نحو السوق الإفريقية التي تشمل المواد الأولية على اختلافها المنتوجات الفلاحية، المنتوجات الإلكترونية والكهرومنزلية .

وتوقع " مصطفى روباين " رئيس المنظمة الوطنية للمؤسسات والحرف أن يتخطى حجم الصادرات خارج المحروقات 05 مليار دولار في سنة 2022 كون جل المؤسسات المنتجة تملك رغبة واسعة في تصدير منتجاتها داعيا إلى إطلاق قانون الاستثمار الجديد لبناء قاعدة في الصناعة التحويلية وتمكين المؤسسات على تحقيق الاكتفاء الذاتي من جهة وتصدير منتوجاتها ذات الطابع التحويلي نحو السوق الإفريقية التي تحمل جودة ومنافسة للأسعار من جهة أخرى، ما سيحقق أرباحا على الاقتصاد الوطني.

وبلغت قيمة الصادرات الجزائرية من دول الساحل الثالث وهي موريتانيا، مالي والنيجر نحو 5 ملايين دولار مع نهاية سنة 2019، هذا وتعول الجزائر لزيادة تدفق صادراتها إلى السوق الإفريقية [1].

المطلب الثاني: فرص الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

يمكن أن يشكل إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية فرصة حقيقية للجزائر لمواصلة تطوير وانعاش صادراتها خارج المحروقات مما يفتح أمامها أبواب السوق الإفريقية التي ستنفتح بدورها على المنتج الجزائري، وتعتبر هذه المنطقة فرصة هامة لتكثيف وتطوير التجارة البينية التي من المنتظر أن تعرف ارتفاعا محسوسا، فضلا عن دعم أهداف التكامل والاندماج القاري من خلال التجارة والاستثمار اللذان يعتبران عنصرين رئيسيين لدعم النمو والتنمية الاقتصادية

[1]- **منال البتول، مرجع سبق ذكره، 2023/05/05، على الساعة: 02:35، الموقع http://www.clrtafrique.com**

المستدامة، فالسوق الإفريقية تمتلك مؤهلات وقدرات اقتصادية كبيرة إذ تشكل سوقا بـ 1.2 مليار نسمة بقيمة 3000 مليار دولار، ومن المتوقع أن ترتفع نسبة المبادلات التجارية مع الدول الإفريقية بنسبة 52 %بدل من النسبة الحالية التي لا تزيد عن 16% ، تنمية التجارة البينية سيساهم في تطوير سلاسل القيمة الإقليمية والتصنيع وخلق فرص العمل، زيادة على أن الإلغاء التدريجي للرسوم الجمركية بين البلدان الإفريقية بعد الدخول الفعلي لمنطقة التجارة الحرة، بنسبة % 90 من بنود التعريفة الجمركية خلال مدة 5 سنوات، وسيعطي أولوية للشركات الإفريقية في تلبية حاجيات السوق الإفريقية المتزايدة والاستفادة من مزاياها وبالتالي استفادة الشركات الجزائرية من زيادة العائد من الأرباح بعد فتح الأسواق مع الدول الإفريقية، وتتمثل هذه المزايا والفرص فيما يلي :

– ستسمح منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية للمتعاملين الاقتصاديين والمؤسسات الناشئة بحرية التنقل لرجال الأعمال والاستثمار وهذا ما سيساهم في زيادة حجم التدفقات التجارية والمالية بين الجزائر ودول إفريقيا؛

–منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستسهل عملية استيراد المواد الخام من البلدان الإفريقية الأخرى والعالم أجمع، كما ستمكن الشركات الصغيرة والمتوسطة من إنشاء شركات تجميع في البلدان الإفريقية الأخرى من أجل الوصول إلى وسائل إنتاج أرخص وبالتالي زيادة أرباحها؛

–ستستفيد الجزائر من المزايا التي سيوفرها الطريق العابر للصحراء الذي ير بط الجزائر بلاغوس في نيجيريا، وخط أنابيب الغاز بين الجزائر ونيجيريا، الذي يعتبر بمثابة المشروع الحلم من أجل تحقيق الاندماج الإقليمي والتكامل الاقتصادي لا سيما بين دول المغرب العربي ومنطقة الساحل وتجمع دول غرب إفريقيا وكذا ربطه بالموانئ الجزائرية خاصة ميناء شرشال الجديد وميناء جن جن بجيجل، وبالتالي ستستفيد الجزائر.

– من التعريفات الجمركية من خلال تصدير السلع الخاصة بالدول الإفريقية، وتعول الجزائر على هذا المشروع لاقتحام السوق الإفريقية التي تضم أكثر من 700 مليون نسمة من الدول التي سترتبط بالطريق وهي تونس ، النيجر،

بوركينافاسو، مالي ونيجيريا والبلدان المجاورة لها، كما يساهم هذا المشروع في تقليص التكاليف اللوجستية سيما المتعلقة بالنقل وكذا إنشاء بنوك جزائرية لتسهيل المعاملات كما سيربط هذا الطريق مع طريق الحرير الصيني وهو ما يساعد على توسع الجزائر وإفريقيا في السوق العالمي.

-ستسمح منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية للشركات متعددة الجنسيات بالشراكة مع الشركات المحلية الجزائرية لتطوير وتدريبها على أفضل الممارسات ونقل التكنولوجيا في هذه العملية.

-تسعى الجزائر من خلال موقعها الجغرافي داخل إفريقيا إلى جلب الاستثمارات والعوائد من خلال منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية حيث تراهن الجزائر على إزالة كافة العوائق والقيام بإصلاحات جمركية وضريبية بهدف تحفيز الاقتصاد والخروج من التبعية النفطية الحالية.

المطلب الثالث: تحديات الجزائر في إطار منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية

من بين التحديات التي تواجه الجزائر ضمن منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية ما يلي :

-تنسيق الاقتصادات غير المتجانسة وغير المتناغمة مع دول إفريقيا بموجب اتفاقية واحدة بسبب التنوع الكبير الموجود في مستويات التنمية بين مختلف الدول الإفريقية؛

عدم جاهزية الجزائر للولوج إلى تجربة منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية بحكم أنها خسرت الكثير بسبب اتفاقية الشركة مع الإتحاد الأوروبي، وعجزها عن الموازنة بين ما تصدره وما تستورده من شركائها الاقتصاديين ؛ [1]

[1] – **لزهاري زواويد، يمينة مفاتيح، المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية افريقيا "نيبا"، تحديات الحاضر ورؤى المستقبل، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة غرداية، المجلد 09، العدد05، غرداية، 2020، ص33.**

-تنويع الصادرات حيث أن الجزائر ضعف في صادراتها خارج المحروقات ، فهي لم تتجاوز مليار ين و 830 ألف دوال خلال سنة 2018 إحصائيات جديدة حسب الجداول السابقة، وأغلبها تمثل مواد نصف مصنعة، ولذلك وجب على الجزائر تنويع صادراتها للاستفادة من المزايا المتوقعة من منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية:

-ضعف الاقتصاد " الريعي " في الجزائر واعتماد الصناعة على المواد الأولية المستوردة، كلها عوامل تجعلها غير قابلة للتنافس خارجيا وغير معروفة وتواجه منافسة كبيرة من الدول المستثمرة داخل القارة الإفريقية والسوق الإفريقية خاصة الصين، الهند وتركيا:

-كذلك على الصعيد السياسات، فالجزائر لا تضع استراتيجيات بعيدة المدى، خاصة فيما يتعلق بالتعاون الاقتصادي البيني حيث تتعطل العالقات نتيجة لتغير الحكومات من وقت لأخر .[1]

-غياب الاستثمار الجزائري في إفريقيا وكذلك غياب الاستثمار الإفريقي في الجزائر، لكن مع دخول الجزائر لمنطقة التبادل الحر القارية الإفريقية سيؤدي إلى فتح الأبواب أمام انتقال المستثمرين بحرية أكبر داخل القارة وبالتالي ظهور المنافسة بين الدول الإفريقية ودول أخرى المستثمرة داخل الجزائر، وكذلك المنافسة بين الجزائر والدول المستثمرة داخل القارة. [2]

- لا تزال المفاوضات حول بعض النقاط البالغة الأهمية لم تنجز بعد، ومن ب ين هذه النقاط الجدول الزمني لخفض الرسوم الجمركية بين الجزائر ودول الأعضاء والقواعد التي تحكم تصنيف سلع على أنها صنعت في إفريقيا وكذلك قوانين المنافسة بين الدول وآليات التحكيم في الخلافات وغيرها، إضافة إلى أن نجاح المشروع يتوقف إلى حد بعيد على إزالة العقبات " غير الضريبية " مثل الفساد وترهل البنى التحتية وفترة الانتظار على الحدود، وهو ما تعتزم " منطقة التبادل الحر " العمل عليه.

---

[1]– وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص609.

[2]– لزهاري زواويد، يمينة مفاتيح، مرجع سبق ذكره، ص34.

-لا شك أن الآثار الإيجابية لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية ستستغرق وقت أطول من الزمن فقد أثار بعض المحللين الاقتصاديين إلى أن اتفاق (التبادل الحر) بين كندا والإتحاد الأوروبي جرى التفاوض بشأنه على مدى ستتبع سنوات رغم أنه كان يتعلق بدولة من جهة ومجموعة متجانسة نسبيا من 28 دولة من جهة أخرى، فكيف سيكون بين 55 دولة غير متجانسة وعلى مستويات متفاوتة جدا من النمو الاقتصادي.[1]

- فقر الدول الإفريقية للبنى التحتية الأساسية، كالطرق والاتصالات والطاقة الكهربائية، حيث تشكل عقبات اقتصادية إضافية تؤدي إلى تكاليف إضافية تضعف حجم التجارة البينية بين الجزائر والدول الإفريقية.

[1]- **وليد حفاف، مرجع سبق ذكره، ص 609**.

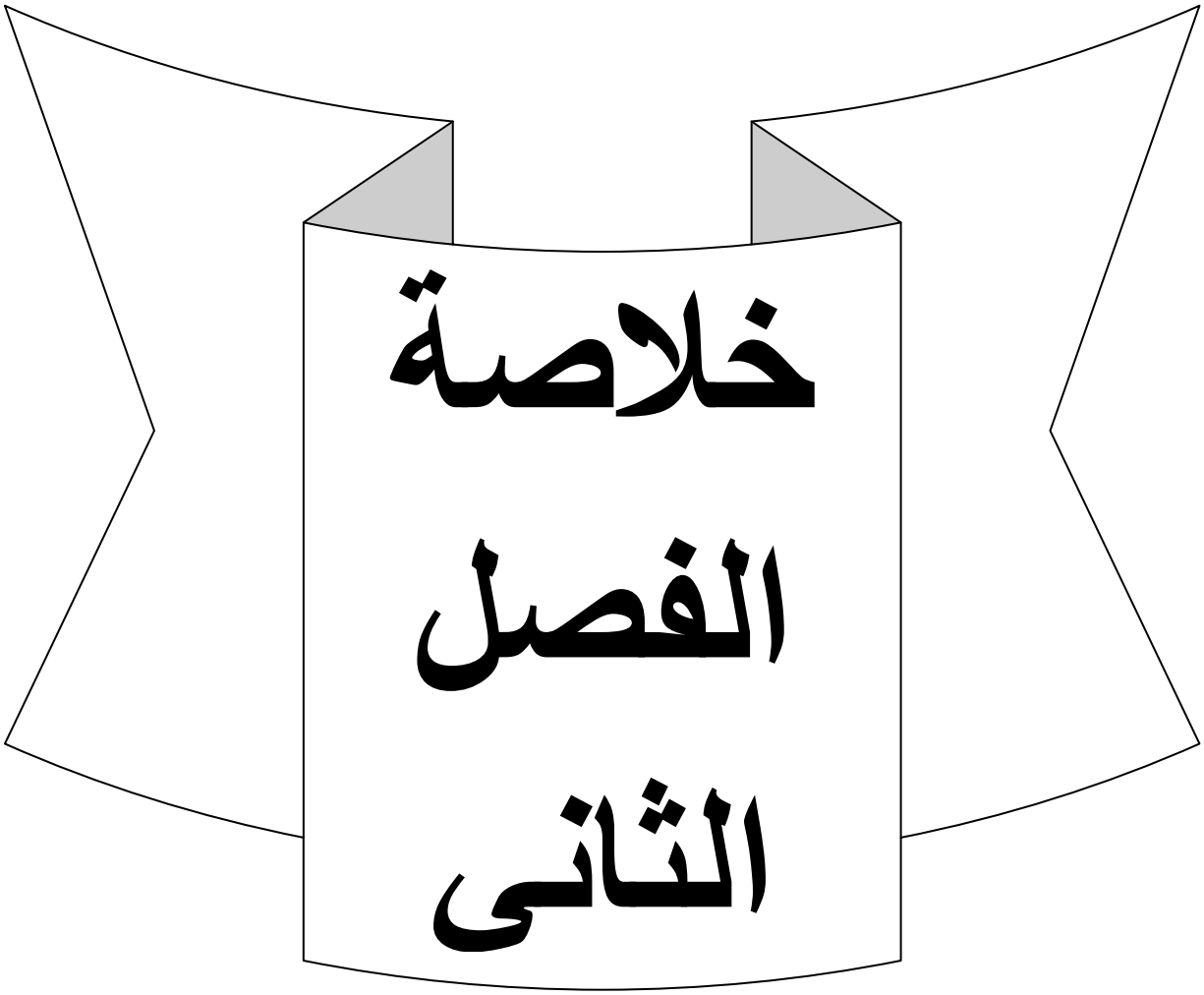
خلاصة
الفصل
الثانى

خلاصة الفصل الثاني

تمتلك الجزائر الإمكانيات الاقتصادية التي تمكنها من دخول الأسواق في القارة الإفريقية ومنافسة الدول الاقتصادية الكبرى والخروج بنتيجة ايجابية من هذه المنطقة التجارية وكل هذا رهن نجاح الإصلاحات الاقتصادية الواجب اتخاذها والاستثمار المحلي الموجه للتصدير لاكتساب حصة في السوق الإفريقية والتي تساهم في تنمية الصادرات خارج المحروقات وإنعاش الاقتصاد الوطني وجلب العملة الصعبة من جهة ومن جهة أخرى القضاء على البطالة وتنويع الصادرات والتقليل من الأزمات التي تحدث عادة بانهيار قطاع المحروقات.

خاتمة

خاتمة

تعتبر منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية أحد المشاريع الرئيسية التي أطلقها الإتحاد الإفريقي، وهذا بعد استكمال نصاب تصديقات الدول الإفريقية ودخول الاتفاقية حيز النفاذ، حيث تهدف الاتفاقية إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الأعضاء وتعزيز القدرة التنافسية للصناعة في إفريقيا من خلال إزالة الحواجز الجمركية وغير الجمركية، كما أن نجاح تجسيدها سيعود بالفائدة على التنمية الاقتصادية في إفريقيا بصفة عامة، وخطوة أساسية نحو إنشاء سوق إفريقية مشتركة، حيث دخلت منطقة التبادل الحر القارية الإفريقية رسميا مرحلتها العملية مع 53 دولة و 1.2 مليار نسمة، وهي بذلك أكبر قناة تجارية في العالم، وعلى غرار باقي الدول الإفريقية تسعي الجزائر للاستفادة من هذه المنطقة برفع التبادل التجاري مع بقية الدول الإفريقية وزيادة صادراتها نحو البلدان الإفريقية وتطوير استثماراتها، حيث لا يتجاوز حاليا حجم المبادلات التجارية الجزائرية مع المنطقة الأفريقية 3 %من إجمالي المبادلات التجارية للجزائر.

وقد كانت الأهداف من إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية هي: توحيد سوق السلع والخدمات، وزيادة التجارة البينية وحرية حركة الناس لتعميق التكامل الاقتصادي للقارة في إطار رؤية الاتحاد الإفريقي لقارة متكاملة ومزدهرة سلمية، وبالتالي فإن توحيد إفريقيا تحت منطقة تجارية واحدة يخلق آفاقا ايجابية لاقتصاديات القارة حيث يتوقع أن تؤدي إلى زيادة التدفقات التجارية وزيادة التجارة البينية داخل القارة بنسبة من خلال إلغاء رسوم الاستيراد ومضاعفة نسبة التجارة في حال تقليل الحواجز غير الجمركية.

وتوفر المبادرة أيضا فرصا مهمة لأصحاب المشاريع والشركات والمستهلكين مع خيارات متعددة لتعزيز التنمية في القارة.

كما قامت الجزائر في إطار المبادرات التنموية إلى محاولة النهوض بالمنطقة حيث ترغب الجزائر في الاستفادة من المزايا التي توفرها القارة الإفريقية التي تشكل خزان كبير للإنتاجية وإنتاج الثروات والنمو، فإفريقيا تملك مزايا توفرها لمن لديه الشجاعة والإرادة للتوجه إليها والجزائر كأكبر بلد إفريقي تعد جزء لا يتجزأ من إفريقيا ومن مصيرها.

1- النتائج:

من خلال ما سبق كانت النتائج التي توصلنا إليها كما يلي :

أ- النتائج العامة :

-إفريقيا منطقة إستراتيجية تزخر بالعديد من الثروات ما يجعلها محل أطماع القوى الكبرى مستقطبة للاستثمارات الأجنبية مما يخلق تحديات كبرى للدول الإفريقية الغير قادرة على المنافسة من ضمنها الجزائر ، باعتبارها من أكبر التكاملات الاقتصادية لما توفره من فرص كبيرة للتجارة البينية بين الأعضاء؛

-إنشاء سوق قارية موحدة للسلع والخدمات مع حرية تنقل رجال الأعمال والاستثمارات، وهو ما يسهل ويسرع إنشاء الاتحاد الجمركي الإفريقي القاري.

-توسيع التجارة البينية الإفريقية من خلال تنسيق أفضل لأنظمة وأدوات تحرير التجارة وتنظيم التسهيلات الملحة عبر المجموعات الاقتصادية الإقليمية ومن خلال المنظمات التجارية في جميع أنحاء إفريقيا، حيث أنها تساهم في رفع حركة التجارة الداخلية والخارجية، وتساهم في تنويع النسيج الصناعي وكذا جذب الاستثمارات الأجنبية التي ستدعم ميزان المدفوعات بالعملة الصعبة.

- يجب توحيد الجهود من أجل إفريقيا مستقرة وآمنة، وذلك بالقضاء على كل مخلفات الاستعمار الذي من شأنه دفع عجلة التنمية وتسهيل التجارة وتطوير البنية التحتية والصناعية.

-تساعد منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على تعريف المتعاملين الاقتصاديين بالفرص الاقتصادية للوجود التجاري في السوق الإفريقية وتحسيس وتوعية مؤسسات دعم التجارة الخارجية، بالإضافة إلى التعريف بمتطلبات وآفاق تطوير الشراكة بين البلدان الإفريقية.

-دمج منطقة تجارة حرة في إفريقيا يعني إزالة جميع الحواجز الجمركية والتعريفية لتعزيز المصالح المتبادلة .

ب- نتائج الدراسة التطبيقية :

-تم التوصل إلى أن المبادلات التجارية الجزائرية الإفريقية ضعيفة وان جل المبادلات التجارية مع إفريقيا تمت في إطار منطقة المغرب العربي مما يبرز دور التكامل المغاربي في تنشيط التجار ة البينية بين الدول الأعضاء؛

-غياب تحضير بشكل جيد للجزائر حيث لم تهيء مؤسساتها واقتصادها للمنافسة على التصدير، فهو قطاع هش وأمامه تحديات كبيرة خاصة ما يتعلق بقابلية المنتجات المحلية للتنافس بسبب اعتمادها الكبير على المواد الأولية أو قطع الغيار المستوردة مما يجعل تكلفتها غير متحكم فيها و بالتالي صعوبة أن تكون تنافسية؛ -إن منطقة التجارة الحرة الإفريقية سوف تحقق فرصا كبيرة للجزائر لتعزيز تجارتها البينية مع إفريقيا خصوصا من خلال المساعي الجزائرية اللوجستية لدعم البنية التحتية للتجارة كالشراكة مع الصين في انجاز أكبر ميناء في إفريقيا بالحمدانية في الجزائر، الطريق العابر للصحراء، فت ح المعابر الحدودية ...الخ؛ -تمتع الجزائر بمقومات اقتصادية متعددة يمكن أن تجعلها قوة اقتصادية إقليمية وعالمية.

- القيام بإصلاحات اقتصادية شاملة تمكن الجزائر من الاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية مما يساعد على التخلص من الاقتصادي الريعي وخلق اقتصاد إنتاجي متنوع.

-ضعف التدفقات التجارية بين الجزائر والدول الإفريقية نتيجة غياب التنمية داخل القارة الإفريقية ما جعلها تعاني من عدة مشاكل داخلية.

-تستشرف الجزائر مستقبل واعد في هذه المنطقة وستكون أول الخطوات هي استلام الطريق العابر للصحراء الجزائر لاغوس باستكمال الشطر المتبقي منه في دولة النيجر كما وعد رئيس دولة النيجر مُحَمَّد يوسفو، وبهذا تكون الجزائر مرتبطة فعليا بأفريقيا جنوب الصحراء.

2- الاقتراحات:

بناءا على النتائج المتوصل إليها من خلال هذه الدراسة، يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات كحلول من أجل التطوير والاستفادة من منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية استفادة كبيرة، و جذب المزيد الاستثمارات الأجنبية للمنطقة القارية وخاصة للجزائر والموضحة كالتالي:

القيام بالإصلاحات الاقتصادية اللازمة في شتى المجالات مع ترقية وتطوير المنتجات خارج قطاع المحروقات .

على الجزائر الاستفادة من التجارب الناجحة في مجال منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية والعمل على النظر فيها من جديد نظرا للأهمية الاقتصادية التي تعود من وراءها إضافة إلى توفير المناخ الاستثماري الجيد القائم على تقديم الحوافز وتبسيط الإجراءات .

تحقيق كفاءة المرافق والخدمات الأساسية من موانئ بحرية وجوية مزودة بالوسائل المطلوبة.

توفير التيار الكهربائي بشكل دائم ومستقر، وتوسيع شبكة المياه من أجل تلبية حاجيات السوق، وكذا وسائل الاتصال السلكية أو اللاسلكية من أجل سهولة التواصل، بالإضافة لتوسيع شبكة الطرقات في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية حتى تكون قادرة على استيعاب حركة النقل المترتبة على التجارة والاستثمار؛ يجب على الدولة بناء قاعدة استثمارية صناعية تفتح الأفاق أمام أصحاب المشار يع والمستثمرين لتنويع الصادرات والتي من خلالها تفتح المجالات لتوفير مناصب العمل هذا من جهة وتنويع الصادرات وجلب العملة الصعبة من جهة أخرى

من شروط نجاح المنافسة في أفريقيا نذكر من بينها "ضرورة إنشاء بنوك جزائرية في الدول الأفريقية وكذا ضرورة توفر هياكل النقل.

العمل على تنفيذ بنود اتفاقية التجارة الحرة القارية للمضي قدما نحو تحقيق أهداف الاتفاقية المحددة في أجندة 2063 تحت شعار إفريقيا متكاملة ومزدهرة ومسالمة وتحسين مؤشرات التكامل خاصة بالنسبة للجزائر من حيث حرية تنقل الأشخاص وتطوير البنية التحتية وتعزيز لا تجارة البينية الإفريقية.

-يجب على الجزائر الرفع من تنافسية المنتجات للرفع من صادراتها نحو إفريقيا، خاصة في ضل إتباع سياسة الصادرات خارج قطاع المحروقات هذا من جهة، والاعتماد الواردات الإفريقية، بتطبيق نظرية تبادل الموارد، إذ تعتبر الواردات الإفريقية خاصة من المادة الأولية اقل تكلفة، وهذا راجع لعامل الوفرة.

ضرورة السعي لفك النزاعات وتفعيل اتحاد المغرب العربي، وإنشاء منطقة حرة للتبادل للدول العربية في إفريقيا.

الاعتماد على سياسة ترويجية فعالة للمنتجات الجزائرية، وذلك عن طريق المشاركة في المؤتمرات وإبرام الاتفاقيات مع مختلف والمعارض الدولية في الدول الإفريقية وعقد لقاءات مع المستثمرين الأجانب الدول، وهذا ما هو معمول به بالنسبة للجزائر في الآونة الأخيرة.

العمل على جذب الاستثمارات الأجنبية لاستغلال الثروات الطبيعية غير النفطية والمناجم والأراضي الزراعية ومناجم الحديد والفوسفات، والتي تعتبر ثروات خامدة، ويمكن وصف التجربة الصينية بالشراكة مع الجزائر لاستغلال منجم غار جبيلات بغرب الصحراء الجزائرية كأحسن استثمار للطرفين.

ضرورة تقوية البنية التحتية للاستثمار والتجارة بتطوير المواصلات السلكية واللاسلكية وشبكات النقل والإمداد والتكنولوجيا وتهيئة المطارات والموانئ كشروع الصين في إنشاء أكبر ميناء في إفريقيا ليصبح بوابة لإفريقيا.

ضرورة تدعيم السفارات الجزائرية في إفريقيا بملحقتين اقتصاديتين وملحقين تجاريين ذوي كفاءات علمية عالية المستوى في التجارة والاقتصاد لدراسة السوق الإفريقية دراسة علمية اقتصادية لتسهيل تنقل رجال الأعمال عن طريق تفعيل دور مجالس رجال الأعمال كمحرك في تطوير وتنمية التبادلات التجارية والشراكة .

3- أفاق الدراسة:

تبعا لنتائج الدراسة المتوصل إليها، وفي إطار الحديث عن منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية اتضح أن هناك جوانب هامة ومرتبطة لم يتم التطرق إليها بالتفصيل نظرا لكون الدراسة حديثة ومتعددة الجوانب ويصعب الإلمام بكافة جوانبها نأمل في دراسته وتحليله مستقبلا أكثر من أجل الوصول إلى نتائج أشمل وأوسع من خلال:

- دور منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية في تحقيق نمو اقتصادي مستديم في إفريقيا .

- التكامل الاقتصادي بالاتحاد الإفريقي كأداة لتدعيم الاستقرار الاقتصادي.

انعكاسات منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية على المبادلات التجارية بين إفريقيا وأوروبا.

إضافة متغيرات أخرى لم يتم التطرق إليها في الدراسة الحالية؛ وفي الأخير نأمل أن نكون قد و فقنا في إعداد هذه المذكرة، والتي بكل تأكيد لا تخلو من بعض النقائص كأي عمل بشري.

المصادر
و
المراجع

المراجع باللغة العربية :

أولا: الكتب:

1. أحمد برقاوي وآخرون، الدولة الوطنية وتحديات العولمة، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2004 .

2. البشير الكوت، المنظمات الإقليمية الفرعية في إفريقيا، دراسة لأبرز المنظمات، الطبعة الأولى، المركز العالمي لدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، ليبيا، 2008.

3. إبراهيم العيسوي وآخرون، الاعتماد المتبادل والتكامل الاقتصادي والواقع العربي، مقاربات نظرية مركز الدراسات الوحدة العربية، بيروت، 1990.

4. حسين عقيل عابد عقيل، الاقتصاد الإقليمي والنظام الجديد للتجارة العالمية التكامل الاقتصادي والمشكلات التي توجهه، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 2019.

5. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاصر، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

6. سامي عفيفي حاتم، التكتلات الاقتصادية بين التنظير والتطبيق ، جامعة حلوان، القاهرة، ط 4 ،2003.

7. شقير محمد لبيب، الاقتصادية العربية: تجاربها وتوقعاتها، مركز دراسات الوحدة العربية، لبنان، بيروت ، 1986.

8. صبيحة بخوش، اتحاد المغرب العربي بين دوافع التكامل الاقتصادي ومعوقاته السياسية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1 ،2011.

9. عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية ، ج 1 ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت، 1990.

10. فليح حسن خلف، العالقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، الأردن، ط1 ،2001.

11. محسن الندوي، تحديات التكامل الاقتصادي العربي في عصر العولمة، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان، ط 1 ،2011

12. محمد سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية، مصر، 1999

13. محمد عاشور، أحمد علي سالم، التكامل الإقليمي في إفريقيا: رؤى وأفاق، معهد البحوث والدراسات الإفريقية، مشروع الدعم التكامل الإفريقي، جامعة القاهرة، 2005.

14. محمد عبد الله شاهين، التكتلات الاقتصادية المعاصرة، الابتكار للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2008.

15. نزيه عبد المقصود، محمد مبروك، التكامل الاقتصادي العربي وتحديات العولمة: رؤية إسلامية، دار الفكر الجامعي، مصر، ط1 ،2006.

ثانيا: الكتب المترجمة :

1. موريس شيف ول، ألن وينترز، التكامل الإقليمي والتنمية، ترجمة كوميت للتصميم الفني، مركز معلومات قراء الشرق الأوسط ،القاهرة، 2003.

ثالثا: الأطروحات

2. جمال الدين العاقر، دور التكتل الإقليمي في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة التجربة التكاملية في القارة الإفريقية، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتورة في علوم اقتصادية كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة قسنطينة، الجزائر 2017 /22018 .
3. سليمان بلعور، التكامل الاقتصادي العربي حتمية لمواجهة تحديات المنضمة العالمية للتجارة، دراسة مجلس التعاون الخليجي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة الجزائر 2009/2008.

4. عبد الجليل جميل، اقتصاديات التكامل وإشكالية التكتل الاقتصادي الإفريقي، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص تحليل اقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ،جامعة سيدي بلعباس، الجزائر ،2014 –2015.
5. عبد الرحمان روابح، حركة التجارة الدولية في إطار التكامل الاقتصادي في ضوء التغيرات الاقتصادية الحديثة، رسالة مقدمة لنيل شهادة ماجيستر في العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة، 2013/2012.
6. عزالدين بو حبل، أهمية التكتل الاقتصادي العربي في ظل الأزمات المالية العالمية خلال الفترة – 2007 2014 ،أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر ،2018–2019

رابعا: مجلات علمية محكمة

1. زخروف عامر، دحو سليمان، مستقبل منطقة التجارة الحرة الإفريقية ودورها المتوقع في تنمية التجارة البينية الأفرو–جزائرية: عرض نماذج لتكتلات إقليمية اقتصادية افريقية، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 08،العدد 01، بشار، الجزائر، أفريل 2022.
2. سهيلة مصطفى، التقليل من الحواجز غير التعريفية المتعلقة بقواعد المنشأ كآلية لتفعيل منطقة التجارة الحرة الإفريقية، مجلة النمو الاقتصادي والمقاولاتية، جامعة الجزائر3 ،المجلد 5 ،العدد 1 ،الجزائر، سنة 2022.
3. شليحي الطاهر، مختاري مصطفى، تقييم لتجارب التكامل الاقتصادي في إفريقيا، مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة، جامعة الجلفة، المجلد 03 ، العدد 06، الجزائر ،2018
4. فوزية خدا كرم، التكاملات الاقتصادية العالمية وانعكاساتها على الدول النامية، مجلة العلوم السياسية، العدد 43 ،جامعة بغداد، سنة غير مذكورة

5. لزهاري زواويد، يمينة مفاتيح، المشاريع الاستثمارية الجزائرية الواعدة في ظل الشراكة الجديدة لتنمية إفريقيا "نيباد": تحديات الحاضر ورؤى المستقبل، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، جامعة غرداية، المجلد 09 ،العدد 05 ،الجزائر، سنة 2020

6. محمد محمود الإمام، التكامل الاقتصادي العربي بين عقدين، مجلة المستقبل العربي، العدد 138 ، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، أوت 1990

7. مهدي دهب حسن دهب، الاتفاقية الجديدة من أجل تنمية إفريقية، الإتحاد الإفريقي والإصلاح السياسي، مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد 51 ،السنة30 ،السودان، جوان 2014

8. نبيل عثمان، خطوات على طريق الوحدة الاقتصادية، دورية أفاق إفريقية، الهيئة العامة للاستعلامات، المجلد الثاني ، العدد السابع، مصر، 2001.

9. ولد محمد عيسى محمد محمود، معوقات التكاملات الاقتصادية الإفريقية في البلدان النامية، دراسة حالة الكوميسا، مجلة الباحث ، جامعة ورقلة، العدد 10 ،الجزائر 2012

10. وليد حفاف، مستقبل منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: المزايا والتحديات، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، جامعة المسيلة، المجلد 13 ،العدد 03 ،المسيلة، الجزائر، 2020.

11. .يوسف خميس أبو فارس، دور التكاملات الإقليمية في تعزيز الوحدة الاقتصادية والسياسية في إفريقيا، مجلة دراسات إفريقية، جامعة إفريقيا العالمية، العدد 32 ،السودان، 2004

12. يوسف سائحي، عبد الهادي خمقاني، سبل تنشيط التعاون التجاري والاقتصادي بين الجزائر والدول الإفريقية، مجلة الإجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، المركز الجامعي لتمنراست، المجلد 09، العدد04، الجزائر، 2020.

خامسا: الأيام الدراسية :

1. ياسين شكيمة، دور الجزائر في إنشاء منطقة التبادل التجاري الحر في إفريقيا(AFTZ): رؤية مستقبلية، ورقة بحثية مقدمة في اليوم الدراسي حول: دور الجزائر في الإقليمي: اتحاد المغرب العربي –الاتحاد الإفريقي، جامعة الوادي، يوم 11 ديسمبر 2018

سادسا: القوانين

1. القانون رقم 11 –19 ، المؤرخ في 21 مارس 2018 ،المتعلق بالاتفاق المؤسس لمنطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية، الجريدة الرسمية، المملكة المغربية، مديرية الشؤون القانونية والمعاهدات، رقم نبيل 19 ، الموافق ل 24 يونيو 2020 ،المادة 6.

سابعا: الملفات الالكترونية :

2. المديرية العامة للجمارك، مديرة الدراسات والاستشراف إحصائيات التجارة الخارجية للجزائر، وزارة المالية، الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تاريخ الاطلاع: 13 /05 /2022 ،على الساعة: 16:35 www.douane.gov.dz/statistiques

3. حكيم ألادي نجم الدين، "منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية: فرصة أخرى للشركات الناشئة وتوفير الإقامة الرقمية، قراءات إفريقية ، 21 يناير /كانون الثاني 2021 ، تاريخ الاطلاع : 29 /04 /2022 ،على الساعة : 12:37. الموقع https://studies.aljazeera.net/ar/article/4904

4. خليل عمر، اتفاقية التجار ة الحرة الإفريقية، خطوة حاسمة نحو التكامل الاقتصادي، المركز العربي للبحوث والدراسات، 11 جويلية 2019 ، تاريخ الاطلاع: 29 /04 /2022 ،على الساعة: 12:38 http://www.acrseg.org/41269

5. لجنة الربط الطريق العابر للصحراء الأمانة العامة، دراسة لتحديد إمكانيات التبادل التجاري بين البلدان الأعضاء، سنة 2009، ص 15، تاريخ الاطلاع: 05 /05 /2022، على الساعة: 02:35.الموقع . http://www.clrtafrique.com

6. ملتقى إفريقيا للاستثمار: دعوة الجزائر لقيادة الدول الإفريقية نحو تجسيد سوقهم الموحد، وكالة الأنباء الجزائرية، الإثنين 24 ماي 2022 ،الموقع: تاريخ الاطلاع: 2022/05/13 ،على الساعة:16:35.https://www.aps.dz/ar/economie/106997-2021-05-24-17-54-23 .

7. منال البتول، صادرات الجزائر... توغل نحو الساحل الإفريقي، الموقع: تاريخ الطلاع2022/05/24 الساعة. 23:15. www.sahm-media.dz

8. يونس بورنان، العين الإخبارية، السوق الإفريقية ملاذ الجزائر الجديد من " ألغام الربح المتبادل،الإطلاع تاريخ، 2022 /05 /29 الساعة، 01:19الموقع.: https://al-ain.com

ثامنا: المواقع الالكترونية:

1. تاريخ الاطلاع: 2022/5/16، على الساعة 01:30 الموقع www.trademap.org.
2. تاريخ الاطلاع: 2022/5/15، على الساعة 17:35، الموقع https://unctad.org/.
3. تاريخ الاطلاع: 2022/5/5، على الساعة 02:35، الموقعhttp://www.clrtafrique.com.

المراجع باللغة الأجنبية:

أولا: الكتب :

1. A.M Freeman III ،International Trade New York: Harper And Row, New York 1971 .

2. Ade molaoyejide, regionalintegration and tradeliberalization in sub-SaharianAfrica, AERC specialpaper 28, November 1997.
3. BELA BALASSA.Thetheory of economicintegration،(George Allen and Unwinltd) ،1961.
4. Bruce Byiers, The politicaleconomic of regionalintegration in africa intergouvernemental, Autorithy on developments,contry not mentioned, 2016.
5. Khadra Bichera, Le grand Maghreb et l'Europe, enjeux et perspectives, publisudquorum, CERAMAC paris, 1992.
6. Rasulshams, The drive to economicintegration in Africa, discussion paper, Hamburginstitute of international economics, contry not mentioned, 2005.
7. Trudi HARTZENBERG, Regionalintegration in Africa, workingpaper, economicresearch and statistics division, World tradeorganization, contry not mentioned, 2011.
8. Jacob Kotcho, Intégration commerciale de l'Afrique et libre-échange global : déficit perspectives, in Transformations, revue Interventions économiques, pays non mentionne, Mars 2017.

ثانيا: مجلات علمية محكمة

1. Bulletin mensuel de la BCE, L'ouverture économique de la zone euro mesure par le commerce extérieur, problèmes économiques, N° 2, pays non mentionne, 2 Février 2000.
2. Carlos Lopez, l'intégration pas à pas, in finances et développement, FMI, Juin, 2016.
3. Daniel Skyi, Eric Evans, OseiOpoku, Regionalism and economicintegration; aconceptional and the critical perspectives, occasionalpaper n° 24, pays non mentionne, 2014.
4. Jean coussy،Economicpolitic des intégrations régionales: une approche historique , Mondes en développement, / 3,N° 115/ 116, pays non mentionne 2001.
5. MzukiQobo, The challenges of regionalintegration in Africa, in the context of globalization and the prospects for the united states of Africa, ISS paper n° 145, June, contry not mentioned, 2007.

ثالثا: التقارير

1. Commission économique pour l'Afrique

Rapport économique sur l'Afrique 2017 l'industrialisation et l'urbanisation au service de la transformation l'Afrique nationsunies, Addis-Abeba, Ethiopie, 2017.

2. LA commission économique pour l'Afrique, état de l'intégration économique en Afrique : développer le commerce interafricain, aria 4, AddisAbeba, 2010.
3. La commission économique pour l'Afrique, état l'intégration régionale en Afrique V ; vers une zone de libre-échange continentale africaines, Addis-Abeba, Ethiopie, 2012.
4. UNCTAD, Report the least developed countries, 26 Nov 2015, https://unctad.org/system/files/official-document/ldc2015_fr.pdf, 29/03/2022, 18:06.
5. Groupe de la banque africaine, union africaine, commission économique pour l'Afrique, l'indice de l'intégration régionale en Afrique, union africaine, AddisAbeba, Ethiopie, 2016

الملاحق

République Algérienne Démocratique et Populaire Ministère de l'enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique Centre Universitaire Nour Bachir –El-Bayadh- Institut des Sciences Economiques et commerciales et Sciences du Gestions		الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية وزارة التعليم العالي و البحث العلمي المركز الجامعي نور البشير –البيض- معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

البيض في: 2023/06/11

القسم: العلوم الاقتصادية

إذن بإيداع مذكرة الماستر

أنا الممضي أسفله: الأستاذ بوران سمية

المشرف على مذكرة الماستر المقدمة من طرف الطلبة:

1: حميدي عبد المجيد

2: ميلودي عبد الحق

تحت عنوان: الجزائر تدخل السوق الإفريقية عبد الصحراء

اتفاقية التبادل الحر

ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر في شعبة: علوم اقتصادية

تخصص: اقتصاد نقدي بنكي

أوافق أن المذكرة قد استوفت كل شروط المناقشة أو التقييم.

إمضاء الأستاذ المشرف: